





مجموعہ عربی









المعروف بالكتاب



مجموعه عربی







**الثامن** في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في كل ركن  
وفي البقاء وحكمها مع كل ركن **التاسع** في حكمها **العاشر** في شرطها  
وفي بيان ما ينافيها وقاعدة في اليقين وفي تخصيص العلم بالنية  
وبيان ان المشبهة على النية اولها وبيان ان اليقين على نية  
المخالف او المستخلف وبيان الايمان على الالفاظ دون الاعراض  
**ومنها فروع** في الطلاق فيها وبيان دخول النية وبيان ان  
هذه القاعدة بخبري في علم العبرة بنية ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام  
نحو اوقفها وبيان سماع اية السجدة ممن لم يقصد غايتها ان هذه  
بخبري في العروض ايضا **القاعدة الثالثة** اليقين لا يزول بالشك  
وفيها قواعد **الاولى** اصل بقاء ما كان على ما كان وبيان ما تفرغ  
عليها من الطهارة والعبادة والطلاق وازكار المرأة وصول النفقة  
اليها واختلاف الزوجين من التمكن في الوطى والسكوة والتردد  
في القعدة وبعدها واختلاف المتبايعين في الطوع ودعوى المطلقة  
الحمل **الثانية** اصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف في القيمة وانجوا  
عما اور وعليها **الثالثة** ممن شك بل فعل او لا فالاصل عدمه  
وبدخل فيها من يمين الفعل وشك في القليل والكثير وبيان انه ما ثبت  
بيقين لا يزول الا باليقين وبيان الشك في الوضوء والصلوة  
بل صلايا اولها والشك في تعيين المفسد وض المتروك وبيان  
ما اذا اجبره عدل بترك شئ منها والاختلاف بين الامام والقوم



٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فلما بينا الله  
سبحانه وتعالى بتمام كتاب الاستبصار والنظائر الفقهية على موجب  
الحقيقة المشتمل على سبعة انواع اردت ان فهرسه في اوله ليسهل  
النظر فيه **الاول** في القواعد الاولى لاثواب الا بالنية وفيها بيان  
ما يكون النية فيه شرطها وما لا يكون وبيان دخولها في العبادة  
والمعاملات والمحرمات والمباحات والمناسبي والشرك **الثاني** الامور  
بمقاصدها وفيها بيان ان الشئ الواحد يتصرف باكثر واحكامه باقتضا  
ما قصد له وفيها ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع **الاول**  
بيان حقيقتها **الثاني** فيها شريعت لاجل **الثالث** في تعيين المنوى  
وعدمه **الرابع** في بيان التعرض لصفة المنوى من الغرضية والتأخر  
والاداء والقضاء **الخامس** في بيان الاخلاص **السادس**  
في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في وقتها



وبيان الشك في اركان الحج فيها وفي الطلاق وعدده وفي الخلع  
من ذكره وفي قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكوة والصوم  
والنذور وفي اليمين من كونها بالله تعالى او بطلاق او بعتاق  
**الرابعة** **المسائل** العدم وفيها بيان الاختلاف في وصول العتقين  
وفي ربح الشريك والمضارب في ان المال ترض او مضاربة وفي عدم  
العيب وفي الشبهة التي روت في الرواية في بيان الشك في وصول  
اللبس الاجوف الرضيع بعد ما ادخلت ثديها في فمه وفي اخرا التبيد  
على تقييد القاعدة وبيان ما خرج منها **الخمس** **الاصول** اضافة  
الحادث الا اقرب اوقاة وفيها بيان وجود النجاسة في الثوب  
والفارة في البئر وبيان ما اذا اقرض في عين العبد ملك  
البائع وكذبه المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابنتها  
في المرض والصحة وفي اختلافهم في كون الاقرار ببعضهم القوة  
او المرض وفيما لو اختلفوا في سلامتها بعد مودة الزوج وقبله  
وفي اختلاف بين القاضي المعنول وغيره وبيان ما خرج  
عن هذه القاعدة **السادسة** **الاصول** في الاشياء الابادة او الخطر  
او التوقف وبيان ثمة الاختلاف **السابعة** **الاصول** **الابتناء**  
التجريم وفيها مسائل التحريم في الفروج وبيان الطلاق المبهم  
والعتق المبهم والمنسئ وبيان ما خرج عنهما وفيها بيان  
وحلي الجوارى السراري الثاني يكملين الان من التروم و

والهند وان اصحابنا اختلفوا في الفروج الا في مسئلة وفيها قاعدة  
المسائل الكلام تحقيقه وبيان ما فرغ عليها وبيان ما يشمل  
الصحيح والفساد وما يخص الصحيح وبيان ما اوردها عليها مع جوابه  
وفيها فائده فيها فوائد **الاولى** يستثنى من قولهم اليقين لا يزول  
بالشك مسائل **الثانية** مسائل الشك والوهم والظن وغالب الظن  
والبرهاني **الثالثة** في بيان حد الاستصحاب وجبته وما فرغ  
عليها **القاعدة الرابعة** المشقة تجلب التيسير وبيان استصحاب التخفيف  
سبعة السفر والمرض والاكراه والنسيان والجمل والعسر وقوم  
والنقص وفيها بيان وتبع فيه بوضيعة من العبادات وغيره على  
الائمة وما وتبع فيه الائمة **الرابعة** وضمنت القاعدة بقوايد  
مهمة **الاولى** المشاق على تسهيل وفيها تنبيه في الفرق بين مرض  
الزوج ومرضها **الثانية** ان تحقيق الشرع النوع **الثالثة** ان المشقة  
وتخرج انما تعتبر ان عند عدم النص **الرابعة** بيان قولهم اذا ضاق  
الامر اتسع واذا اتسع ضاق وبيان ما جمع به بينهما **القاعدة**  
**الخامسة** الضرر يزال وبيان ما استثنى عليه من ابواب الفقه  
وتتعلق بها قواعد **الاولى** الضرر ياتى من المخلوق **الثانية** ما باج  
الضرر وروية يتقدر بقدرها ويقرب منها جاز لعذر يظن بزواله  
**الثالثة** الضرر لا يزال بالضرر وبيان انما يفيد لما قبلها  
وفيها بيان ما يجمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام وبيان



**ما فرع** عليهما وفيما بيان ما اذا تعارض خبران او فتنان  
 وبيان احكام من ابتلا ببلتين وبيان قولهم در المفاسد  
 او الى من جلب المصلح وما يتفرع عليهما القاعدة **التساوي**  
 العادة محكمة وبيان فرع عليهما من احد الا ايجاري والا الكثير  
 والحيض والتفاس والعل المفسدة وكون الشئ مكيلا وموزونا  
 وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان وتبطل الهدية للقاضي  
 وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير اذن صريح وبيان الايمان  
 والنذور والوصايا والاقا في عليهما وبيان ما ثبت به العادة  
 وبيان انها تقبر اذا اطردت او غلبت لا ان نذرت وفيما بيان  
 حكم البطالة في المدارس وفيما بيان مساححة الامام في كل شهر  
 اسبوعا للاستراحة او لزيادة ايله وفيما بيان تعارض العرف  
 والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما يخرج عن قولهم  
 الايمان بنية على العرف وبيان ان العادة المطردة منزل  
 منزلة الشرع وما يتفرع عليه من استحقاق الاجرة بلا شرط  
 اذا جرت العادة بانه يعمل بالاحسب وفيما بيان الا العاديات  
 اذا شرط ضمانها بل يصح اولها وبيان جواز البناء وانه يجب  
 السؤال عند الشراء من الاسواق وبيان ان العرف الذي  
 يحل عليه الالفاظ انما هو المفارن لا المتخسر وانه لا يقبر  
 في النعيق والله عاوي والافاري وفيما بيان الواقف اذا شرط

لحاكم المسلمين فكان في زمنه مشافعا ثم صار قسما بل يكون اولاً  
 وبيان ما اذا شرط النظر للقاضي بل يكون القاضي بده او المرفوع  
 عليه وفيما بيان ان المعبر العرف العام لا الخاص وبذا حسم  
 القواعد الكلية **النوع الثاني** في قواعد كلية يخرج عليهما مالا  
 من الصور بحرية الاولى والاجتهاد لا يتقضي لمصلحة وفيما بيان  
 ان القاضي اذا رد شهادته فليس بغير قبولها الا في اربعة  
 وامة لو حكم بشئ ثم يغير اجتهاده وبيان ما خرج عنها وبيان  
 ما استثناه اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء  
 وبيان قولهم وحكم بموجبه وبيان قول المؤلفين استوفوا  
 شرائط الشريعة وحكاية شمس الائمة المحلواني مع قاضي غلبته  
 وبيان عدم الفرق بين الحكم بالضميمة والحكم بالموجب وبين ما  
 اذا حكم بقول ضعيف في مذنبه او برؤا به صريح عنها او خالف  
 مذنبه عامدا او مائسا وبيان القضاء على خلاف شرط  
 الواقف كالتضاء بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وامر  
 انما ينفذ اذا واقف الشرع والارد القاعدة الثانية اذا اجمع  
 المحلل والحرام غلب الحرام والحلال وبيان ما نفع عليهما من ثبوت  
 محرمة باجتنبات وما اذا كان احدهما مأكولا والاخر غير مأكول  
 وما اذا شارك الكلب المعلم غيره او كلب المسلم كلب المجوس  
 وما اذا وضع المجوسي يده على يد المسلم الذابح وما اذا غفر



المسلم عن مدقوسه فاعانة مجوسى ووطى الجارية المشتكة  
واما اذا كان بعض الشجرة او الصيد الحلال وبعضها محرم  
وما لو اختلف المذكات بالميتة وما اذا اختلفت ودك الميتة  
بالزيت وما اذا اختلفت روبة بغيرها وفيه بيان ما اذا اسلم  
وكنته خمس وما اذا ارى صيدا فوقه ماء او سطح ثم الى الارض  
وبيان اذ اخرج عنهما من المسائل العشرة وانه اخرها ثمة  
فيها اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية وبيان وقوله  
في ابواب النكاح والمهر والبيع والابارة والكفارة والاراء  
والهبة والهبة والوصية والاقرار والشهادة والقضا  
والعبادة والطلاق والعاق وعارية الترس والوقف  
وفي الحرة ما تبنى على ما اذا اجتمع في العبادات اجانب محضون  
ثم فصل في قاعدة اذا تعارض الملغ والمقتضى فانه يقدم الملغ  
اللاتى مسائل **القاعدة الثالثة** هل كره الاثبات ما يقرب **القاعدة**  
**الرابعة** التابع تابع فيه يدل فيه قواعد **الاولى** انه لا يفسد  
حكم وفيها بيان حمل الجارية والشبه والطريق وخرج  
عنها مسائل **الثانية** التابع لسقوط المبتوع وبقية  
منها قولهم يسقط الفرض بسقوط المثل **الثالثة** التابع لا يتقدم  
على المبتوع فيسقط غيره وفيها بيان ما يقتضيه منها لا يقتضيه  
**القاعدة الخامسة** تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة

وفيها بيان ان امره انما ينفذ اذا وقف الشيء وفيه خبر  
تنبه على تصرف القاضي في اموال التامى والوقوف وفيها بيان  
اصناف الوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المراتب في الاوقاف  
**القاعدة السادسة** كحدودته زابا شبيها وفيها بيان ان الغصا  
كالحمد والاذن خمس مسائل وبيان مخالفة التقرير لما **القاعدة السابعة**  
الحمد لا يدخل تحت اليد **القاعدة الثامنة** اذا اجتمع امران من جنس  
واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الاخر غالبا وبيان  
ما تفرع عليهما من اضيء الحدين وما يوجب اجزاء المحرم وبيان ما  
يجزئ عن نجاسة المسجد وكفى الطواف وتلاوة آية السجدة وبيان  
لقد دسجوا السهولة الصلوة والفرق بين جابر الصلوة وجابر  
الحج وما اذا اراد في مرارا او شرع بمرارا او وقف مرارا او جاعة وما  
اذا وطى في رمضان مرارا او قد جناية المحرم والوطى الشبهة  
وما اذا اراد في امه فقلها او حشرة كرك وما اذا تعدت الجناية  
على واحد وما اذا وطئت المعتدة بشبهة **القاعدة التاسعة**  
اعمال الكلام اولى من ايهاله متى امكن والا ايهل وفيها بيان كحقيقة  
اذا تعدت او بهجرت شرعا او عرفا وما اذا تعدت كحقيقة  
والمجاز وفيها بيان ما اذا جمع بين امراته وغيره في الطلاق وفيها  
مسائل الواقف والقول ينقض الفسخ وما ذكره السبكي والخصار  
وفيه تبينه التأسيس خبر من التاكيد وبيان ما تفرع عليه من اية



لو كثر الطلاق او اليمين بالله تعالى منجزا او معلقا **القاعدة العاشرة**  
 اخرج بالفتان وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها  
**القاعدة الحادية عشر** السؤال معاذة الجواب وبيان كلمة نعم  
 وبلى **القاعدة الثانية عشر** لا يناسب الى ساكت قول وبيان ما يقع  
 عليها وما خرج عنها **القاعدة الثالثة عشر** ما حرم اخذه حرم  
 اعطاؤه الا في مسائل وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه الا في مستلزمات  
**القاعدة الرابعة عشر** من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب لم يجز ما به وبيان  
 ما يقع عليها وما خرج عنها وما اخر بالطيف في العبرة **القاعدة**  
**السادسة عشر** الولاية انما هي اقوى من الولاية العامة وفيها بيان  
 مراتب الولاية **القاعدة السابعة عشر** لا عبرة بالنظر البين خطاؤه  
**القاعدة الثامنة عشر** ذكر بعض ما لا يخرج كذكر كل وبيان ما خرج  
 عنها **القاعدة التاسعة عشر** اذا اجتمع المباشرة والمتسبب  
 اضيف الحكم الى المباشرة وبيان ما خرج عنها والى هنا صارت  
 الفوائد خمس وعشرين **الفن الثاني** في الفوائد من الطهارة  
 الى العرائض على ترتيب الكثرة **الثالث** في الجمع والفرق من الاشياء  
 والنظاير وفي اوله بيان احكام كثيرة دورها ويقع بالفقيه  
 جهلها احكام النسي واهل والمكره واحكام الصبيان  
 والعبيد والسكارى والاعمى والحمل وبيان الاحكام الاربعة  
 الاقتصار والاستناد والبنين والافتراب وحكم النقود وما

وما يقين وما لا يقين وما يجزى فيه احدهما مكان الاخر وما لا  
 وبيان الساقط بل يعود وان التائب يملك ما لا يملك الاصيل  
 وما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدراهم  
 الزبوف كالجيا وفي بعض المسائل دون بعض واحكام النام  
 والمجنون والمعسرة وما يغفر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه  
 واحكام الانثى والخشنة والجان والدمى والمحارم وغيبوبة الخفة  
 وما فارق فيه الدبر القبل واحكام العقود والشيوخ والملوك والدين  
 ومن المثل واجرة المثل والمهر المثل والشوط والتعليق والسفر  
 والمسجد والحرم ويوم الجمعة ثم بيان الاستماع والافراق في  
 بعض المسائل وفي آخره فائدة اشتملت على بعض قواعد وفوائد  
 شتى **فائدة** اذا اتى بالواجب وتراد عليه بل يقع الكل  
 واجبا **للقاعدة** في اقسام العلوم وما يكون فرض عين وفرض  
 كفاية ومنه وما هو مكره **فائدة** عن الامام البخاري فيمنعني  
 لطالب العلم وما لا ينبغي **فائدة** في اعتقاد الان في مذمومة ومندوبة  
 غير **فائدة** المصنف والمضاف يعنى مسائل ولا يعنى اخرى **فائدة** العلوم  
 ثلثة **فائدة** ثلث من الذمات **فائدة** ليس في الجوان من بدخل  
 الجنية الاحسن **فائدة** المؤمن يقطع خمسة **فائدة** في الدعاء يرفع  
 الطاعون **فائدة** في الكنايس اذ اهدم واحد منها بل يعود او لا  
**فائدة** الفسق بل يمنع اهل بيته الشهادة والقضاء والامارة وغيره



ذلك **اولا فائدة** ثلث في الفتوة على المبتدع موضع على وكان يكثر  
**اولا فائدة** في الفرق بين علم القضاء وقعة القضاء **فائدة** في شرط  
 والامامة المتفق عليها والمختلف فيها **فائدة** كل انسان غير الانبياء  
 لا يعلم ما اراد الله له وبه الا الفقهاء **فائدة** اذا ولي السلطان  
 مدبرها بل يصلح توليته **اولا فائدة** ثلث لا يستجاء دعائهم  
**فائدة** كل شئ يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم **فائدة** بل  
 يجوز وضع خزانة المسجد لاجل حفظ المصنف والسمعة **اولا**  
**فائدة** ما عسى قول العلماء الانشبه **فائدة** اذا بطل الشئ بطل  
 ما ضمنه الا في مسائل **فائدة** المبني على الفاسد فاسد الا في مسئلة  
**فائدة** اذا استمع الحتان ما يقدم منها **الدرج** في الفار **الحاش**  
 في محمل **التساوس** في الاشباه والنظائر **التابع** في الحكماء وفيه وصية  
 الامام الاعظم للامام الثاني رضي الله تعالى عنهما وارضاهما

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم وصلى الله على سيدنا محمد وال وصحبه وسلم  
**وبعد** فان الفقه اشرف العلوم قدرا • واعظمها حسنة •  
 • وانما عائدة • وانما فائدة • واعلاها مرتبة • وانما  
 منقبة • بل العيون نور • والقلوب نور •  
 والصدور اشراق • وبغية الامور انشاعا وانفعا • هذا

لان ما بالعام والخاص من الاستقرار على سنن النظام  
 والاستمرار على ويرة الاجماع والالتماس انما هو لمصلحة  
 احكام من احرام والتميز بين الجائز والفاسد وجود الحكم  
 بحوره زاهرة وزيادة منسرة ويجوز راحة  
 واصول ثابتة وفروع ثابتة لا يفتي بكثرة الاتفاق كثر  
 ولا يسل على طول الزمان عنه وان لا يستطع كنه صفاته  
 ولو ان اعضا في جميعا حكم الله قوام الدين وقوامه وبهم  
 ابتداء وانظامه واليه المصير في الاحسنة والذنب والمرجع  
 في التدريس والفتوى خصوصا ان اصحابنا هم خصوصية السابق  
 في هذه الن • والناس لهم اتباع الناس في الفقه عا لا في ضيفه  
 رحمه الله عليه ولقد انصف الامام الشافعي رحمه الله عليه حيث قال  
 من اراد ان يتبحر في الفقه فينظر لا كتب ابي حنيفة رحمه الله عليه  
 ابن وهبان عن حمزة وهو كالصديق رضي الله عنه له اجره  
 واجر من دون الفقه والفقه وفتح احكام على اصوله الى يوم القيمة  
 وان المشايخ قد اتفوا ما بين مختص ومطلوع من متون وشروح  
 وفتاوى واجتهاد في المذهب والفتوى وحسنه وانفقوا  
 شكر الله عليهم الا اني لم ار لهم كتابا يلكي كتاب الشيخ تاج الدين  
 بن السبك الشافعي شتملا على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت  
 في شرح الكنت في بيض باب البيع العا الف كتابا مختصرا



في القواعد والاستثنائات منها سميته ما بقواعد الدينية في فقه  
 الحنفية وصل الخمس ما به ضابطا لمهت ان اصنع كتابا على النمط  
 السابق شتملا على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع الثاني  
 منها **الاول** مع هذه القواعد التي يرد اليها وفرغوا الاحكام  
 عليها وبي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد  
 ولونه الفتوى واكثر فروعها ظهرت به في كتب غريبة وعشرات به  
 في غير مظنة الا اني بحول الله تعالى وقوته لا انقل الا الصحيح المعتمد  
 في المذهب وان كان مفسر عا على قول ضعيف ورواية ضعيفة  
 نهبت على ذلك غالبا **حسبي** ان الامام ابا طاهر الله بآس جمع  
 قواعد مذهب ابي حنيفة رحمه الله عليه سبعة عشر قاعدة ورواه  
 اليها وله حكاية مع سفيان الهروي الشافعي فانه لما بلغه ذلك  
 سافر اليه وكان ابو طاهر ضربه الكبر كل ليلة تلك القواعد سجدة  
 بعد ان يخرج الناس منه فالتفت الهروي بحميرة وخرج الناس  
 واغلق ابو طاهر المسجد وسرد منها سبعة فحصلت للهروي سعة  
 فاحس ابو طاهر فضربه واخرجه من المسجد ثم لم يكبر ربا فيه بعد ذلك  
 فخرج الهروي الا اصحابه وتلاها عليهم **الثاني القواعد** وما دخل  
 فيها وما خرج عنها وهو انفع الاقسام للمدرس والمفتي والفقيه  
 فان بعض المؤلفين يذكر ضابطا ويتشبه منه اشياء فاذا ذكر فيه  
 اني ردت اشياء اخر فمن لم يطلع على المزيطن الدخول وبهي غايته

كما استمره ولهذا وقع موقعنا عند اهل الانصاف وابتهج به من هو  
 من اولى الالباب **الثالث** مع هذه الجمع والفرق **الرابع** الالفاظ  
**الخامس** اجمل **السادس** الاشياء والنظائر **السابع** ما حكى عن الامام  
 الاعظم وصاحبه والمشايع المتقدمين والمتأخرين من المكاتب  
 والمطابخ والمرسلات والغيريات وارجو ان كرم الفلاح ان يذبحها  
 اذا تم بحول الله وقوته بصيرة نزيهة للتأخرين ومرحبا للدارسين  
 ومطلبا للمحققين ومعتما للقضاة والمفتين وغنيمة للمحصلين  
 وكشافا لكرب الملهوفين هذا ان الفقه اول فنوني طال استمره  
 فيه عيوني واعلمت بدني اعمال كبد ما بين يدي وطينوني ولم  
 ازل من زمن الطلب اعمشي كتيبه قدما وحديثا واسعى في تحصيل  
 ما يجر منها سعيًا ضئيلا الى ان وقفت منها على حسم الغفيرة وحطت  
 بغالب الموجود في بلدنا القاسية مطالعة فلا بحيث لم يفتني منها  
 الا الله اليسير كما استمره عند سرديا مع ضم الاشتغال والمطالعة  
 لكتبه الاصول من ابتداء امرى ككتاب البيه دوي والامام الحسني  
 والتقويم لابي ربيعة البوسني والتبقيع وشعره وشعره  
 وحاشية وشروح البيه دوي من الكشف الكبير والتبقيع  
 تحبير المحقق بن الرهام وسميته لب الاصول ثم شعره المنار  
 شعره جاء بحول الله وقوته فانما على نوعه فنشعر ان شاء الله  
 تعالى بحول وقوته فيها فعدنا من هذا التأليف بعد سميته بالاشياء



والتظاير شيمته له باسم بعض فنونه سائلا من الله تعالى القبول  
وان ينفع به مؤلفه ومن نظمه فيه انه خير ما مول وان يرفع عنه  
كيد الحاسدين وافتر المقتضيين ولعمري ان هذا الفن لا يدرك  
بالتمني ولا ينال بسوق ولعل ولو اني ولا يناله الا من كشف  
عن ساعد الحق وشمر واغتمتزل ابله وشده المبزر وفاض السج فاولا  
العجاج بدباب في الكثرار والمطالعة بكبرة واسمدا ونصب نفسه  
للتأليف والتخير بياتا ومقبلا ليس له بئمة الا معضلة بحسبها  
ومستغبة عن علم الفاسدين فيعرفني البها ويكنها على ان ذلك  
ليس من كسب العبد فاما هو ففضل الله يؤت من يشاء **وبما**  
**انا اذكر الكتب** التي نقلت منها مؤلفاته الفقهية التي اجتمعت  
عندي في اخر سنة ثمان وستين وستماية فمن شرح الهداية  
السنائية وغاية البيان والعناية ومعراج الدراية والغاية  
وفتح القدير ومن شرح الكنته الزبلي والعيني ومكبين  
ومن شرح القدير في السراج الوهاج والجوهرة المجتبي  
والافطع ومن شرح الجمع شرح المصنف وابن الملك رايت  
شرحا للعيني وقفا وشرح مينة المصلي لابن امير الحاج وشرح  
الوافي الكافي وشرح النقبانية والوقاية والفتح الاصلاح  
وشرح تلخيص الجامع الكبير للعامة الفارسي وتلخيص الجامع  
للمصنف الشهيد والبدائع للكاشاني شرح النخبة والمبسوط

شرح الكافي وكافي الحاكم الشهيد والدرر والغرر لملا فسر و  
الهداية وشرح الجامع الصغير لقاضي فان وشرح مختصر الطحاوي  
والاخبار ومن الفتاوى النجاشية وشرحها وشرح البهاري والفتاوى  
والواجبة والعدة والعدة والصغرى والوقفا للحسام الشهيد  
والنبية والقنية والبيعة ومال الفتاوى والتلخيص للمجيب والتبسيط  
للفلاسى وفتاوى قارى الهداية والقاسمية والعمادية وبيان  
الفصولين والخراج لابي يوسف وادقاف الخفاف والاسفا  
والحاوي القدسي والتممة والمحيط الرضوي والذخيرة وشرح  
منظومة الشافعي وشرح منظومة ابن وهبان له ولابن الشحنة والفرقة  
وخزانة الفتاوى وبعض خزانة الاكل وبعض السراجية والناظرية  
والتجنيس وخزانة الفقه وخزانة الفضا ومنافى الكروى وطبقات  
عقادروا الله اعلم **الفن الاول في القواعد الكلية** الاولى لاثواب  
الابالينية شرح المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء  
سواد فلنا اثنا عشر طائفة كما في الصلوة والزكاة والصوم والحج  
اولا كما في الوضوء والغسل وعلى هذا فرادى احدث انما الاعمال  
بالثبات انه من باب مقتضى اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود  
الاعمال بدونها فقدر وامضا فاما حكم الاعمال وهو نوعان احرى  
وهو الثواب واستحقاق العقاب ودينوي وهو الصية والفساد  
وقد اريد الاخر وتي بالاجماع للاجتماع على انه لا ثواب ولا عقاب



الابالنية فانتي الاخر ان يكون مراد انا لانه مشتق ولا عموم  
اولا في الفقه وروى من صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر  
والثاني اوجه لان الاول لا يستلزم لان قائل بعموم المشتك  
في لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاسم ايضا  
ولا بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس بمنوي ليس بما مور به  
ولكن مفسد للصلوة وانما شرط في العباد بالاجماع او بانية  
وما امره الا لبعده والتدقيقين له الدين والاول وجوب العباد  
فيهما بمعنى التوجه بقربة عطف الصلوة والزكوة فلا اشتراط الوضوء  
والغسل وسح تخفين وازالة البجاسة المحقة من الثوب والبدن والكان  
والاواني للصحة واما اشتراطها في التيمم فذلك لانه انية عليها لانه  
القصد واما غسل الميت فمالوا لا يشترط للصحة الصلوة عليه واما في  
شرط الاستعاذه من عن ذمة المكلفين وتفرغ عليه ان الغرض  
بغسل ثلثا في قول ابي يوسف ورواه عن محمد رحمهما الله انه  
ان نوى عند الاخر من الماء بغسل مرتين وان لم ينو فثلاثا وعنه  
بغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العباد اكلها فشرط  
شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح به ومنها بدليل قولهم ان الاسلام  
المكروه صحيح ولا يكون مسلما بغير نية الاسلام بخلاف الكفر  
كما سنبينه في بحث التروك واما الكفر فيشرط له النية لقولهم ان كفر  
غير صحيح واما قولهم اذا تكلم بكلمة الكفر بارز لا يكفر انما هو باعتبار

ان عينه كفر كما علم في الاصول من بحث المنزل فلا يصح صلوة مطلقا  
ولو صلوة بخارزة الابها فرضا او اوجبة او سنة او نفلا به  
واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمتان ولو نوى الانتقال عنها  
الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشروع بالكيفية مستقلا  
والا فلا ولا يصح الاقتداء بامام الابالنية ونصح الامانة بدون  
نيتهما ولو اقتدى به ان صح الاقتداء خلافا لكرخي والى خفض  
الكبيرة كما في النهاية الا اذا صحت خلفه لسان فان اقتداه به بانيته  
الامانة غير صحيح واستثنى بعضهم الجموع والعديدين وصح ولو خلف ان  
لا يوم اصداف قدي ان صح الاقتداء به بل بحث قال في النية  
يبحث قضاء لا ديانة الا اذا اشهد قبل الشروع فلا حث قضاء  
وكذا لو ام الناس بذلك في صلوة الجمعة صحت وحث قضاء  
ولا يثبت اصل اذا ايمت في صلوة الجبارة وسجدة التلاوة ولو  
ان لا يوم فلان ما قام الناس نوايا ان لا يومه ويوم غيره  
فاقتد به فلان حث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا نواب  
له على الامانة وسجدة التلاوة كالصلوة وكذا سجدة الشكر على قول  
من يراى مشروعة والمعتد ان الخلاف في سببها لانه يجوز وكذا سجدة  
التسوية ولا بغير نية عدمه وقيل سلام واما النية في الخطبة للجمعة  
فشرط صحتها حتى لو عطس بعد سجدتين فقال الحمد لله للعطس غير فائدة  
لها لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيدين كذلك لقولهم



بشتر لها ما يشترط للخطبة المجعة سوى تقديم خطبة **واتا** الا اذا كان في  
لصحة **واتا** بشرط للشواب عليه **واتا** استقبال القبلة فتنه بغيره  
لصحة النية والصحة فلا في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان  
يصلي في الصلوة والثاني على ما اذا كان يصلي في المحراب كذا في النية  
**واتا** ستم العورة فلا بشرط لصحة ولم ارفه خلافه ولا بشرط للمبش  
صحة العبادة بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير تقصده  
كما لو صلى محمدنا على ظن طهارته وسببا في تحقيقة **واتا** الزكوة فلا يصح  
ادائها الا بالنية وعلى هذا ذكره القاضي السبكي ان من  
امتنع عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها في الملهما ونجسها  
لان للامام ولاية اخذها مقام هذه مقام دفع المادك  
باعتباره ضعيف والمعتمد في المذهب عدم الاخذ كرها قال في المحيط  
ومن امتنع عن ادائها الزكوة فالتاى لا ياقدمته كرها ولو اخذ  
لا يقع عن الزكوة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره باجس لثوبها  
بمنه انتنى وخرج عما اشترط اطما لها ما اذا قصد في جميع النصب  
بلا نية فان الغرض ليقط عنه واختلفوا في سقوط زكوة البعض  
اذا قصد في به قالوا او بشرط نية التجارة في العروض والاية  
ان يكون مقارنته للتجارة فلو اشترى شيئا للقبية ما وانه  
ان وجد ربحا بعه لا زكوة عليه ولو نوى التجارة فيها خرج  
من ارضه العشرة او الحراجية او المشاجرة او المستغارة

لا زكوة عليه ولو قارنت ما ليس بدل مال بال كالبينة والقصد  
والخلع والمهر والوصية لا تصح في الصحيح وفي التامة لابد من قصد  
اسما منها للزكوة والشئ اكثر احوال فان قصد به الخبز ففيها زكوة  
التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الحمل او الركوب او الاكل فلا زكوة  
**واتا** النية في الصوم فشتر صحة لكل يوم ولو علقها بالمشية صححت  
لانها انما تطل الاقوال والنية ليست منها الفرض والنية والنفل  
في اصلها سواء **واتا** الحج فهي شتر صحة البضاعة فما كان او نفلا  
والعرة كذلك ولا يكون الا شتره والمنذور كالغرض ولو نذر حجة  
الاسلام لا يلزمه الا حجة الاسلام كما لو نذر الاضحية والقضاء والكفر  
كالاداء من حجة اصل النية **واتا** الاعتكاف فهي شتر صحة واجبا  
كان او شتره او نفلا **واتا** الكفارات فالنية شتر صحة عتقا  
او صيا ما او طعا ما **واتا** الضحايا فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء  
لا عند الذبح وتفسخ عليه ان لو اشترى بالنية الاضحية فذبحها نسيه  
بلا اذن فان اخذها من بوحه لم يضمنه اجرائه وان ضمنه لا تجزئ  
كأنه الاضحية الذبيرة وبذا اذ ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن  
مالكها فلا ضمان عليه ويلتزم بالنية بالنية قالوا ان كان  
ففيه او قد اشترى بالنية فليست له بعينها وان كان غنيا  
لم تلزمه والصحيح انه انما تلزم مطلقا فيصعد بها الغنى بعد  
ايامها حية ولكن له ان يعيتم غير ما مقامها كانه البذل من



من الاضحية قالوا والهدايا كالضحايا **وانما** العتق فوجدنا ليس  
بعبادة وضعا بليل صحة من الكافر ولا عبادة له فان نوس  
وجه الله كان عبادة مثابا عليه وان اعتق على نيته صح ولا نوس  
له اذا كان مسلما **وانما** الكفاية فلا بد لها من النية وان اعتق  
للمسلم او للشيطان صح وان اعتق لاجل محن صح وكان مباحا  
للا ثواب ولا انتم وينبغي ان يخص الاعناق للصنم بما اذا كان  
المتعق كافرا **انما** المسلم اذا اعتق له قاصدا لتظيمه كفر كما ينبغي ان يكون  
المخلوق مكره وباد التدبير والكفاية كالعتق **وانما** اجمعا ومن اعظم  
العبادات فلا بد له من خلوص النية **وانما** الوصية فكما اعتق ان  
قصد التقرب فالنواب والافني صحيحة فقط **وانما** الوقف فليس  
عبادة وضعا بليل صحة من الكافر وان نوى القرية فله ثواب  
والا فلا **وانما** الشكاح فقالوا انه اقرب الى العبادة حتى ان الاشتغال  
به افضل من التخلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة  
على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد اغفار  
نفسه وتحسينها وحصول له ورفنا الاعتدال في شرح الكثرة ولم  
فيه شبه طمحة فالواضح الشكاح مع المنزل لكن قالوا لو عتق  
بلفظ لا يعرف معناه ففقد اختلاف العقوى صحة على الشبهة  
اولا كانه البرزانية وعلى يد اسائه القرب لا بد فيها من النية  
بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى

من لنشر العلم نعليما واقفا وتضييفا **وانما** القضاء ليدفعوا الية  
من العبادات فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامة احد ودين  
والتعازير وكل ما يتعاطاه الحكم والولاء وكذا تحمل الشهادات  
**وانما** المباشا فانما يختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجل فاذا قصدت  
بها التقوى على الطاعة والنوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم  
والكنسب المال والوطى **وانما** المعاملة فانواع فالبيع لا يتوقف  
عليها وكذا الاقالة والاجارة لكن قالوا ان عتق بمضارع لم  
يسوف الستين توقف على النية فان نوى به الايجاب للحال  
كان بيعا والا لا يخالف صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف  
على النية **وانما** المضارع المتخلف للاستقبال فهو كالامر بالصنيع  
به ولا بالنية وقد اوضحنا ذلك شرح الكثرة وقالوا لا يصح مع  
الهنزل لعدم الرضا بكلمة **وانما** البينة فلا يتوقف على النية قالوا  
لو وبب ما زنا صحت كافي البرزانية ولكن لو لقن البينة ولم يقر  
لم يصح لاجل ان النية شرطها فانما لفقد شرطها وهو الرضا  
ولذا لو اكره عليها لم يصح بخلاف الطلاق والعناق فانما يقعان  
بالثقلين ممن لا يعرفهما لان الرضا ليس بشرط وكذا لو اكره عليها  
يقعان **وانما** الطلاق مضارع وكناية فالاول لا يحتاج في وقوعه  
اليها فلو حلف غافلا او ساهيا او مخطنا وقع حتى قالوا ان  
الطلاق يقع بالالفاظ المصروفة قضاء لكن لا بد ان يقصد



باللفظ قالوا لو كرر مسائل الطلاق بحسنه ثبها ويقول في كل مرة  
انت طالق لم يقع ولو كتبت امرأتي طالق وانت طالق وقالت  
له اقرأ علي فقرا عليها لم يقع لعدم قصد باللفظ والابنية  
قولهم ان الصحيح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال انت طالق  
ثاوبا الطلاق من وثاق لم يقع ديانته ووقع قضاء ونية عبادا  
بعض الكتب ان طلاق المحض واقع قضاء لا ديانته فظهر بهذا  
ان الصحيح لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج ديانته ولا بد عليه  
قولهم انه لو طلقها باذ لا يقع قضاء وديانته لان الثابت في محل  
هذه به جدا وقالوا لا يصح نية الثلاث فان انت طالق وثا  
الباب ولا يصح نية الثلاث في المصدر انت الطلاق الا ان تكون  
امنه وتصح نية الثلاث **واتا** كناية في وقوعها الا بالنية وديانته  
سواء كان معها مذكرة الطلاق او لا المذكرة انما تقوم  
مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام فانه كناية ولا يحتاج  
اليها فينصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يردون  
بأحكام الطلاق **واتا** بتفويض الطلاق وانحلال الانسلا والظلمة  
فما كان منه صريحا لا يشترط له النية وما كان كناية شمس  
له **واتا** الرخصة فكما لا يحتاج لانها استدامة لكن ما كان  
منها صريحا لا يحتاج اليها وكنايتها تحتاج اليها **واتا** اليه  
بانته فلا توقف عليها فتعقد اذا حلف عامدا او انسيا

او محظا او مكرها وكذا اذا فعل المحض عليه كلف **واتا** نية  
تخصيص العام في اليه من مقبوله وديانته اتفاقا وقضاء عند الحلف  
والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما كذا كلفه فتقوا  
الا اعتبار لنية الحالف والنية المستحلف والفتوى على اعتبار نية الحالف  
ان كان مظلوما لا ان كان طالما كما في الولو اجبته وانما صسته  
**واتا** الاقرار والوكالة فيفتحان به ونها وكذا الابراء والاعارة  
وكذا الضرف والستر **واتا** القصاص فتوقف على قصد القاتل  
القتل لكن قالوا لما كان القصد امارا بطنيا اقيمت الماله مقامه  
فان قتل باغترق الاسبء عادة كان عمدا ووجب القصاص  
والا فان قتل بالاغترق الاسبء عادة لكنه يقتل غالبا فهو  
شبه عمدا لقصاص منه عين الامام الاعظم **واتا** الخطاء بان يقصد  
مباها فيصيب او مباها علمه باب الجنائيات **واتا** قراءة القرآن  
قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بالعقد مجوزا للجب  
والحائض قراءة ما فيه من الاذكار يقصد الذكر والادعية  
يقصد الدعاء لكن اشكل عليه قولهم لو قرأ يقصد الذكر لا بطل صلوة  
واجبتا عنه في شرح الكنته بانه في محله فلا يتغير بعزمته وقالوا  
ان الماموم اذا قرأ الفاتحة في صلوة اجبته نية الذكر لا يحرم  
عليه مع انه يحرم عليه قرأته الصلوة **واتا** الضمان فهل  
يترتب في شئ من غير النية من غير فعل فقالوا في المحرم ادريس



ثوابا ثم نزع من قصد ان يعود اليه لا يتعد وجها  
وان قصد ان لا يعود اليه تعد واجزا بله وقالوا في الموضع  
اذا لبس ثوب الوديعة ثم نزع ومن نيته ان يعود واللبس  
لم يبرأ من الثمان **وانما** التزك كترك المستني عنه ذكره في الاصول  
في بحث ما ترك به حقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنية  
وذكره في نية الوضوء وما سأل ان ترك المستني عنه لا يحتاج  
لانية للخروج عن عمدة الشئ وانما الحصول الثواب فان كان كفا  
وهو ان تدعو النفس اليه قادر على فعله فكيف يغفر عنه خوفه  
فهو مثاب والآفل ثواب على تركه فلا يثاب على ترك الزنى وهو  
يصل ولا يثاب العتق على ترك الزنى والاعمى على ترك النظر  
المحرمة وعلى بذل مال في الزكاة لو نوى ما للتجارة ان يكون للخدمة  
كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى فيما كان  
للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة  
عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك للتجارة فتم بها قالوا ونظيره  
المقيم والصائم والكافر والعلوف والائمة حيث لا يكون  
مسافرا ولا مغطرا ولا مسالما ولا سائمة بجملة النية ويكون مقبلا  
وصائما وكافرا بالنية لا لما ترك العمل كما ذكره الترمذي ومن هنا  
وما قد مناه في المساقاة وما سئل عنه عن المشايخ صحيح لنا وضع  
قاعدة للفقهاء **الثانية الامور بمقتضى** **بالحكمة** في التزك

وذكر قاضي خان في فتاويه ان بيع العصية ممن يتخذ حمرا  
ان قصد التجارة فلا يحرم وان قصد لاجل النجاسة حرم وكذا  
غسل الكرم على هذا انتهى وعلى هذا عصية الغضب بقصد التحلية او  
الحمرة والبحر فوق ثلاث وابر مع القصد فان قصد محرم حرم  
والآل والا واحد والمدة على ميتة غيره زوجهما فوق ثلاث وابر مع  
القصد فان قصد ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم  
عليهما والآفل وكذا قوله سم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن  
جوابا لكلام يطلب صدقة وكذا اذا اخبر المصلي بالنية فقال  
الحمد لله قاصدا للسكر طلبت او بآية فقال لا حول ولا قوة الا بالله  
على العظيم او بموت انسان فقال ان الله وانا اليه راجعون **فان**  
**الطلب** وكذا قوله كم كفارة اذا قرأ القرآن في مسعى كلام  
الناس كما اذا استمعوا قرأ فمغنما بهم جميعا وكما اذا قرأ وكاسا  
وباقا عند روية كاس وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها  
نرجع المقصد الاستحباب وقال قاضي خان الفقهاء اذا قال  
عند فتح الفقل للمشيئة صلى الله على محمد قالوا يكون انما وكذا  
الحارس اذا قال الحراسة لا اله الا الله يعني لاجلها الاعلام  
بأنه مستيقض بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي  
فانه يثاب على ذلك وكذا الغزالي اذا قال كبر واتيا ب  
لان الحارس والفقاعي باخذان بذلك اجرا اذا جاد برجل



الى برازيل شري منه ثوابا ففتح المتاع قال سبحان الله وقل  
الهم صل على محمد ان اراد به اعلام المشتري حودة ثيابه ومثاقه  
كره وفيها ايضا اذا قال المسلم للذقي اطال الله بقاءك قالوا ان  
نوي بقلبه ان يطيل بقاءه لعل ان يستلم او يودي بهجزية عن ذل صغير  
لا بأس به لان هذا دعاء له الى الاسلام والمنفعة المسلمين انتهى  
ثم قال رجل امسك المصحف في بيته ولا يفرا فيه قالوا ان نوي به  
الخير والبركة لا ياتم وبرجي له النوايب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس  
الفسق قالوا ان اراد به ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانما  
بالسبح فهو افضل واحسن وان سبح في الفسق ناهوا ان الناس  
يشتغلون بامور الدنيا وانما سبح الله تعالى في هذه الموضع فهو  
افضل من ان يسبح وعبادة غير السوف وان سبح على وجه الالقاء  
بوجر على ذلك وان سبح على ان الفاسق يعمل الفسق كان انما  
قال وان سجد للسلطان فان كان مقصده التعظيم والتخنية  
دون الصلوة لا يكفر مسلم امر الملائكة بالسجود لادم وسجود  
اخوة يوسف عليهم الصلوة والسلام ولو اكره على السجود للملك  
بالقتل فان امره به على وجه العبادة فالافضل الصبر كمن اكره  
على الكفر وان كان للتخية فالافضل السجود وانتهى وقالوا الاكل  
فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوى على الصوم  
او لاكل الضيف فسخية وقالوا الكافر اذا سرس لمسلم فان رماه

مسلم فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا ولولا  
الاطالة لاوردنا فيه وعاكسيرة شاذية لما استثناه من القاعدة  
وهي الامور بمقاصد باو قالوا في باب اللفظة ان اخذ ما بنى روبا  
عقل رفعها وان اخذ ما بنى لفظه كان عاصبا انما وفي الثاني فاختار  
من الحظ والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره  
والايكراه وان عرس في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان قصد  
منفعة الحشر لا يكره وكناه اسم الله تعالى على الداعي ان كان  
بقصد العلامة لا يكره وللتبهاون بكرهه ويجلوس على الجوانب التي  
فيها مصحف ان قصد الحفظ لا يكره والايكراه ثم اعلم ان بابين القاعدتين  
يشملهما الكلام على النية وفيها مباحث الاول في بيان حقيقتيها  
الثاني في بيان ما شرعت لاجل الثالث في بيان تعيين المسو  
وعدم تعيينه الرابع في بيان المقرض نصفه المتوى من القرصة  
والتفلية والاداء والقضاء الخامس في بيان الاخلاص فيها  
السادس في بيان اجماع بين عبادتين بنيت واحدة السابغ  
في وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفي حكمها في كل  
ركن من الاركان التاسع في محلها العاشرة في شرطها **اما الاول**  
فهي في اللغة كما في القاموس نوي شي بنوية ويخفف  
مقصده انتهى وفي الشرع كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب  
الى الله تعالى في ايجاد الفضل انتهى ولا يراد عليه النية في الشرع







في السنة الواحدة والظرف باعتبار ان افعالها لا تستوفى  
وقته فيصاب بمطلقة النية نظرا الى المعيارية وان نوى نفلا وقع  
عن ما نوى الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلوة  
بضيق الوقت لان السعة باقية بتعني انه لو شئ مشغلا صح  
وان كان حراما ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعين العبد  
قولاً وانما يتعين بغسل كالكاء في اليدين لا يتعين واحد من خصال  
الكهارة الا في ضمن فعله في الاداء واما في القضاء فلا بد  
من تعيين صلوة او صوما او حجا واما ان كثر الفوائت خلفوا  
في اشتمال التعيين لتبين الفروض المتحدة من جنس واحد  
والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فصام يوما ما  
عنه ولكن لم يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضان  
ما لم يعين انه صام عن رمضان سنة كذا واما قضاء الصلوة  
فلا يجوز ما لم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا  
ولو نوى اول ظهر عليه جاز وهذا هو المختص لمن لم يعرف الاوقات  
القائمة او اشبهت عليه او راد التسهيل على نفسه وذكر في المحيط  
ان نية التعيين في الصلوة لم يشترط باعتبار ان الواجب مختلف  
متعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه ولا يمكن  
مراعات الترتيب لانية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكنة  
الفوائت كنعية نية الظاهر لا غير وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا

كقاصي فان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين وقالوا  
في التيمم لا يجب التيمم بين الحدث والجماعة حتى لو تيمم اجنب  
يريد به الوضوء جاز خلافا للتخصيص لكونه يقع لهما على صفة واحدة  
فيتميمه بالنية كالصلوة المفروضة قالوا وليس يصح لان الحاجة  
اليها يقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يودي به ما شاء  
لان الشر وطبراعى وجوده لا يغير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز  
لان يصل عليه غيره **فما بط في هذا المبحث** التعيين لتيمم الاجناس  
فنية التعيين في اجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والنصرف اذا لم  
يحل كان لغوا وعرفه اختلاف اجنس باختلاف السبب والصلوة  
كلها من قبل المختلف حتى الظاهر من يومين بخلاف ايام رمضان  
فانه يجمعها شهرا والشهر قفص على ذلك انه لو كان عليه قضاء  
يوم بعينه فصامه نية يوم اخر وكان عليه قضاء يومين او اكثر  
فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان  
جث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهر من او ظهر  
او عصر او نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا  
اداء الكهارة لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغو  
وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح الكسرة  
واما في الزكاة فعلا لوجوبه سنة سواء عن باقي درهم سود فملك  
السود قبل احوال وعند نصيبه كان المعجل عن الباقي و



وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه يومين من رمضان  
واحد الاولي ان ينوي اول يوم وجب على قضاءه من حسنة  
الرمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كان من رمضان على الحائض  
حتى لو نوى القضاء لا يغزر جاز ولو وجب عليه كفارة فطر فقام  
احدى وسنتين بوجوب القضاء والكفارة ولم يعين يوم القضاء  
جاز وفي الحائض لو غفل الزكاة عن احد المالكين فاستحق ما غفل  
عنه قبل احوال لم يكن المعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد احوال  
لان في الاستحقاق غل عن مالم يكن ملكه فبطل النجس انتهى وفيها  
ايضا لو كان له خمس من الابل احوال على معنى احوال فبطل شتاين عنهما  
وعن ما في بطنها من حنظل قبل احوال حنظل وان  
غفل عما تحل في السنة الثانية لا يجوز هذا كله في الفرض والواجب  
كالمنذور والتر على قول الامام رحمه الله عليه والعبد على الصحيح  
وركعتي الطواف على المنار وينوي الوتر لا الوتر الواجب  
للاختلاف فيه وفي صلاة الجنازة ينوي الصلوة لله والثناء  
للميت ولا يلزمه التقيين في سجود التلاوة لاتي تلاوة سجود  
لها كما في القينة واما التوافل فانفق اصحابنا انها تصح بمطلق  
النية واما السنن الرواتب فاختلفوا في اشتراط تعيينها و  
الصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانما تصح بنية النفل مطلق النية  
وتفزع عليه لو صلى ركعتين على طعن انها تنجس بقاء الليل فبينت

انما بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصليها بعد للبرية  
وانما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كانا عن السنة  
فبعيد لان السنة لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد وقالوا  
لو قام الى الحائض في الظهر سابها بعد ما قعد الاخرة فانه يضم سادس  
وكون الركعتان نفلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل  
على اشتراط التقيين لان عدم الاجابة لكون السنة لم تنته الا بغير  
مبتدأة ولم توجد واختلف الصحيح في السنة اوج بل ينعى تراوح بمطلق  
النية او لا بد من التقيين فصح قاضي خان الاشتراط والمعتمد خلافه  
كالسنن الرواتب وتفزع ايضا على اشتراط التقيين للسنن الرواتب  
وعدمه مسئلة اخرى بي لوصلي بعد الجمعة اربع في موضع يوسك  
في صحة الجمعة ناويا اخر الظن عليه واولة ادركت وقته ولم يؤده  
لم تبين صحة الجمعة على الصحيح المعتمد تنوب عن سنة الجمعة حيث  
لم يكن عليه ظهرا في وقت وعلى القول الاخر لا كما في منسج القديرة وهو  
ايضا على ان الصلوة اذا بطل وصفا لا يبطل اصلها وهو قول ابني حنيفة  
وابني يوسف خلافا لمحمد رحمه الله فينبغي ان يقال فيها انها تكون  
عن السنة الا على قول محمد رحمه الله عليه وينبغي ان يمتنع الصامات  
المنسوبة بالصلوة المنسوبة فلا يشترط لها التقيين ولم ار من ينسب  
عليه **بجمل** السنن الرواتب في اليوم والليل اثنا عشر ركعة كقوله  
قبل العشاء اربع قبل الظهر وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب



وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة أربع قبلها وأربع بعدها  
 والتمتع عشرة ركعة بعشرة تسبعت بعد العشاء في ليالي  
 رمضان وصلاة الوتر على قولها وصلاة العيدين في أحد الروايتين  
 وصلاة الكسوف على الصحيح وقيل وجبة وصلاة الخسوف والافتتاح  
 على قول المستحب أربع قبل العصر وأربع قبل العشاء  
 وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد  
 ركعتي المغرب وستة الوضوء وختم المسجد وينوب عنها كل صلاة  
 إذا بدأ عند الدخول وقيل تؤدى بعد القعود وركعتان الأسماء  
 كذلك ينوب عنها كل صلاة فسه ما كانت أو نفلا وصلاة الصبحي  
 وأقلها أربع وأكثرها ثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الأضحية  
 كما في شرح منية المصلي ونماها مع الكلام على صلاة الترابيب  
 وليذكر براءة مذكورة فيه لابن أمير حاج وأجلبى  
 الخطاء فيما لا يشترطه اليقين له لا يضر ركعتين مكان الصلاة  
 وزمانها وعدد الركعات والتسبيح ليست بشرط ولو نوى الظهر  
 ثلاثا وحسب صحته وتغوية اليقين وكذا إذا عيّن الإمام  
 من يصلي به فبان غيره ومنه ما إذا عيّن الأداة فبان أن الوضوء  
 حنبل أو القضاء فبان أنه باق وعلى هذا الشبهة إذا ذكر  
 ما لا يحتاج إليه فخطأ فيه لا يضره  
 لو سلمهم  
 القاضي عن لون الداية فذكر وأنهم شهدوا عند الدعوى وذكروا

لونا آخر تقبل والناقض فيما لا يحتاج إليه لا يضره انتهى  
 وأما فيما يشترط فيه اليقين كالخطأ من الصوم إلى الصلوة  
 وعكسه ومن صلوة الظهر لا العصر فانه يضره من ذلك  
 ما إذا نوى الاقتداء بزید فاذا أبوءه والافضل ان لا يعين  
 الإمام عند كثرة الجماعة كبدا يظهر كونه غير المعين فلا يجوز فينبغي به  
 ان ينوى القائم في المحراب كما من كان ولو لم يظهر ساله زید  
 أو عمرو وجاز اقتداؤه ولو نوى الاقتداء بالإمام القائم وهو  
 يرى أنه زید وهو غيره وصح اقتداؤه لأن العبرة لما نوى  
 للماء أي وهو نوى الاقتداء بالإمام وفي التنازع ما يمسلي  
 الظهر ونوى ان يدا ظهر يوم الثلاثاء فبين أنه من يوم الأربعاء  
 جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى ومثله الصوم  
 لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا علمه لا يجوز ولو نوى قضاء  
 ما عدا من الصوم وهو نية يوم الخميس وهو غيره جاز ولو كان  
 يرى شخصه فنوى الاقتداء به من الإمام الذي هو زید فاذا هو  
 خلف عمر وجاز لأنه عرفه بالاشارة فلفت التسمية وكذا  
 لو كان أحده الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتداء بالإمام  
 القائم في المحراب الذي هو زید فاذا هو عمرو جاز أيضا ومثل  
 ما ذكرناه من الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي الميت  
 الذي يصلي عليه الإمام كذا في فتح القدير وفي عدة الفتاوى



لو قال اقدت بهذا الشاب فاذا ابو شيخ لم يصح وتقال  
اقتدت بهذا الشيخ فاذا ابو شاب صح لان الشاب يدعى شيئا  
لعلمه بخلاف علمه انتهى والاشارة بينا لا تمنع لانها لم تكن اشارة  
الى الامام اتماهي الى شاب والشيخ فاقول وعلى هذا لو نوى الصلاة  
على الميت المذكور فبان انه انشأ او علم لم يصح ولم ار علم ماذا عين  
عدد الموتى عشرة فبان انهم اكثر او اقل وينبغي ان لا يفتى  
الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم من لم ينو الصلاة عليه  
وهو الزائد لبس لنا من ينو فلا ما بودى الا على قول  
محمد رحمه الله عليه في الجمعة فانه اذا ادرك الامام في التشهد  
او في سجود السهو نواها جمعة بصلتها فلهما اعناده والمذهب انه  
بصلتها جمعة فلا انشاء واما اذا لم يكن المنوي من العبادات  
المقصود وانا هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم قالوا  
في الوضوء لا ينوي لانه ليس بعبادة واعترض الشافعي التبعي  
على الكثرة لا قوله ونية بناء على عود التسمية للوضوء وكذا اعترضوا  
على القدرتي في قوله ينوي الطهارة والمذهب الاصح انه ينوي  
مالا يصح الا بالطهارة من العبادات او رفع الحدث وعند البعض  
نية الطهارة كفى واما في التيمم فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة  
لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الظلمة  
قالوا لو تيمم لدخول المسجد او الاذان او الإقامة لا ينوي

بالصلاة لانها ليست لعبادة مقصودة وانا هي اتباع لغيرها  
وفي التيمم قراءة القرآن روايتان فغنة العامة لا يجوز كما في الكفاية  
وهو محمول على ما اذا كان محدثا واما اذا كان جنبا فتم لها جازله  
ان يصلي كما في البدائع وقد اوضحناه في شرح الكنترة  
المنوي من الفرائض النافذ والاداء والقضاء اما الصلوة  
فقال في البناء انه ينوي الفرض في الفرض فقال مغيرا  
الى المجتبي لانه من نية الصلوة ونية الفرض ونية التيمم حتى  
لو نوى الفرضية يجزئ انتهى والواجبات كالفرائض كما في  
الثانار فانية واما التالف والسنن الراتبة فقد مناها ما صح  
بمطلق النية وبنية مبين وتفرغ على اشتراط نية الفرضية  
انه لو لم يعرف الفرائض الخمس الا انه بصلتها في اوامرها  
لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونفلا ولا تميز ولم ينو  
الفرض فيها فان نوى الفرض في الكل جاز ولو ظن الكل فرضا  
جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلى جامع الامام جازان لو  
صلاة الامام كذا في فتح القدير ونية القنية المصلون سنة  
من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق  
الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنن ما يستحق الثواب  
بفعله ولا يعاقب على تركها فنوى الظلمة قراءة واعنت نية  
الظلمة عن نية الفرض من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا



ولكن ما يعلم ما يفرض من الفرائض والسنن تجزئة ينوي الفرض  
ولا يعلم معناه لا يجزئه علم ان فيها الصلاة النفس في الفرض ونوافل  
فيصلي كما يصلي النفس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجزئه لان  
تعيين النية شرط وقيل تجزئه ما سئل به الجاهل ونوى صلو  
الامام اعلم ان الكل فرض جائز صلواته لا يعلم  
ان الله على عباده صلو مفترضة ولكنه كان يصليها لا وقائها  
لم تجزئه انتهى في الصوم فقد علمت انه يصح بنية مبينة وبمطلوع  
النية فلا يشترط لصوم رمضان اداء نية الفريضة حتى قالوا  
لو نوى ليلة الشك صوم اخر شعبان ثم طهر بعد الصوم اداء اول رمضان  
اجزاه واما الزكاة فاشترط لها نية الفريضة لان الفريضة  
مستوعمة ولم ار حكم نية الزكاة المجردة وظاهر كلامهم انه لا بد من  
الفرض لانه لا يعمل بعد اصل الوجوب لان سببه هو الغياب  
القائم وقد وجد بخلاف القول فانه شرط لوجوب الاداء بخلاف  
تجمل الصلوة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب  
وشرطا لصحة الاداء واما الحج فقد مناه انه يصح لمطلق النية ولكن علموا  
بما يقضي انه نوى في نفس الامر الفريضة قالوا لانه لا يعمل المشاق  
الكثيرة الا لاجل الفرض فاستنبط منه المحقق بن الهمام انه لو كان  
الواقع انه لم ينو الفرض لم يجزئه لان صوفه الى الفرض حلالا عليه  
علما بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الفرض لانه لو نوى النفل

فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الفريضة  
في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان  
يحتاج الى نية النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل  
واما الوضوء والعسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم اشتراط  
النية فيهما واما التيمم فلا يشترط له نية الفريضة لانه من الوسائل  
وقد منا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشرط وكلها لا يشترط  
لها نية الفريضة لقولهم انما يراعى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة  
لا يشترط لها نية الفريضة وان شرطها لها النية لانه لا يتنفل بها  
ويستغنى ان يكون صلوته بجائزة كذلك لانها لا تكون الا فريضة  
كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلا ولم ار حكم صلوته الصلوة في نية الفريضة  
ويستغنى ان لا يشترط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينو  
صلوة كذا التي فرضها الله على المكلف في هذا الوقت ولم ار  
ايضا حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض الكفاية فيه والظاهر  
عدم الاشتراط والصلوة المعادة لا ركاب مكروه او ترك  
واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم بسقوط الفرض  
بالا الى فعل هذا بنوي كونهما جارية لنقص الفرض على انما نفل تخفيفا  
واما على القول بان الفرض من سقط بها فلا يخفى في اشتراط نية  
الفريضة واما نية الاداء والقضاء ففي التاتارخانية اذا عين الصلوة  
التي يؤد بها صح نوى الاداء او القضاء وقال فخر الاسلام وغيره



في الاصول في كسب الاداء والقضاء اذا احدهما يستعمل مكان  
 الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس وبما ان ما لا يوصف  
 بهما لا يشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت كاتزكوة وصلاة  
 الفطر والعشر والخراج والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء  
 كصلوة الجمعة فلا السبس لانتها اذا فانت مع الامام يصلي  
 الظهر واقاما يوصف بهما كصلوة الجمعة فاعا لوالا يشترط ايضا  
 قال في فتح القدير لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فبين  
 صروجه الحبراه وكذا عكسه وفي البناء لو نوى فرض الوقت  
 بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان سكت في حصر وجه فنوى فرض  
 الوقت جاز وفي الجمعة يومها ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف  
 فيه وفي النمار فانية كل وقت سكت في حصر وجه فنوى ظهر  
 الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المنحاز يجوزوا واختلفوا في ان الوقت  
 يجوز بنية القضاء والمنحاز يجوز اذا كان في قلبه ان فرض الوقت  
 وكذا بنية الاداء هو المنحاز و ذكر في كشف الاسرار شرح اصول  
 فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء بحسب كنية من نوى  
 اذا الظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق كنية  
 الاسيرة الذي اثبت رمضان فخر شهر او صامه بنية الاداء فوقع  
 صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت  
 قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسيرة الذي صام رمضان بنية القضاء

على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار ان اتى بعمل النية ولكنه  
 اخطأ في الظن واخطأ في فمشل معفو انتهى <sup>الحج</sup> فينبغي ان لا يشترط  
 فيه نية التمييز من الاداء والقضاء في بيان الا خلاص مسج  
 الربيعي بان المصلي يحتاج الى نية الا خلاص فيها ولم ار من اوصيه  
 لكن مسج في المحل منه بانه لا ريب في الفرائض وفي البهارة في شرح  
 في الصلوة بالا خلاص ثم فالط الرابا فالعبارة للسائق ولا ريب  
 في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة لا رضاء المحنوم  
 لا يغيب بل يصلي لوجه الله تعالى فان ضمه لم يعف يؤخذ من حسنة  
 يوم القيمة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ له ابق ثواب سبعة صلوة  
 بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفو فلا يؤخذ به فالفائدة  
 حيث انتهى وقد افاد البهارة بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض  
 مع الرابا صحيحة مسقطه للواجب ولكن ذكر في كتاب الاصححة بان  
 البهارة يجزئ عن سبعة ان كان الكل مردي بن القرية وان خلف  
 جهاتهما من صحبته وقران ومثقة قالوا فلو كان احدهم مرديا  
 لحالاه او كان نصرا انما لم يجز عن واحد منهم وعلتوا بان البعض  
 اذا لم يقع قبره خرج الكل عن ان يكون فسر به لان الارق لا يخرج  
 فعلى هذا لو ذكبا منحسية لله تعالى ولغيره لا يجزئ بالاولى وينبغي  
 ان يجزم ومسج في البهارة من الفاظ التكفير ان الذبح للعدم  
 من حج او غزاة مبر او غيره بجبل المذبح ميتا واختلفوا في كفر الذبح



فالشئح السفكر درى وبقيد الواحد الدر فى الحديدى والسففى  
والحكم على انه يكفر والفضلى واسمعىل الزاهد على انه لا يكون انسى  
وفى الثامار فانية لوانسج فالصالحه تعالى لم دخل قلب الرباء  
فهو على ما فتح والرباء انه لو ملا عن الناس لا يصلح ولو كان مع الناس  
يصلحى فاما لوصلى مع الناس كسبها ولو صلى وحده ولا يحسن فيه  
ثواب اصل الصلوة دون الاصل ولا يدخل الربا فى الصوم وفى  
النباسع قال ابراهيم بن يوسف لوصلى رباء فلا اجر له وعليه الوزر  
وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا حبر له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصل  
وفى الوالوجية واذا اراد ان يصلحى او يقرأ القرآن فبحاف  
ان يدخل عليه الرباء فلا ينبغي ان يترك لانه امر موسوم انسى وضوحا  
فى كتاب السيرة بان السنوى لا سهر له لانه عند المجاوزة لم يقصد  
الا التجارة لا اعزاز الدين وارباب العدو فان قابل الشقة  
لانه طلب بالمقاتلة قصد القتال والتجارة تبع فلا تضمره كالكاف  
اذا تجر فى طريق الحج لا ينقص حبره ذكره الزبلى وظاهره  
ان الحجاج اذا خرج تاجر حبره فلا اجر له وسرعه ابانه لو طاف  
طالباً غزيرة لا يجزىه ولو وقف بعرفة طالباً عرياً اجزاه فالفرق  
ظاهر ولو قال لو فتح المصلحى على غير امامه طلبت صلوة لعقده  
العليةم فرعا فى بعض كتب الشافعية حكاه السنوى فبين قال  
له انسان صل الفلهر وكذبنا رضى بهذا الشية انه يجزىه صلوة

ولا يستحق الدنيا انسى ولم ار مثله لاصحابنا ومنعنى على قواعدنا  
ان يكون كذلك اما الاحسنة فلا قد منا ان الرتبة لا بد من الفرائض  
فى حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدنيا ففان اداء  
الفرائض لا بد من تحت عقد الاجارة لا ترى الى قولهم لو استأجر  
الاب ابنه للخدمة لا احبر له ذكره فى البرازية لان اخذته عليه  
واجبة بل افشى المتقدمون بان العبادات لا تقبض الاجارة عليها  
كالامانة والاذان وتقسيم القرآن والفقه ولكن المعتمد ما افشى  
به المتأخرون من يجوز وما قد مناته اذا نوى الاعتاق لرجل  
كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم والحجية ويشملها ما اذا نكر  
بين عبادة وغسيرة ففصل نفع العبادة واذا صحت بل يناب  
بقدره او لا ثواب له اصلا واما الخشوع فيها بظاهره وباطنه  
مستحب وفى القنية شىء فى الفروض وشغل الفكر فى التجارة  
او المسند حتى انتم صلوة لا تستحب اعادته وفى بعض الكتب  
لا يعيد وفى بعضها لم ينقص حبره اذا لم يكن من تقصيره انسى  
فى بيان الجمع بين عبادتين وحاشا له ما ان يكون  
فى الوسائل وفى المقاصد وان كان فى الوسائل فان الكل  
صحح قالوا لو انشغل بحسب يوم جمعة للجمعة ولم يرفع الحجة ارتفعت فبان  
وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان فى المقاصد فاما ان ينوب  
فرمين او نفيلين او مرفضا ونفلا اما الاول فلا يحلها ما ان يكون



في الصلوة او في غيره ما كان في الصلوة لا يصح وحده  
منها قال في السراج الوهاج لو نوى صلا في فرض كالظهر والعصر  
لم يصح اتفقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء  
وقال محمد رحمه الله عليه يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار  
وكفارة اليمين يحل لا يتها شاء وقال محمد رحمه الله عليه يكون تطوعا  
ولو نوى الزكوة وكفارة الظهار حبس لا يتها شاء ولو نوى الزكوة  
وكفارة اليمين فهو عن الزكوة ولو نوى مكتوبة وصوم جارة  
فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما  
اقوى النصف اليه فصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة وان استويا  
في القوة فان كان في الصوم فلا يخيار كفارة الظهار وكفارة اليمين  
وكذا الزكوة وكفارة الظهار واما الزكوة مع كفارة اليمين  
فالزكوة اقوى واما في الصوم فيقدم الاقوى ايضا ولذا قد  
المكتوبة على صلوة الجبارة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبين  
فهي للمنى دخل وقتها ولو فائتت فهي للاولى منها ولو نوى فائتت  
ووقية فهي للغائبة الا ان يكون في اخر الوقت ولو نوى  
الظهر والعصر عليه العجز من يومه فان كان في اول وقت الظهر  
فهي عن العجز وان كان في اخره فهي عن الظهر انتهى يعني ما اذا كبرتها  
ناويا للتحريم وللركوع وما اذا طاف للعرض وللوداع وما اذا نوى  
فرضا ونفلا فان نوى الظهار والتطوع قال ابو يوسف رحمه الله

يخبر عن المكتوبة وتبطل التطوع وقال محمد رحمه الله عليه لا يخبر المكتوبة  
ولا التطوع وان نوى الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة وعند  
محمد رحمه الله عليه عن التطوع ولو نوى نافلة وجبارة فهي نافلة وكذا  
في السراج واما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى ركعتي الفجر التحية  
والسنة اجزأت عنهما ولو اركع ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى  
في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم غيره اذا وافقه فائتت  
التحية انما كانت بمنزلة السنة للحصول المقصود واما السعة والنجح  
فقال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان  
نفلا او فريضة تطوعا كان تطوعا في الاصح ومن باب اضافة  
الاحرام لا الاحرام لو احرم بجنتين معا وعلى التعاقب لزماه  
عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد في المعية يلزمه احدهما  
وفي التعاقب الاول فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت احدهما  
باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرفض فعند ابى يوسف في وقت  
محرم بلا مهلة وعند ابى حنيفة اذا اشغرت الاعمال وقيل اذا توجه سائرا  
ونفس في المبسوط على انه ظاهر الرواية ومثله اختلف فيما اذا جنى  
قبل الشروع فعليه ما ان للجماع ودم نالت للرفض فائتت برفض  
احدهما ويمضي في الاخر ويقضي التي مضى فيها حجة وعمره  
مكان التي رفضتها ولو قبل صيدا فعليه قبلتان او حصه فدا  
وعلى هذا اختلف اذا بل تعبته بن معا وعلى التعاقب بلا فصل انتهى



واما اذا نوى عبادة ثم نوى في انائها الانتقال عنها الى غيبة  
 فان كبرهنا وبالاتقال عنها الى غير ما صار خارجا عن الاولى وان  
 نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى بحديثه الاولى وكبره في يومه في  
 في مفسدات الصلوة من شذوذا على الكثرة تنفع على اجمع بين شيئين  
 في النية وان لم تكن من العبادات ما لو قال لزوجتي انت على حرام  
 نأوي بالطلاق والظهار او قال لزوجتي انتا على حرام نأوي في  
 احد بهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبناه في الايام من  
 نسخ الكثرة نقلنا عن المحيط  
 الاصل ان وقتها اول العبادات  
 ولكن الاول يقتضي ويكفي فقالوا في الصلوة لو نوى قبل الشروع  
 فعن محمد رحمه الله عليه لو نوى عند الوضوء وان يصلي الظهار والعمر  
 مع الامام ولم يستغل بعد النية باليس من جنس الصلوة الا انها لما انتهت  
 الى مكان الصلوة لم تحضر النية جازت صلواته بتلك النية وبكذا  
 روى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في الخلاصة  
 وفي التجنب اذا توضأ في منزله يصلي الظهار ثم مضى الى المسجد ففتح  
 الصلوة بتلك النية فان لم يستغل بعمل اخر كفيه وتلك النية بكذا  
 قال محمد رحمه الله عليه في الرقيات لان النية المتقدمة بنفسها  
 الى وقت الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها بغيره باو عن محمد  
 بن سلمة رحمه الله عليه ان كان عند الشروع بحيث لو سئل انه صلوة  
 يصلي بحيث على البدنية من غير تفكر فهو نية نامة ولو احتج الى

الى التامل لا يجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس  
 من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع قصد يحرم ما بينها صحيح مع العلم  
 بانه يتخلل بينها وبين شروع المني الى مقام الصلوة وهو ليس  
 من جنسها فلا بد من كون المراد ليس من جنسها ما يدل على الاخر من  
 ما لو اشتغل بكلام او اكل ونقول عند المني اليها من افعالها لا غير  
 قاطع للنية وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الافضل ان يكون مقارنة  
 للشروع ولا يكون متاخر عابثا في لانه ما مضى لم يقع عبادة لعدم  
 النية فكذا الباقي لعدم التجسس ونقل ابن وهبان اختلاف بين الشايخ  
 خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز الشاخير في غير  
 فقبل الى الشاء وقبل الى السجدة وقبل الى الركوع وقبل الى الرقعة والكحل  
 ضعيف والمعتمد ان لا بد من القران حقيقة او حكما وفي الجوهرة لا عبث  
 يقول الكرخي واما النية في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها  
 عند غسل الوجه وينبغي ان يكون في اول السنين عند غسل اليدين  
 الى الرسغين ليشاؤا في ثواب السنين المتقدمة من غسل الوجه وقالوا  
 الغسل كالوضوء في السنين وفي التيمم موى عنه عند الوضع على الصعيد  
 ولم ارو في نية الامانة للشوا ب وينبغي ان يكون وقت  
 اقتداء احد به لا قبل كما انه ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلوة  
 المأموم وان كان في اناء صلوة الامام بذل للشوا ب اما لصحة  
 الاقتداء بالامام فقال في فتح القدير والافضل ان ينوي الاقتداء



عند افتتاح الامام وان نوى صين وقف عالما بان لم يشيع  
 جاز وان نوى ذلك على ظن شيع ولم يشيع اختلف فيه قبل  
 لا يجوز انتهى واما نية التقرب للصية ورق الما يستعمل فوقها عند  
 الاغتراف واما وقفا في الزكوة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الزكوة  
 الابنية مقارنة للاداء او مقارنة لغزل مقدار ما وجب لان الزكوة  
 عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقرار ان الاان الدفع  
 يتفرق فاكفى بوجودها حالة الغزل بتسببه التقديم النية في الصوم  
 انتهى فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند الغزل ويل تجوز متاخرة  
 عن الاداء فقال في شرح الجمع لو دفعه بلا نية لم نوى عبده فان كان  
 المال قائما في يده فقبيل جاز والافلا انتهى واما صدقة العطر فكذلك الزكوة  
 نية ومصرفا قالوا الا الذي فانه مصرف للفطر دون الزكوة  
 واما الصوم فلا يخلوا اما ان يكون فسه ضا او نفلا فان كان فضا  
 فلا يخلوا اما ان يكون اداء رمضان او غيره فان كان اداء رمضان  
 جاز بنية متقدمة عن غروب الشمس ومقارنة به هو الاصل وبنيان  
 من الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي تسببه على العنايين  
 وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذرا او كفارة فيجوز بنية  
 متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع  
 الفجر لان الاصل القرآن كما في فتوى قاضي خان وان كان نفلا  
 فكل رمضان اداء واما حج فالنية فيه سابقة على الاداء عند الحرام

وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدي فلا يمكن  
 فيه القسه ان والتأخر لانه لا يقع افعالا الا اذا تقدم الاحرام  
 وهي ركن فيه او شرط على قولين بل تصح نية عبادة وهو  
 في عبادة اخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة او نافلة  
 الصوم تصح نية ولا تقصد صلواته انتهى في بيان عدم اشتراطها  
 في البقاء وكلها مع كل ركن قالوا في الصلوة لا تستمر النية في البقاء  
 للتحقق كذا في البنائية فكذلك بقية العبادات وفي القنية لا تترك نية  
 العبادة في كل حصة انما تترك في جملة ما يفعل في كل حال انتهى وفي  
 البنائية فتصح المكتوبة ثم قل انما تطلع قائما على نية التطوع جاز  
 عن المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهي  
 التدلل والخضوع على المبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله  
 منه ونية التسبب وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي انه  
 بفعلها مصلحي له في دينه بان يكون اقرب عقلا الى ما وجب له فعلا  
 من الفعل والاداء لانه توابا بعد عاصيته عليه من الظلم وكفران النعمة  
 ثم هذه النيات من اول الصلوة الى آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن  
 الى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن والنفل كالفسخ فيها  
 الا في وجه وهو ان ينوي في النوافل انها لطف في الفرائض وتيسيل  
 لها انتهى واما هل ان المذهب المعتمد ان العبادات افعال  
 يكتفي بالنية في اولها لا يحتاج اليها في كل فعل بالكتفاء بانسحابها



عليها الا اذا نوى بعض الافعال خسيرة ما وضع له قالوا الوطاف  
طالب الغفران لا يجزيه ولو وقف كذلك بعرفات اجزاء وقد مناه  
والعرف ان الطواف عند قبة منسفة بخلاف الوقوف وقرن  
الربيع بينهما بفرق احمر وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع  
ما في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف تقع بعد  
التحل في الاحرام من وجه فاشترط فيه اصل النية لا تعين  
الجهة انتهى وقالوا الوطاف بنية التطوع في ايام النحر وقع  
عن الفهر من ولو طاف بعد ما حل النحر ونوى التطوع احسنه  
عن الصدرك في فتح القدير وهو مبني على ان نية العبادة تنسحب  
على اركانها واستفيد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا تطلب  
وفي القنية وان تعد ان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعل من الصلوة  
لا يستحق الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا يتم العبادة بدونه فقد  
والا فلا وقد ساء انتهى والله اعلم محلها القلب في كل  
موضع وقد مناه حقيقتهما وهنا مسلمان لا يكفي التلفظ للسان  
دونه وفي القنية والمجتبى ومن لا يقدر ان يجتهد قلبه لينوي بقلبه  
او لسانه يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى  
ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعل من الصلوة  
فيما سهو معفو عنه وصلوة بجزئية وان لم يستح بها ثوابا انتهى  
ومن فروع هذا الاصل انه لو خلف اللسان والقلب فالمعبر ما في

ما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمن فلو سبق لسانه الى اليمين  
بلا قصد انعقدت الكفارة او قصد الحلق على شئ من سبق لسانه الى غيره  
هذا في اليمن باليد واما في الطلاق والعناق فيقع قضاء لا ديانته  
ومن سهر وعه لو قصد بلفظ غير معناه الشرعي واما قصد معنى احمر  
كلفظ الطلاق اذا اراد به الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين  
وفي الخاتمة انتهى وقال قصدت به من عمل كذا لم يقبل قضاء  
وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من احمر بن شيئا  
فلم يعطوه فقال مضجعوهم طلقكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو  
لا يعلم فانتهى امام احمر من وقوع الطلاق قال القرآني في القنية  
منه شئ انتهى تخرج على ما في فتاوى قاضي خان من العشق  
قال جل قال عبيد ابل سنج احمر وقال عبيد ابل عباد احمر  
ولم يوعده وهو من ابل عباد او قال كل عبد لابل سنج او قال  
كل عبد لابل عباد احمر او قال كل عبد في الارض او قال كل عبد  
في الدنيا قال ابو يوسف لا يعق عبده وقال محمد رحمه الله عليه  
يعقو على هذا الخلاف الطلاق ويقول ابي يوسف اخذ عصا  
بن يوسف ويقول محمد رحمه الله عليه خذ شاة او الفتوى على قول  
ابي يوسف رحمه الله عليه لو قال عبد في هذه السكة وعبد في السكة  
او قال كل عبد في المسجد اجمع حرقتوه على هذا الخلاف ولو قال  
كل عبد في هذه الدار احمر وعبيده فيهما يعق عبده في قولهم

في القنية ما احمر بن شيئا  
لو وقع الطلاق على شئ من سبق لسانه  
ارادة وان خلف لسانه على القلب  
بوقع الطلاق على اللسان  
يخرج



ولو قال ولد آدم كلمه سرار لا يعق عبده في قولهم انتهى فمقتضا  
 ان الواعظ ان كان في دار طلقته زوجة وان كان لا جامع  
 او الشكر فغلي هذا الخلاف والاولى تحريبا على سكر اليمن لو حلف  
 لا يكلم زيدا فسلم على جماعة هو فيهم قالوا انت وان نوابهم دونهم  
 لا قضاء انتهى فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسئلة  
 اليمن لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا فيهم او لا ويقصر على هذا  
 فروع لو قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق وقالوا  
 لا يقع كجائسه وهو اسمها كما في الحانية و فرق المجبى في الشفيع  
 بين الطلاق فلا يقع وبين العتق يقع خلاف المشهور ولو تجر الطلاق  
 وقال ارددت بالعقب على كل كذا لم يقبل قضا وتدين ولو قال كل  
 امرأة لي طالق وقال ارددت غير فلا تملك لم يقبل كذلك وفي الكثرة قالت  
 تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق طلقت المختلفة وفي سنن الجامع  
 القاضي فان وعن ابى يوسف انها لا تطلق وبه اخذ مشايخه وفي  
 المبسوط وقول ابى يوسف اصح عندي وفي لم يك امرأة غيره  
 المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين  
 الكثرة المذكور في الولو اجمية وفي الكثرة كل مملوك الى سعة عتقه  
 القن وامتهات اولاده ومبروه وفي شريحه للزبيح ولو قال ارددت  
 به الرجال دون النساء دين وكذا لو نوى غيبة المبرو ولو قال  
 نويت السود دون البيض او عكسه لا يدين لان الاول تخصيص

في ان سكره الواعظ السب  
 كسره السب لان سكره  
 والسب سكره كونه في  
 والدار طلقه زوجة في  
 الواعظ طلقه زوجة في  
 كونه سكره في

لان عدم العلم في سكره  
 الواعظ ومع ان طلق  
 ومع العلم بكون طلق  
 الاولى في سكره في  
 كذا كان في التخي  
 كذا كان في التخي

في ان سكره الواعظ السب  
 كسره السب لان سكره  
 والسب سكره كونه في  
 والدار طلقه زوجة في  
 الواعظ طلقه زوجة في  
 كونه سكره في

العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا عمل فيه في التخصيص  
 ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي الكثرة ان لبست او اكلت  
 او شربت ونوى معين لم يصح في اصلا ولو زاد نوبا او طعاما او شربا  
 دين وفي المحيط لو نوى جميع الاطعمة في الاكل طعاما وجميع مياه العالم  
 في لا يشرب شربا يصح في قضاء انتهى في الكشف الكبير في بيان  
 لا قضاء وقيل قضاء ايضا وفي الكثرة ولو قال لموطوءة انت طالق ثلاثا  
 للثمة وقع عند كل طرفة وان نوى يقع الثلاث الساعة او عند  
 كل شهر واحدة صحت انتهى وفي شريحه انت طالق للثمة ونوى  
 ثلاثا محرمة او متفترقا على الاطهار صحت خلافا لصاحب الهداية في نية  
 الجمر او في الحانية ولو جمع بين مكسوة ورجل فقال احدا طالق لا يقع  
 الطلاق على امرأة في قول ابى حنيفة رحمه الله عليه وعن ابى يوسف  
 رحمه الله عليه انه يقع ولو جمع بين مكسوة واجنية وقال احدا كما  
 طلقت امرأة ولو قال احدا طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأة  
 وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امرأة وماليس يحمل للطلاق كالسبية  
 واحجر وقال احدا طالق طلقت امرأة في قول ابى حنيفة وابى يوسف  
 وقال محمد رحمه الله عليهم لا تطلق ولو جمع بين امرأة اجمية والميتة  
 وقال احدا طالق لا تطلق اجمية انتهى ولا يخفى انه اذا نوى عدمه  
 فيما قلنا ما لو وقع فيه انه يدين وفيها لو قال لها يا مطلقته  
 ان لم يكن لها زوج قبل او كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق

في ان سكره الواعظ السب  
 كسره السب لان سكره  
 والسب سكره كونه في  
 والدار طلقه زوجة في  
 الواعظ طلقه زوجة في  
 كونه سكره في

في ان سكره الواعظ السب  
 كسره السب لان سكره  
 والسب سكره كونه في  
 والدار طلقه زوجة في  
 الواعظ طلقه زوجة في  
 كونه سكره في



七

وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امراته وان لم يكن امراته  
بطل لانه اخرج الجواب جوابا للكلام التي اجابت وان قال نوبت  
زينب طلقت زينب انتهى فوقع الطلاق على زينب بحجة والنية  
حديث النفس لا يؤخذ به عالم يحكم ويعمل به كما في حديث مسلم  
رضي الله عنه وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد  
المعصية على خمس مراتب الهامس وهو ما يلقي فيها ثم جريانه فيها وهو  
انما لم يحدث النفس وهو التردد هل يفعل او لا يفعل ثم التهم وهو  
تزيح قصد الفعل ثم الغرم وهو قوة القصد والجزم به قاله الهامس  
لا يؤخذ به اجمالا لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورده عليه لا قدرة  
له ولا صنع وانما لم يحدث الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهامس  
اول وروده ولكنه لم يرد وما بعد من حديث النفس مرفوعان بالحديث  
الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق الاولى وبه  
الثلاث لو كانت في الحساب لم يكتب له بها حسنة لعدم القصد  
واما التهم فمقتدين في الحديث الصحيح ان التهم احسنة يكتب حسنة  
والتهم بالسوء لا يكتب حسنة وينظر فان تركها لم يكتب حسنة  
وان فعلها كتب حسنة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل  
وحده وهو معنى قوله واحدة وان التهم مرفوع واما الغرم فالمحققون  
على انه يؤخذ به ومنهم من جعله من التهم المرفوعة ومن التهمة الزينة من كتاب  
الكراهية بهم بمعصيته لا باثم ان لم يصيتم عنه مذهب عليه وان غرم باثم

[illegible][illegible]

۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

لا اله الا الله  
 محمد رسول الله  
 اللهم صل على محمد  
 وآل محمد  
 وامنهم من  
 الكافرين  
 وامنهم من  
 المنافقين  
 وامنهم من  
 الملحدين  
 وامنهم من  
 المشركين  
 وامنهم من  
 الممضين  
 وامنهم من  
 الممضين

من عبد من الدم المرقع كما ذكره  
الفرغاني











انزوجهما في طالق ثم قال نويت من بركة كذا لم تصح في طاهر  
المذهب خلافا للخشاف وكذا من غضب وراهم انسان فلما خلف  
انضم عاما نوى فاصا وما قاله الخشاف مخلص لمن خلفه طالم والقول  
على ظاهر المذهب حتى وقع في يد الظلمة واخذ يقول الخشاف فلا بأس  
كذا في الولوجية ولو قال كل مملوك امك فموتة وقال غنيت به الرقال  
دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السوء دون البيض  
او بالعكس لم يصدق ديانة ايضا كقوله نويت النساء دون الرقال  
والفرق بيناه في الشرح من اليقين بالطلاق والعاقب واما نعيم  
الخاص بالنية فلم اره الا ان اليقين على نية الخالف  
ان كان مظلوما وعلى نية المستخلف ان كان ظالما كما في الخلاصة  
الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو غلط  
من انسان فحلف انه لا يشترى شيئا بفلس فاشترى له بائة  
درهم لم يحث ولو حلف لا يبيع بعشرة فباعه باع عشرة او سبعة  
لم يحث مع ان عشرة منه الزيادة لكن لا حث بلا لفظ ولو حلف  
لا يشترى بعشرة فاشترى باع عشرة حث وتامه في تلخيص الجامع  
وشهره للفارسي لو كان اسما طالق او حرة فنادا با  
ان قصد الطلاق العتق وتعا او النكاح او اطلق فالمعتمد  
عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستنباف وقع الكل  
او التاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال

ولو قال انت طالق واحدة في شتين فان نوى مع شتين فثلاث  
دخل بها او لا والا فان نوى وشتين فثلاث ان كان دخل  
بها والا فواحدة كما اذا نوى الظفر او اطلق ولو نوى الضرب  
والحساب فذلك وكذا في الاقراء ولو قال انت على مثل امي  
او كامي رجع الى قصده ليكشف حكمه فان قال اردت الكرامة  
فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال اردت  
الظلمة فهو ظلمار لانه تشبيه بجميعها وان قال اردت الطلاق فهو طلاق  
باين وان لم يكن له نية فليس بشي عندها وقال محمد رحمه الله عليه  
هو ظلمار وان عني به التحريم لا غير فعند ابي يوسف رحمه الله عليه  
ابطاء وعند محمد رحمه الله عليه ظلمار ولو قال انت على جسم ام كامي  
ونوى ظلمارا وطلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف  
ابطاء وعلى قول محمد رحمه الله عليه ظلمار لو قرأ اجنب فرائدا  
فان قصد النكاح حرم وان قصد الذكر فلا ولو قرأ الفاحشة  
في صلوة على اجنزة ان قصد النكاح والدعاء لم يكبره وان قصد  
النكاح كره عطس فحلف فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صححت وان قصد  
الحمد للعطس لم تقع فنج عطس وقال الحمد لله فذلك ذكر المصلي  
ايه او ذكر او قصده جوابا لمسلم فسدت والا فلا في البناء  
في النية قال في تبليغ القنية مرضيتمه غيبة فالنية على المرضي  
دون المتيتم انتهى وفي الزكوة قالوا المقبرة الموكلة فلو نوى



قدفع الوكيل بلائيه حسنة كما ذكرناه في الشرح وفي الحج عن الغير  
 الاعتبار لنية المأمور وليس هو من باب النية فيها لان الافعال  
 انما صدرت من المأمور فالمعبر بنية اشتملت قاعدة المأمور  
 بما يقصد به على عدة قواعد كما بينت لك وقد اتينا على عيون مسامحة  
 والافسائيلها لا تحصى وفروعها لا تستقصى بحري فاعده الا  
 بمقاصد ما في علم العرب بنية ايضا فاول ما اعتبره واذك في الكلام  
 فقال سيبويه والجمهور بان شئ اط المقصود فلا يسمى كلاما ما ينطق  
 به النائم والستائي وما تكلبه الحيوان المعلقة وتالف بعضهم فلم يشترط  
 وسمي كل ذلك كلاما واخاره ابو حيان وفرع على ذلك من اللغة  
 ما اذا حلف لا يكلمه بكلمة نانا بحيث يسمع فانه يحث وفي بعض روايات  
 المبسوط شرط ان يوقظ وعليه مشايخنا لانه اذا لم يتبعه كان كما اذا ناه  
 من عبيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل انه قد خلف  
 الصحيح فيها كما بيناه في الشرح ولم اره الا ان حكم ما اذا اكلمه من غير  
 او مجونا او سكران ولو سمع اية السجدة من حيوان صوته  
 بعد وجوبها على المتأمر لعدم اهلية الفاري بخلاف ما اذا سمعها  
 من جن او حافض والتساع من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها  
 على المتأمر وكذا يجب لبها من سكران ومن ذلك المناو  
 الكثرة ان قصد بناء واحد بعينه لعرف وجب بناؤه على الغنم  
 والالم يتعرف واعرب بالنصب ومن ذلك العلم المنقول من صفة

ان قصد الحج الصفة المنقول منها ادخل فيه الالف واللام والا  
 فلا وفروع ذلك كثيرة وتجري هذه القاعدة في العروض فان الشعر  
 عند ابله كلام موزون مقصود به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا  
 لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك حسن ما وقع  
 في كلام الله تعالى كقوله تعالى لن نألو البيرة حتى تنفقوا ما تحبون  
 اورسول كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ويل انت الا اصبع  
 وميت وفي سبيل الله ما لقيت اليقين  
 لا يزول بالشك ويلها ما رواه مسلم عن ابى بصير مرفوعا  
 اذا وجد احدكم في بطنه شيا فاشكل عليه اخرج منه شئ ام لا  
 فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او يكبر رجا وفي فتح القدير  
 من باب الاكسار ما يوصفها فنسوق عبارته تمامها قوله لعلمه النجاسة  
 واجب بقية بالامكان واما اذا لم يتمكن من الازالة لغيره فمخصوص  
 المحل المصاب مع العلم بخمس الثوب قبل الواجب غسل طرف منه فان  
 غسل بجزء او بلا خطر طهر وذكر الوجه بين ان لا اثر للخرى وهو  
 ان يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب فوق الشك في قيامه  
 النجاسة لا محال كون المعنول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك  
 كذا اوردوه الاسبيجاني في شرحهما مع الكبير قال سمعت الامام  
 تاج الدين احمد بن عبد العزير يقول ويعقبه علام سيرة البيرة  
 الكبير ي اذا فقمنا حضا وفهم ذنى لا يوفى لا يجوز قتلهم لقيام



المانع يفتن فلو قتل البعض أو نسخ كل قبل الباقي للشك  
 لا قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما ذكره حجة داع عن التعليل  
 فلو سأل مع صلوة ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر يجب إعادته على  
 انتهى وفي الظهيرة الثوب فيه نجاسة لا يرى مكانها بغسل  
 الثوب كله انتهى وهو الاستنباط وذلك التعليل مشكل عندي فإن  
 غسل طرف بوجوب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسة قبل  
 وما سلكه شك في الإزالة بعد يفتن النجاسة والشك لا يرفع  
 الميقن قبله والمحتمل أن يثبت الشك في كون الطرف المفعول  
 والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم بوجوب البنية الشك  
 في طهر الباقي وإبادة دم الباقيين ومنه ورة صيرة ورة مشكوكا  
 فيه ارتفاع اليقين عن تحته ومعصومية وإذا صار مشكوكا في نجاسة  
 بارت صلوته معه إلا أن هذا ان صح لم يبق لكلمتهم المجمع عليها انتهى  
 قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانه لا يتصور أن يثبت  
 شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع به  
 ذلك اليقين فمن هذا الحق بعض المحققين أن المراد لا يرفع حكم  
 اليقين وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل ففعل  
 وأن ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرفع حكم  
 ذلك اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح  
 بعد غسل الطرف لأن الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق

على ما حقق من أنه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك  
 ففعل الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله أعلم ونظيره قولهم  
 الفسمة من المطهرات يعني لو تجس بعض البئر ثم قسم طهر لوفوق  
 الشك في كل جزء بل هو المنجس أولا يدرج في هذه القاعدة  
 قواعد قولهم الأصل نقاء ما كان على ما كان ويتضمن عليها مسائل  
 منها من يفتن الطهارة وشك في أحدث فهو متطهر ومن يفتن  
 أحدث وشك في الطهارة فهو محدث كما في الظهيرة وخمسها  
 لكن ذكر عن محمد رحمه الله عليه أنه إذا دخل بيت أهله جلس للاستراحة  
 وشك بل خرج منه شئ أو لا كان محدثا وإن جلس للصلاة ومعه ماء  
 ثم شك بل توضأ أو لا كان متوضئا عملا بالغالب فيها ولا خسارة  
 الأكمل استيقن بالنيتم وشك في أحدث فهو على تيممه وكذا لو استيقن  
 بأحدث وشك في النيتم أخذ باليقين كما في الوضوء ولو يفتن الطهارة  
 وأحدث وشك في السابق فهو متطهر وفي البرازية يعلم أنه لم يمس  
 عضو الكنية لا يعلم بعينه غسل جلد اليسرى لأنه أضر العمل رأى البذر بعد الوضوء  
 سائلا من ذكره بعيد وإن كان يمس خض كثيره أو لا يعلم أنه بول أو مالا  
 يلتفت إليه ويضيق وفرجه وأزاره بالماء قطعا للوسوسة وإذا  
 عمده عن الوضوء لو علم أنه بول لا تنقعه يحمل انتهى ومن فروع  
 ذلك لو كان لرزيد على عمر والف مثلا فيبر من عمره على الأقدام والأبراء  
 فيبر من ريد على أنه له عليه الفالم يقبل حتى يتنوا منها حادثة بعد الأقدام



والا برء منك في وجود المنجس فالاصل بقاء الطهارة ولذا قال  
 الامام محمد حوض تلاء منه الصغار والعبيد بالابدية الدنية واجرار  
 الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسة وكذا افتوا بطهارة  
 طين الطرمقات وفي المنقطق فارة في كوز لا يدرى انها متى كانت  
 في حجرة لا يقضى بغسلها وحجرة بالشك في خزانة الاكل اى ثوبه  
 قد راو قد شئ فيه ولا يدرى متى اصاب بعيد بمن اضرحت احدته  
 والمنى من جنس رقة انتهى يعني احتياطا وعملا بالظاهر اكل حشر الليل  
 وشك في طلوع الفجر صح صومه لان الاصل بقاء الليل وكذا في  
 الوقوف والافضل ان لا ياكل مع الشك وعن ابى ح رجمه الله عليه  
 انه منى بالاكل مع الشك اذا كان ببصره علة او كانت القيلة  
 مقمرة او متفيمه او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه  
 طلوعه لا ياكل فان اكل فان لم يستبين له شئ لا قضاء عليه ظاهر  
 الروايات ولو ظهر انه اكل بعدة قضى ولا كفارة ولو شك في العروب  
 لم ياكل لان الاصل بقاء الشمار فان لم يتبين شئ قضى ذك الكفارة  
 روايتان وتامة في الشرح من الصوم ادعت المرأة عدم وصول  
 النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل  
 بقاؤها في ذمتها كالمديون اذا اكره ادعى دفع الدين واكره الدين  
 ولو اختلف الزوجان في التمكن من الوطئ فالقول لمنكره  
 لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول لها

لان الاصل عدم الرضاء ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها  
 فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لان ملك  
 الانشاء فملك الاخبار فقلقت المتبايعان في الطوع فالقول لمن عي  
 لان الاصل وان يربها فبينة مدعى الاكراه اولى عليه الغنى كناية البراءة  
 ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميتة او ذبيحة مجوسى واكره البائع لم ار  
 الا ان مقتضى قوله لم يسم القول لمدعى البطلان كونه منكرا اصل البيع  
 ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حيوتها محترمة  
 فالمشتري متمسك باصل التحريم الى ان يتحقق زواله ادعت المطلقة  
 امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل  
 بقاؤها اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت  
 ثم تبين ان لا حمل ولا رجوع عليها كما في فتح القدير الاصل  
 براءة الذمة ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد واذا كان القول قول  
 المدعى عليه لموافقة الاصل والبيينة على المدعى له عواء ما خالف  
 الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتكف والمضروب فالقول قول الغارم  
 لان الاصل البراءة عن ما زاد ولو اقر بشئ او حق قبل تفسيره بما له  
 قيمة فالقول للمقر مع بمسنة ولا يرد عليه ما لو اقر بدارهم فانهم  
 قالوا ابلزمه ثلاثة دراهم لا متناقل اجمع مع ان فيه اختلافا فقبيل  
 اقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول المشهور  
 انه ثلاثة وعليه سبني الاشرار من شك بل فعل شيئا او لا



فالاصل انه لم يفعل ويدخل فيها عدة اخرى من يقن الفعل وسكن  
 في القليل والكثير فحل على القليل لانه المستيقن الا ان يستعمل التذمة بالاصل  
 فلا يبرأ الا باليقين وهذه الاستثناء راجع الى قاعدة قالته هي ما ثبت  
 ييقن لا يرتفع الا باليقين والمراد به غالب الظن ولذلك قال في الملتقط  
 ولو نفي من الصلوة شئ واحدا يقضي صلوه عمر ومن ادرك ركبا لم يجز  
 ذلك الا اذا كان اكثر طنة فسادا بسبب الطمارة او ترك شرط  
 في يقضي ما غلب على طنة وما زاد عليه بكرة لورود النهي عنه انتهى سكن  
 في صلوة بل صلاها اعادة في الوقت سكن في ركوع وسجود وهو  
 فيها اعادة وان كان بعد فلا وان سكن انه لم صلى فان كان  
 اول مرة استأنف وان كثر حتى والا اخذت بالاقول وهذا اذا سكن  
 فيها قبل الفراغ فان كان بعده فلا شئ عليه الا اذا ذكر بعد الفراغ  
 انه ترك فرضا او سكن في يقينه قالوا بسجدة واحدة ثم يقعد  
 ثم يقوم فبصل ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للشهوكة في فتح القدر  
 ولو اضره عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربعا وسكن في صدقة كذبة  
 فانه بعيد احتياط لان الشك لا صدقة سكن في الصلوة ولو وقع الاحتياط  
 بين الامام والقوم فان كان الامام على يقين لا بعيد والا اعادة  
 بقولهم كذا في الصلاة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه  
 في العصر ثم سكن في الثالثة انه في التلويح ثم شك في الرابعة انه  
 في الظهر والشك ليس بشئ ولو تذكر صلى العشرة ترك سجدة ولا يدرك

بل تركها من الظهر والعصر الذي هو فيها شئ فان لم يقع تحريم  
 على شئ ثم العصر بسجدة واحدة ثم يقعد الظهر ضابطا ثم يقعد  
 العصر فان بعد فلا شئ عليه وفي المجتبى ومن شك انه كبره للافتتاح  
 او لا او بل حدث او لا او بل صابت اليك نية او لا او مسح  
 راسه استقبل ان كان اول مرة والا فلا انتهى ولو شك انها كبره  
 الافتتاح او القنوت لم يصبر شرا وعامة في الشك من احس  
 سجود السهو ولو شك في اركان الحج ذكر الحنفية انها كبره في الصلوة  
 وقال عامة مشايخنا يؤدى ثانيا لان تكرار الركوع والزيادة عليه  
 لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلوة فكان التحريم في باب  
 اعط كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبنى على الاقل في ظاهره  
 الرواية وفي البرازية سكن في الغيام في العجراتها الاولى والثانية  
 رقصه وقعد قد رتبته ثم صلى ركعتين بغير تحم وسورة ثم اتم وسجد  
 للسهو فان شك في سجدة انتهت عن الاولى ام الثانية بمضى فيها  
 وان في السجدة الثانية لان اتمامها لازم على كل حال واذا رفع  
 راسه من السجدة الثانية قعد ثم قام وصلى ركعة ثم اتم بسجدة  
 السهو وان شك في سجدة انه صلى الفجر ركعتين او ثلاثا ان كان  
 في السجدة الثانية فسدت صلوة وان في السجدة الاولى لم يكن  
 اصلاحا عند محمد بن الحسن عليه السلام لان اتمام المأبنة بالرفع عند فسر نفع  
 السجدة بالرفع ارتفاعها باحد فبقوم ويقعد وسجد للسهو



الى ان قال نوع منه تذكر انه ترك ركعا قولها فسدت صلوة  
وان فعلينا بكل على ترك الركوع يسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي  
ركعة بسجدة بين صلوة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القطر في ركعة  
ولم يعلم انه صلوة اعادة الفجر والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين  
فذلك شك وان تذكر الشك في الاربع فذوات الاربع كلها انتهى  
شك بل يطلق ام لا لم يقع شك انه يطلق واحدة او اكثر انتهى  
على الاقل كما ذكره الاسبيعي في الا ان يستيقن بالاكثرة او يكون اكثر  
ثلاثة على خلافه وان قال الزوج غرمت على انه ثلاث يتر كها وان اخبر  
عدول حمله ذلك المجلس بانها واحدة وصدمهم اخذ بقولهم  
ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني في حلف بطلانها ولا يدرك  
اثبات ام اقل تحريم وان استويا على ما يشاء ذلك عليه كذا في البرزخ  
شك في الخارج انتهى او مذني وكان في النوم فان تذكر الاقل  
وجب الغسل اتفاقا والالم يجب عند ابى يوسف عملا بالاقل وهو  
المذني ووجب عندهما احتياط كقولهما بالنقص بالمباشرة  
الفاشية وكقوله الامام في الفارة المينة اذا وجدت في بيته  
ولم يدري متى وقعت وبها فروع لم ارا الا ان الاول لو كان  
عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم استرجاع القدر المتيقن  
وفي البرزخية من القضاء اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرني  
حظه ولا يكلف احتراز عن الوقوع في احرام وان حصره ان لا يحلف

ان كان اكثر رآه ان المدعي محقق لا يكلف وانه مبطل سماعه كحلف  
انتهى الثاني له ابل وبقره غنم سائمة وشك في ان عليه كلها او  
بعضها وينبغي ان يلزمه زكوة الكل الثالث شك فيما عليه من الصيام  
الرابع شك فيما عليها من العدة بل هي عدة طلاق او وفات  
ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قولهم لو ترك  
صلوة وشك انها اية صلوة يلزمه صلوة يوم وليلة عملا  
بالاحتياط الخامس شك في المنذر بل هو في صلوة او صيام او عتق  
او صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة يمين اخذ من قولهم لو قال  
على نذر فعلية كفارة يمين لان الشك في المنذر وكعدم تسميته  
الشك بل حلف بائنه او بالطلاق او العتق ثم رابت المسئلة  
في البرزخية قبيل الايمان حلف ونسي انه بائنه او بالطلاق او بالعاق  
فحلفه باطل انتهى وفي التسمية اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشروط  
ويعرف الشرط وهو انه قول الدار وكونه الا انه لا يدري ان كان بالله  
او بالطلاق فله وجد الشرط ما ذا يجب عليه قال كحل على اليمين بالله  
نعال انه كان مخالف لما قيل له قال اعلم ان على ايمان كثيرة غير اني  
لا اعرف عدد ما ذا يضع قال يحل على الاقل حكما واما الاقساط  
فلا نهاية لانتهى الاصل العدم وفيها فروع اخذ من القاعدة  
القول قولنا في الوطى لان الاصل العدم لكن قالوا في العينين  
لو ادعى الوطى واكثرت وقلن بكبرية ثبت وان قلن ثبت قال قول



لكونه مسكرا استخفاف الغرفة عليه والاصل السلامة من العنة والقنبية  
افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبل فاقول  
قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر انتهى القول قول الشريك  
والمضارب انه لم يبرج لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم ابرج الاكذ  
لان الاصل عدم التزاد وفي المجمع من الافتراء وجعلنا القول للفتاة  
اذا اتى بالعين وقال بها اصل ويرج لارب المال انتهى لان الاصل  
وان كان عدم الزوج لكن عارضة اصل الاخر وهو القول قول القاض  
في مقدمه ما قبضه ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرفضها  
فاذنت القول الوصول اليها واكثرت فالقول لها كالتدين اذا اكر  
وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرفضها  
واذنت الاب لانفاق فالقول له مع اليقين كما في النجاسة والثانية  
خرجت عن القاعدة فليأتى وكذا في قدر راس المال لان الاصل  
عدم الزيادة وكذا في انه ما منها عن شرا كذا لان الاصل عدم الشئ  
ولو ادعت المالك انها فرفض والاخر انها مضاربة فالقول  
فيها قول الاخذ لانها على جواز المقصود <sup>انفق</sup> والاصل عدم الضمان  
ولذا قال في الكسرواذا قال اخذت منك الفادوية وبك  
وقال اخذتها غصبا فهو ضامن ولو قالت اعطينها ودوية وقال غصبتها  
لا انتهى وفي البزازية دفع الاخر عينا ثم اخلفا فقال الدافع فرفض  
وقال الاخر يدعيه فالقول للدافع انتهى لان مدعى البينة تدعى الابرار

عن القيمة مع كون العين متقومة لو ادخلت امرأة طمعة ثوبا  
في قسم الرضيع ولا يدعي اذ دخل اللبن في طمعة ام لا لا يحسم  
النكاح لان في المانع شك كذا في الوالوجية وسيا في تمامه في قاعدة  
ان الاصل في الابضاع احرمه لو اختلفا في قبض المبيع وبين  
الموعدة فالقول المنكر وهي في اجارة التمدن لو ثبت  
عليه دين باقراره وبينه فادعي الاداء والابرار فالقول للدين  
لان الاصل عدمه لو اختلفا في قديم العيب فأكذ البائع  
فالقول له واختلف في تعجيل قبض لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل  
لزوم العقد لو اختلفا في اشتراط ان يحيا قبض القول لمن نفاه  
علما بان الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد عكس  
القولين في الشرح والمعتمد الاول لو قال غصبت منك الف  
ورجحت فيها عشرة الاف فقال المفضوب منه بل كنت امرتك  
بالتجارة بها فالقول للمالك كما في اقرار البزازية يعني لتمسكه  
بالاصل وهو عدم الغضب لو اختلفا في رونة المبيع فالقول  
للمشتري لان الاصل عدمهما ولو اختلف في تغيير المبيع بعد رونة  
المشتري قبل بيع لان الاصل عدم التغيير ليس الاصل  
العدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة وانما في الصفات  
العارضة وانما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود ونفسه  
على ذلك لو اشترى اذ على انه خباز او كاتب واكثر وجوده



الوصف به فالقول له لان الاصل عندهما لكونهما من الصفات العارضة  
ولو اشترى ابا علي امنا بكرة واكثر قيام البكارة وادعاه البائع بقول  
للبيع لان الاصل وجوده بالكون من صفة أصلية كذا في فتح القدير  
من خيار الشرط وعلى هذا فنحن لو قال كل مملوك خباز لي فهو حرة  
فاذعاه عبدا واكثر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية لي بكرة  
فهي حرة فاذعت جارية امنا بكرة واكثر المولى فالقول لهما وتام  
تفسيره في شرحنا على الكسرة في تعليق الطلاق عند شرح قوله  
وان اختلف في وجود الشرط الاصل اضافة الحادث الى اثر  
او فاته ما قدمناه فيما لو رأى في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه  
ولا يدري منى اصابته يعبد بما من احسن حدث احسنه والمنى من اخرقه  
ويكرهه الفصل في الثانية عند اني حنيفة ومحمد رحمهما الله وان لم يذكر  
احتمالا ما وفي البديع بعد من احسن ما اتم وقيل في البول يعتبر من اخر  
ما بال وفي الدم احسن ما عرف ولو فحق حنيفة فوجد فيها فارة ميتة  
ولم يعلم منى دخلت فيها فان لم يكن فيها ثقب بعيد عن موه  
مذ يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب بعيد ما من ثلثة  
ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكم بنجاسة البنية اذا وجد  
فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير عادة شئ لان وقوعها  
حادث فيضاف الاقرب او فاته وخالف الامام الاعظم  
فاستحسن في اعادة صلوة ثلثة ايام ان كانت مستغفرا او مستغفرا

والا انه يوم وبلد علما بالسبب الظاهر دون الموهوم اجينا طاكما لمخرج  
اذ لم يزل صاحب فراش حتى مات يقال به على الصحيح لو كان  
في يد رجل مشتمى عبدا فقال رجل احسن ففات عينه وهو في ملك  
البائع وقال المشتمى فاته وهو في ملكي فالقول للمشتمى فياخذ  
احسن لو ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار قارا فترث  
وقال الورثة ابانها في الصحة فترث كان القول قولها وخرج  
عن هذا الاصل سئل الكسرة من مسائل شتى من القضاء وان مات  
ذمي فماتت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته  
فالقول لهن مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون لهما وبه قال  
زفر رحمه الله عليه وانما خرجوا عن هذه القاعدة فيما لا جل يحكمهم  
احمال وهو ان السبب بحرمان ثابت في الحال فثبت فيها مضي وتمازعت  
على الاصل ما في التمتنع وغيره لو اقر لوارث ثم مات فقال المضر  
اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيتنة  
بيتنة المضر له وان لم تقم بيتنة واراد استحلالا فهم عليه ذلك انتهى  
وتمازعت على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم وتحت نصر في ثوبه نجاسة  
مسلم بعد موته فقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعده  
فالقول لهن كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى وتمازعت عن هذا الاصل  
لو قال القاضي بعد عزله اخذت منك الفاء ونقصتها الى ربة فثبت  
بها عليك فقال الرجل اخذت ظمنا بعد العزلة فالصحيح ان القول للقاتل



مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب وفاة  
وهو وقت الغزل وبه قال البعض واخاره الحسن بن محمد لكن المعتمد  
الاول لان القاضي اسنده الى حالة منافية للفتان وكذا اذا عرسم  
المأخوذ منه انه فعل قبل تغلب القضاء وخرج عنه ايضا ما لو قال العبد  
بغيره بعد العتق قطع يدك وانا عبد وقال المقتدر بل قطعتهما  
وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال العبد لمولى العبد قد اعتقه  
قد اخذت منك غلة كل سنة خمسة دراهم وانت عبد فقال المقتد اقتنتها  
بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو قيل بالبيع اذا قال العبد  
وسلمت قبل الغزل وقال الموكل بعد الغزل كان القول للموكل ان كان  
البيع مستمككا وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسئلة  
الغلة لا يصدق في الغلة القائمة وما وافق الاصل فيها في التباين  
لو اعتق امه ثم قال لها قطعت يدك وانت امي فقالت بي قطعتهما  
وانا حسرة فالقول لها وكذا في كل شئ اخذه منها عند ابى محمد  
وابى يوسف منها ذكره قبيل الشهادات وبجراح هذه المسائل  
الى نظره وبقين للفرق بينهما وفي الجمع من الاقراء ولو اقر جرتي  
اسلم باخذ المال قبل الاسلام او بانكاف خم بعده او مسلم بال  
حر في دار الحرب او يقطع به معتقة قبل العتق فكذلك في الاستبراء  
انتي بعد الفتان في الكل انتهى يعني محمد وقال بعض من وفاق عليه  
لو اشترى عبد ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه

فانه لا يرجع بالثمن لان المرض بمنزلة فيحصل الموت بالتراب فلا يعاين  
الى الثاني لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزكي وليس  
من فروعهما ما اذا تزوج امه ثم اشترى ابانهم ولدت ولد لا يحتمل ان يكون  
حادث بعد الشراء وقبل فاته لاشك عندنا في كونها ام ولد لا  
من جهة انه حادث اذ صنف الى اقرب او فاته بل لانها لو ولدت  
قبل الشراء ثم ملكها تصير ام ولد عندنا بل الاصل في الاشياء  
الاباحة حتى يدل الدليل على التحريم وهو مذنب الشافعي والتجريم  
حتى يدل الدليل على الاباحة ونسب الشافعية الى ابى حنيفة رحمه الله  
عليهما وفي البداية مع المخار ان لا حكم للافعال قبل الشروع والحكم عندنا  
وان كان ازل بنا فالمراد بهما عدم تعلقه بالفعل قبل الشروع فاتفق الغلق  
لعدم فائدة انتهي وفي شرح المناظر المصنف الاشياء في الاصل على الاباحة  
عند بعض الحنفية رحمه ومنهم الكوفي وقال بعض اصحابنا الاصل فيها حظر  
وقال اصحابنا رحمه الله الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من حكم  
لكنا لم نقف عليه لعقل انتهى وفي الهداية من فضل الحداد ان الاباحة  
اصل انتهى ونظير اثره الخلاف في المسكون عنه ويخرج عليها ما اكمل  
عليه اجماع المشكل امره والنبات المجهول استمنه  
واذا لم يعرف حال الشئ بل هو مباح او مملوك لو دخل برجمام  
وسك بل هو مباح او مملوك مسئلة الزرافة ومذنب  
الشافعي القائل بالاباحة اكله الكحل مسئلة الزرافة فالخيار



عندهم قل اكلمها وقال الشيخ جلال الدين الاسيوطي ولم يذكر احد  
من المالكية والحنفية وقواعد ما يقتضي حلها والله تعالى اعلم  
الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار الشيخ  
محرر الاسلام الاصل في الفكاك المحذور اربع للضرورة انتهى فاذا انفك  
في المرأة حل وحرمة غلبت احرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج  
وفي كافي المحاكم الشهيد من باب التحريم ولو ان رجلا له اربع حواري  
اعتق واحدة منهن بعينها ثم نسبها فلم يدرى انهن اعتق لم يبع  
ان يتحرى للموطن ولا للبيع ولا لبيع المحاكم ان تجل بينه وبينهن حتى يسن  
المعتقة ممن غيرها وكذلك اذا اطلق احدى نسائه بعينها فلا تنكحها  
وكذلك ان بين كل من الاو اربعة لم يبعه ان يفتر بها يعلم انها  
غير المطلق فاذا اخرجت بذلك استخلف البتة ما اطلق به بعينها ثلثا  
ثم قل بينهما فان كان حلف وهو جليل بها فلا ينبغي له ان يقربها  
فاذا بلع في المسئلة الاولى ثلث من احواري فحكم المحاكم فان اجاز  
بعضه وكان من رايه وجعل الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه بعض ما يباع  
بشر او بية او بية لا ينبغي له ان يطأ بالان القاضي فقي فيه  
بغير علم فلا ينبغي لان يطأ شيئا بالملك منهن الا ان يترد جوارحه  
لاباس لاننا زوجه لا امنه ولا يجوز في الفروج لانه يجوز في كل  
ما جاز للضرورة والفروج لا يكل بالضرورة انتهى لم قال ولو اعتق  
جارية من رقيقه ونسبها لم يجز للقاضي التحريم ولا يقول للورثة

اعتق ايتمن شيتم او اعتقوا التي اكبر فكم انما حرة ولكنهم ليس لهم  
فان عمو ان الميت اعتق بذه بعينها اعتقها واستخلصهم على علمهم  
في الباقي فان لم يبر فوا من ذلك شيئا اعتق من كلهن واسقط  
عسرت قيمة احداهن وسعين فيما بقي انتهى ونسج عن بذه الاصل  
مسند في فتاوى فاضلان جيته ارضعها قوم كثير من اهل قرية  
اقلمهم واكثرهم ولا يدرى من ارضعها واراد واحد من اهل تلك  
القرية ان يتردها قال ابو القاسم الصغار اذا لم يظهر له علامة  
ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وبذا من باب الرخصة كبد السيد  
باب النكاح فلو احتفظت الرضعة بنساء يجوز لم اره الا ان ثم  
رائت في الكافي للمحكم الشهيد ما يفيد محل لفظه ولو ان قوما كان  
كل منهم جارية فاعتق احدهم جارية ولم يبر فوا المعتقة فكل واحد  
منهم ان يطأ جارية حتى يعلم انها المعتقة بعينها وان كان اكبر راي  
احدهم انه هو الذي اعتق فاحتسب الى انه لا يقرب حتى يستيقن  
ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه من رجل واحد  
قد علم ذلك لم يكل له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة  
ولو اشتراه من الاو واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشتري  
الباقية لم يكل له وطئ شي منهن ولا يبعه حتى يعلم المعتقة منهن انتهى  
ثم اعلم ان بذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق  
للحرمة فلو كان في احرمة شك لم تعتبر ولذا قالوا لو ادخلت امرأة



حمله ثديها في قسم رضيعه ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها  
 لم يحرم لان في المانع شك في الوولوجية وفي القنية امرأة كانت  
 تعطى ثديها صبية واشتهر ذلك فيما بينهم امرأة الفت ثديها ثم تقول  
 لم يكن في ثديي لبن حين القمتها ثديي ولا يعلم ذلك الا من جنبها  
 جاز لابنها ان يتزوج بهذه الصبية انتهى وفي الحانية صغيرة أو صغيرة  
 بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح  
 بينهما هذا اذا لم يجز ذلك احد فان اخبر عدل بقتله يؤخذ بقوله و  
 ولا يجوز النكاح بينهما وان كان المجترع بعد النكاح وبها كبر ان  
 فالاحوط ان يفارقها ثم اعلم ان الضبع وان كان الأصل فيه الحظر  
 يقبل في طهر خبر الواحد قالوا له شهادة ربه قال كبر وكنتي ربه  
 بيعهما وجر وطئها وكذا لو جاءت امه قالت لرجل ان مولاي  
 بعثني اليك بدينه وظن صدقها حل وطئها فلم ار حكم ما اذا وكل  
 شخصا في شراء جارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بصفة  
 ومات قبل ان يسلمها للموكل فمقتضى القاعدة حرمتها على الموكل  
 لاحتمال انه اشترى بالنفس لان الوكيل شراء غيره المعقود له ان يشترى  
 لنفسه وان كان شراء الوكيل اجارية بالصفاء المعينة ظاهر  
 في المحل ولكن الاصل التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة  
 وله نظاير في الفقه ولما كان الاولي الاحتياط في الضرع قال  
 في المضمرات اذا عقد على امه مستتر بامر وطئها حراما على سبيل

قوله فان المصبرات اذا عقدت  
 او لا بأس فيه ما حسب الكثرة وحكم  
 تزوج امه لان المراد به  
 احكام من ثبوت المهر  
 فادته الدعوى وبقا  
 النكاح بعد الاغتصاب  
 ووقف الخطا عليها  
 وكذا غيرها

الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغيرة او مخلوقا  
 عليهما بعقدهما وقد حثت الاحمال اذ كثيرا يقع لاسيما اذا نادوا لهن  
 الا بدى انتهى فما وقع لبعض الناس فعية من ان وطئ السراى  
 اللاتي يجلسن اليوم من الروم والسند والشرك حرام الا ان ينصب  
 في المناع من حجب الامام من حجب نفسها من غير صف ولا ظلم بخجل  
 قسمة من الحكم او تزوج بعد العلق باذن القاضي والمعتق والاحتياط  
 اجتناب من مملوكات وحرار انتهى ويرى لا حكم لازم فان اجازته للجمل  
 الاحمال المرجع فيها الى صاحب اليه ان كانت صغيرة والى اقربا  
 ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال في معراج الدراية  
 من كتاب المحظور والاباحة ان اصحابنا احتاطوا في امر الفروج  
 الا في مسند لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل منهما انه فاح  
 عليهما شريك وطلب ان توضع على بدل الايجاب الى ذلك وانما يكون  
 عند كل واحد بوجاهة الملك انتهى الاصل في الكلام الحقيقة  
 وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح للوطى وعليه حمل قوله تعالى  
 ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء فحرمت مربية الاب كحبيزة  
 ولذا الوقضى الشافعي بجلتها لم ينفذ في لغة الكتاب بخلاف القضاء  
 بجل مسوسة والفرق في طهرها شرفا وحرمة المعقود وعليها بلا وطئ  
 بالاجتماع ولو قال لامه او منكوسته ان تنكح فغلى الوطى  
 فهو عقد على الامه بعد اغتصابها وعلى الزوجة بعد ابانتها لم يجز



كما في كشف الاسرار لو وقف على ولده او اوصى لولده  
 لا يرث ولده ان كان له ولد لصبيه فان لم يكن له ولد لصبيه  
 استحق ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية  
 عدم الدخول وصح فاذا ولد للواقف وله رج من ولد الابن  
 اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد القلب وهذا في المهر واما اذا  
 وقف على اولاده دخل المثل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ  
 الولد كما في نسخ القدير وكذا للعرف فيه والافاقول معروا او جمعا  
 حقيقة في الصبي حلف لا يبيع ولا يشتري او لا يورث  
 او لا يساجر او لا يبيع من مال او لا يعاسم او لا ينجس او لا يورث  
 ولده لم يكن الا بالباشرة ولا يكت الا بالتوكيل لانهما حقيقة  
 وهو مجاز الا ان يكون مثله لا بالباشرة ذلك الفعل بغيره  
 كالقاضي والامير فثبت بكنههما وان كان بباشرة مرة ويؤكد  
 فيه اخرى فانه يقبل الاغلب قال في الكثرة بعده وما يكت بهما  
 النكاح والطلاق والخلع والعنف والحكابة والصلح عن دم المهر  
 والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد  
 والبيع والبناء والحيطة والابداع والاستبداد والاعارة  
 والاستقارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل انتهى  
 والاموال والعقود في الايمان بل يخفض بالبيع او يتناول القاشد  
 فعلاوا الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول القاشد

على حقيقة المهر ولو لم ينفذ  
 لانه قال في النكاح والطلاق ان  
 يكون حقيقة نفقة فيسكن  
 المهر لان يقال ان نفقة  
 المهرين تكون حلالا ولا يورث  
 او يحل على الزوج المتقاضي  
 لانه يكون مفسدا  
 لانه يورث راداه

بالنكاح لا يتناول واليمين على النكاح ان كانت على الماضي يتناول  
 وان كانت على المستقبل لا يمين على الصلوة كاليمين على النكاح  
 وكذا الحج والصوم كما في الطهارة وكذا البيع كما في المحيط ولو حلف  
 لا يصلي اليوم لا يتقيد بالبيع قياسا وتقيد بالاستحسانا ومثله لا يبرق  
 اليوم كما في المحيط لو قال بن الدار لزيد كان اسرا بالملك  
 له حتى لو ادعى انتهاكته لم يقبل ولا البرازية قوله فلان ساكن  
 هذه الدار اسرا بكموها بخلاف زرع فلان او غرس بني فاذا  
 انه فعل بالاجر فحق للمفسد حلف لا ياكل عن هذه السناة حث  
 بلحما لانه حقيقة دون لسانها ونساجها بخلاف ما اذا حلف لا ياكل  
 من هذه الغنم حث بخرها وطلعها لا بالاكل بصفة حادثة كالبشر  
 فان لم يكن لها ثم حث بالاكل مما اشتراه من ثمنها حلف  
 لا ياكل من هذا الحنطة فانه يكت باكل عينها للامكان ولا يكت  
 باكل ثمرها حلف لا يشرب من وجلة حث بالكر لانه حقيقة  
 ولا يكت بالشراب بغيره او باناء بخلاف من ماء وجلة  
 اوصى لمواليه وله عتقاء ولم عتقاء حثت بالاولين لانهم مواليه  
 حقيقة والاشدون مجارا بالسبب اوصى لابناء زبده  
 صليتون وحفدة فالوصية للصليتين ونقض عليا الاصل المذكور  
 بالمشا من على ابناؤه لدخول الحفدة ولبن لا يضر قدمه في وارثه  
 بكت باله خول مطلقا ومن اصاب الغنى الى يوم قدوم زبده

لان الظاهر ان الدين ليس بغيره  
 وانما حث على ان ياكل من الغنم  
 وانما حث على ان ياكل من ثمنها  
 في الزينة والاكل بغيره  
 حث على ان ياكل من ثمنها  
 حث على ان ياكل من ثمنها  
 حث على ان ياكل من ثمنها



فقدم للمعتق ومن لا يسكن دار زيدت النسبة الملك وغيره  
وبان ابا حنيفة ومحمد رهما الله قالوا فيمن قال لله على صوم  
ربنا وباللهين انه نذر ويمين واجب بان الايمان الحق  
الدم المحمط فيه فاستهض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة  
فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول فيهم واليوم اذا قرن بفعل  
لا يمتد كان لمطلق الوقت ومن بولهم يوم نذر وبره وللشمار  
اذا امتد لكونه معيارا والعدد ومغسبة ممتد فاعنه مطلق الوقت  
واضافت الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر مستعار للصفة  
واليمين من الواجب فان ايجاب المبلح يمين كتحريمه باكتس مع  
الاختلاف للجمع كذا في البدائع ومن هذا الأصل لو حلف لا يصلي  
صلوة فانه لا يحنث الا بكعتين لانها للحقيقة بخلاف لا يصلي  
فانه لا يحنث حتى يغيب بالسجدة لانه يكون اية بجميع الاركان  
وهل يحنث بوضع الجبهة او بالرفع قولان بهنا من غير ترجيح  
وينبغي ترجيح الثاني جوده في الصلوة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث  
الا بالاربعة ولو حلف لا يصلي جماعة لم يحنث باذراك ركعة واختلف  
فيها اذا اتى بالاكثرة فيها فوايد ملك القاعدة اعني البقيين  
لا يزول بالشك يستثنى منها مسائل  
المستحسنة المنجزة بزمها الاغتسال لكل صلوة وهو الصحيح  
اذا وجد بلا ولا يدرى امنى او مذنى قد مناه ايجاب العسل

على ان نذر الصلوة واليمين  
التي هي كمين وموالات  
اي كمين واليمين  
لان ايجاب اليقين  
في نذر الصلوة  
بين النذر فقال  
ان نذر الصلوة  
النذر هو الصلوة  
بينها لا يصح  
بمنها لا يصح

مع وجود الشك وجد فارت مينة ولا يدرى متى وقعت  
وقد نوا منها قد مناه وجوب الاعادة عليه مفضل مع الشك  
قد مناه انه لو شك بل كثره لاقتراح اولاه او احداث اولاه  
اوسع راسه اولاه او كان اولاه معرض له استقبل  
اصاب نوبه بخاسه ولا يدرى اى موضع اصابت غسل الكل  
علما قد مناه عن الظهيرة مع ما فيه من الاختلاف  
رحى صيدا خبيرة ثم تغيب عن بصره ثم وجده مينا ولا يدرى  
سبب موته بجرم معه وجود الشك لكن شرط في اكثر حكمته  
ان يقع عن طلبه وشرط قاضى فان ان يتوارى عن بصره  
واليه يشير ما في الهداية والمعتمد الاول لو اكلت التمرة  
قارة قالوا ان شربت على فورها الماء يحنث كشارب الخمر اذا شرب  
الماء على فوره ولو ملكت ساعة ثم شربت لا يحنث عند اى حقه  
لاضمال غشما منها بلعابها وعند محمد رحمه بخس بنا على اصله  
انها لا تروى الا بالمطلق كالحكمة وهما مسائل تحتاج الى الترجمة  
ولم ارها الا ان شك مسافر بل وصل بده اولاه شك  
مسافر بل نوى الإقامة اولاه وينبغي ان لا يجوز الرخص بالشك  
ثم رابت في الثاثة رانية لو شك في الصلوة مقسم ام مسافر  
صلى اربعا ويقعد على الثانية احتياطا فكل لك اذا شك في نية  
الإقامة صاحب العذر اذا شك في انقطاع فصل طهارة



وبشيء ان لا تصح جاء من قدام الامام وسكن ام تقدم عليه  
 ام لا شك بل سبق الامام بالكبير لا ثم رايت في الثاني  
 واذا لم يعلم المأموم بل سبق امامه بالكبير او لا فاذا كان اكبر به  
 انه كبر بعده اجبته وان كان اكبر رآه انه كبر قبله لم يجز وان استوى  
 الظن ان اجبته لان امره محمول على السداد حتى يظهر الخطا انتهى  
 وبشيء ان يكون كذلك علم المسئلة التي قبلها وهي الشك  
 في التقدم والتأخر من عليه فائته وشك في قضائهما فيست  
 وفي التامر فانية رجل لا يدرى بل في زمنة قضاء الفوائت ام لا  
 بكرة له ان ينوي الفوائت ثم قال واذا لم يدرى الرجل انه نفي عليه  
 شئ من الفوائت او لا الا افضل ان يقرأ في سنة الظاهر  
 والعشاء في الرابع الفاختة والسورة  
 الشك لتساوي الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح  
 جهة الصواب والوهم رجحان جهة الخطا اما اكبر الراي وغالب  
 الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القلب وهو المعتمد عند الفقهاء  
 كما ذكره اللامشي في اصوله واصله ان الظن عند الفقهاء من قبل  
 الشك لا يتم بربون به الزود بين وجود شئ وعدمه سواء  
 استويا او ترجح احدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال  
 له على الف في ظني لا بزمه شئ لانه للشك وغالب الظن عندهم  
 ملحق باليقين وهو الذي تبني عليه الاحكام بعينه ذلك من تصح

لا بد ان من فاشي من الظن  
 فبشيء ان يصلي  
 لا الظن والعصاة  
 بنيت القضاء ونظم  
 ان كان من الفوائت  
 فلا بد من فهم  
 خصوصاً اذا كان  
 المعذورين والدعوى  
 المذكورة في القرآن  
 وان كان من قضاء  
 الظن في السنة  
 ويات الدعوات  
 تكون بطريق الدعاء  
 ولا بد من فهم  
 فبشيء من الظن  
 فبشيء من الظن  
 او كونه

كلامهم في الابواب صرحوا في الظن في مواضع الوضوء ان العباد  
 كالمحقق وصحوا في الطلاق بانه اذا اظن الوقوع لم يقع  
 واذا غلب على ظنه وقع في الاستصحاب وهو  
 كافي التحريم كالمحقق لم يظن عدمه فقبل حجة مطلقاً ونهياً  
 وكثير مطلقاً واختار الفحول الثلاثة ابو زيد وشمس الائمة وخبر  
 الاسلام انه حجة للدفع لالاستصحاب وهو المشهور عند الفقهاء  
 والوجه انه ليس حجة أصلاً لان الدفع استمراره الاصل لان موجب  
 الوجود ليس موجب بقاءه فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في الخبر  
 وما فرغ عليه الشقص اذ ابع من الدار وطلب الشريك الشفعة  
 فالحكم المشتري ملك الطالب فيها به فالحقول له ولا تنفعه  
 له الابينة المفقود لا يثبت عندنا ولا يورث وقد مناهوا  
 مبينة عليه قاعدة ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته  
 وفي اقرار البرازية صبت وبنا لاسنان عند السهو فادنا  
 ما كره الضمان فقال كانت نجس بوقوع فارة فالحقول للصائب  
 لانكاره الضمان والسهو يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة  
 وكذلك تلف لحم طواف فطوبى لالضمان فقال كانت ميتة فالتلفها  
 لا يصديق وللهو وان يشهدوا انه لحم كفي حكم حال قال القاضي  
 لا يضمن فاعترض عليه بسنة كتاب الاستحسان وهي ان رجلاً  
 لو قتل رجلاً وقال كان ارد او قتل ابني قتله قصاصاً او للردة

واظهر في حجة

عدم الدليل على بقاء  
 من باب الاثبات فلا بد  
 عندنا من الدليل على بقاء

لا ينبغي جعل الراجح في  
 الى حال عدم العلم بالبعد  
 في اثبات كل حكم فبشيء ان



لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قيل لا دعي الى فسحة باب العذر  
فانه يقل ويقل كان القيل لذلك واسم الدم عظيم فلا مهمل  
بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم ايهون حتى حكم بالمال لا بكماله  
وفي الدم حبس حتى يفر أو يطف وأكفى بمبين واحدة ويجوز  
بمينا في الدم انتهى  
فبها قوله تعالى يريد الله بكم البسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى  
ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث أحب الدين الى الله  
لغالي الخفية السخاء قال العلماء يتخرج على هذه القاعدة جميع  
الشرع وتحقيقاته واعلم ان اسباب التحفيف في العبادات  
وغية تسبعة السقر وهو نوحان منه ما تحق بالطول  
وهو ثلثة ايام وليا لبها وهو العسر والفطر والمسح اكثر من يوم  
وليه سقوط الاصلية على ما في غاية البيان مالا يخفى به  
والمراد بطلوع الخروج عن المص وهو ترك جمع العبد بين الجماعة  
والنقل على الدابة وجواز التيمم والسجدة القرعة بين سنانة الفضة  
للمسألة عند ما ضمت اسفا لما بمعنى العسرة بمعنى ان الانعام  
لم يبق شر وعاصي اثم به وفدت لواحم ولم يبعد على راس  
الركعتين ان لم يوافقته قبل سجود الثالثة المرض وحضه  
كثيره التيمم عند الخوف على نفسه او على عضواه ومن زيادة المرض  
او بطيئه والقعود في صلاة الفرض والاضطجاع والاياء والتحلف

طريق التمسك بالفضل على خلاف القياس  
تحقيقه اي الطريق المائل الى الحق والاشارة  
ليس فيها عوجا في الشرح الى التوضيح  
وكان الاشارة الى التمسك بالفضل والاشارة  
والاشارة الى التمسك بالفضل والاشارة  
في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له  
اصبر الى ان ياتيكم اليه من الله ان شاء الله  
من قبلنا فان من السكاينة الشاقة  
عليه السلام ان لا يترك من الله ان شاء الله  
مالا يطيقه الا ان يترك من الله ان شاء الله  
انفسهم عند نومهم وقص  
تأخيرهم عند نومهم وقص  
واما من عجز عن العمل  
فليس فيه مالا يطيقه  
حتى روي انه ما جرم اقتديا  
في الدين الا وقد اهل منزله

عن الجماعة مع حصول الفضيلة والفطر في رمضان للشيخ الفاني  
مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى اطعام في كفارة  
والفطر في رمضان والخروج من المعكف والاستنابة في الحج  
وفي رمي الجمار واباحة المخطورات الاحرام مع الفدية والتداوى  
بالنجاسة وبالحجر على احد القولين واختار فاضل فان عدمه واساقته  
اللقمة بها اذا خضع اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى للمعورة والتسوية  
الاكراه النسب الجمل وسبنا في لها حيث  
العسر وعموم البلوى كالصلوة مع النجاسة المغفوعة عنها  
كما دون ربع الثوب من التحفة وقد رسم في المغلطة وكثرة  
المعذور التي تغيب ثيابه وكان كلما غلبها خرجت ودم البهائم  
والبق في الثوب وان كثرة وبول ريش على الثوب قد روي  
الا بر وطعن الشوارع وانزجاسته غيرة زواله وبول سنور في غير  
اواني الماء وعليه الفتوى ومنهم من اطلق في المزة والفارة وخر  
حمام وعصفور وان كثرة وحس الطيور المحرمة في رواية ومالا  
للسائله ويرى النائم مطلقا على المفتى به وافواه البصير وغبار  
السربين وقيل انه فان الخبس ومنفعة الحيوان والعفسر  
عن المريج والفساء اذا اصاب السراويل المبيلة او المقفلة  
على المفتى به وكان الامام اهلوا في لا يصلي في شرا ولا يناول  
لفعه الا النحر من خلاف ومن ذلك قولنا بان الناطقة



للروث والعذرة فقلنا بطهارة رما وبها والارتمت نجاسة  
مختر في غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول النخاش وحشوه  
والبعر اذا وقع في الحلب ورمي قبل التفتت وتخفيف نجاسة  
الاروات عند بها وما يصيب الثوب من نجارات النجاسة  
على الصبح وما يصيبه مما سال من الكسيف ما لم يكن اكبر منه النجاسة  
وماه الطابقي استحسانا وصورة احرق العذرة في بيت فاصابه  
ما الطابقي ثواب انسان وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه  
وبيت الوغمة اذا كان عليه طابقي ونفا من منه وكذا الحمام اذا كان  
ابرفق فيه النجاسة فغرق في طماننا وكونهما نفا وكذا لو كان  
في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فنه شح في اسفل الكوز والقول  
بطهارة وان كان اسفل وما الزباد وان كان عسوق  
حيوان محترم الاكل والشراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس  
والفتوى على العبرة ان للطاير اتهما كان وما ترشش على العائل  
من عسالة الميت مما لا يمكن الا حذر عنه وما ترش به السوق  
اذا ابتل به قدماه ومواطي الكلاب والطين المسرف ورغوة  
الطريق ومنه ونه الاستنجاء بالحجر مع انه ليس بمرحل حتى لو نزل  
المستنحي به في ماء نجسه والقول بان كل ما يج فالح بزل النجاسة  
الحقيقة فمن المصنف للقبيل للتعلم مسح الخف في الخف لم يشقه  
نزع في كل وضوء ومن ثم وجب نزع الغسل لعدم كثره وانه لا يحكم

27  
على الماء بالاستعمال ما دام متروكا على العضو ولا نجاسته الماء  
اذا لا في المتنجس ما لم يفضله عنه وانه لا ينجسه النجاسة كملك  
والطين والطليب وكلما بعصره عنه واباه المشي والاستند  
عند سبق الحدث واباحتهما في ضلوة الخوف واباه النافذ  
على الدابة خارج المصير بالاناء وفيه رواية عن ابي يوسف  
رحم واباه الصعود فيها بلا عذر وروى ابو حنيفة رحمه في العبادة  
كلها فلم يقل ان تس المرأة والذكر ناقض ولم يشترط النية في الطهارة  
ولا ذلك ووسع في المياه ففوض الى رأي المبني ولم يشترط  
مقارنة النية للكبير ولم يعين من القرآن شيئا حتى القاكمة عما يقول  
نعال فافترى ما يستر من القرآن والقيمين بحيث لا يجوز غير عسر  
واسقط الفرة عن الماموم بل منعه منها شفقة على الامام دفعا  
للخياط عنه كما يشهد به جامع الاربع ولم يخلص بكسيرة الافقح بلفظ  
واتما جوزا بكل ما يغيبه العظيم واسقط لقم القرآن عن المصلي فحوزه  
بالفارسي تبسرة على النجسين وروى رجوعه واسقط فرض الطهارة  
في الركوع والتسجود تغييره واسقط لزوم التفریق على الاصناف  
الثمانية في الزكوة وصدقة الفطر وجوزنا فيه النية في الصوم  
وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للنجس الاركنين الوقوف وطوا  
الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا الستة ولم يجعل السبعة  
كلها اركان بل الاكثر ولم يوجب العسرة كل ذلك للتبصرة على المؤمنين



ومن ذلك الابراد في سنة الحرة ومن ثمه لا ابراد في الجمعة  
 لا سبحة البكية السبا على ما قبل ولكن ذكر الاسبحة في انها كالظفر الزمانين  
 وترك الجماعة للمطر والجمعة بالاعذار المعروفة ولذا اسقط ابو حنيفة  
 عن الائمة الجمعة والحج وان وجد قائل او فعل لمصلحة وعدم وجوب  
 قضاء الصلوة على الحائض لكثرة ربا بخلاف الصوم ونحوها المستحقة  
 لنزول ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه اذا زاد على يوم وليلة  
 وعن المريض العائنه عن الايام بالرأس كذلك على الصبح وجواز صلوة  
 الفرض في السفينة قاعا مع القدرة على القيام بخوف دوران  
 الرأس وكان الصوم في السنة شهرا وحج في العمر مرة والزكاة ربع  
 العشر تبسيرا ولذا قلنا انها وجبت بعدة ميسرة حتى سقطت  
 بهلاك المال واكل الميتة ومال الغنم مع ضمان البديل اذا ضلته  
 واكل الولي والوصي من مال البنت بقدره ابرة فله وجوز تقدم النية  
 على الشرع في الصلوة اذا لم يفصل حبس حتى وتقدم النية على الصوم  
 من الليل ونحوه باع من طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار شرعا في دفع  
 للمنفعة عن جنس الصائمين لان الحائض تظهر بعدة والكافر مسلم  
 والصغير يبلغ كذلك واهلية التحلل من الحج بالاحصاء والقوات  
 وابقا الى يوسف رحمه الله في حشيش الحرم للحاج في الموسم تبسيرا  
 وليس نحرير للحكمة والقول ببيع الموصوف في الذمة كالتسليم  
 جوز على خلاف العيائس دفعا لحاجة المعاليس والاكتفاء بروية

ظاهرة الصبره والامتنع ومثله وعينه خياط الشرط للشرطي دفعا  
 للندم وخيار نقد الثمن دفعا للمطهر ومن هذا القبيل بيع الامانة  
 المستحقة بيع الوفاء جوزة مشايخ يبيعون بخاري بوسعة وبمائه في  
 الكسرة من باب خيار الشرط ومن ذلك قضاء المتأخرين بالرد  
 بخيار الغبن الفاضل اما مطلقا واذا كان فيه غرور ارحمة على المشتري  
 ومنه الرد بالعبء والتخلف والافالة وكحوالة والرهن والضمان والبراءة  
 والقرض والشركة والصحة والحجر والوكالة والاجارة والمرارعة  
 والمساقات على قولها المصطفى بلحاظة والمضاربة والعارية والوعدة  
 للمنفعة العظيمة في ان كل احد لا ينفع الا بما هو مكره ولا يستوفي الا بمن  
 عليه حقه ولا ياتخذ الا بحال ولا يبيع على امور ولا ينفق فستل الامر  
 باجاسة الانتفاع بكل الغير بطريق الاجارة والاعارة والقرض  
 وبالاستعانة بالغير وكالة وابداعا وشركة ومضاربة ومساقاة  
 وبالاستفاد من غيره بدون حواله وبالتوثيق على الدين برهن وكفيل  
 ولو بالتفليس وباستقاط بعض الدين صلحا او كراها وكما جاز اقتداء  
 بميسرة جوزنا الصلح على النكار ولقد ما شئت الاجارة له لوجعل المنافع  
 اجرة عند النكاح والجنس قلنا لا يجوز وقلنا الاجارة على منفعة غير مقصودة  
 من العين لا يجوز للاستفاد عنها بالعارية كما علم في اجارة البئر  
 ومن التحفيف حوازي العقود والاجارة لان لزومها شاق يكون  
 سببا لعدم تعاطيها ولزوم اللازمة والالم يستفاد به ولا غيره

مع انما قيل ان  
 وقيل انما كان ينقطع  
 ابيع لا يكون ربا فانما  
 الصلح فليس له ان  
 الوفاء بالبيع اجابة وان  
 في كذا البيع بغير  
 غير ذلك على وجه البعارة  
 جاز وكذا في الوفاء  
 مع في العفارة اختلفوا  
 في المنقول منها



ووقفنا على الوكيل على علمه دفعا للمخرج عنه وكذا القاضي وحاسب  
وطيف ومنه اباة النظر للطيب والشاهد وعند الخطبة والسيد  
ومنه جواز النكاح من غير نظر لما في الشتراط من المشقة التي  
لا يتحملها كثير من الناس في بنائهم واخوانهم من نظر كل فاطم فاسب  
الستر فلم يكن فيه خيار روية بخلاف البيع بصر قبل الرؤية وله خيار  
لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف  
البيع ومن هنا وسع فيه ابو حنيفة فحوزة بلا ولي ومن غير  
الستر اطراد الشهود ولم يعينه بالشروط المفسدة ولم يخف  
بلفظ النكاح والشرع لم يقل ينفقه بل ينفق على العين للحال وصح  
بجواز اني العاقدين ذنا عشرين وسكاري يذكران به بعد الضميمة  
النساء وجوز بينهما ومن فيه فانفق بجزء رجل وامرأتين كل ذلك  
دفعا لمشقة الرضا ما ينسب عليه ومن هنا قبل عجب الحنفى رضى ومنه  
اباة اربع سنه فلم يقصر على واحدة تبسيرا على الرجل وعلى النساء  
ايضا لكثرة من ولم يرد على اربع لما فيه من المشقة على الزوجين  
في القسم وغيره ومنه شرعية الطلاق لما في البقاء على الزوجة  
من المشقة عند النافرو وكذا اشرع وعينه الخلع والافداء والبرعة  
في العدة قبل الثلاث ولم تستع داما لما فيه من المشقة على الزوجة  
ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى اربعة اشهر دفعا للفتنة عنها  
ومنه شرعية الكفارة في الظهار واليهين تبسيرا على المكافين

29  
وكذا التخيير في كفارة اليمين ككفارة الجوارف بقية الكفارة لندرة  
وقوعها وشرعية التخيير في نذر معلن بشرط لا يبرأ كونه بين كفارة  
اليمين والوفاء بالنذر على ما عليه الفتوى وعليه مرجع الامام رحمه الله  
قبل موته سعدا بام ومنه شرعية الكتابة ليستخلص العبد من دوام  
الرق لما فيه من العسر ولم تطلبها بالشر وط الفاسدة توسع  
ومنه شرعية الوصية عند الموت لندرك الانسان ما فرط منه في  
في حال حياته ونسج له في الثلث دون ما زاد عليه دفعا للمفسدة  
الورثة ثم حتى ايسر ما يابا بجميع عند عدم الوارث ووافقا بالكتابة  
بقية الورثة اذ كانت لوارث وابقينا التركة على ملك الميت  
حكما حتى تقضى حوائجها منها رحمه عليه وسعدا الاخرى في الوصية فحوزا  
بالمعذورم ولم تطلبها بالشر وط الفاسدة ومنه اسقاط الاثام  
عن المحسنين في الخلاء للتيسير عليهم الاكتفاء بالنطق ولو كلفوا الاخذ  
باليقين لشن وعسر الوصول اليه وسعد ابو حنيفة رحمه الله  
في باب القضاء والشهادات تبسيرا فصح تولية الفاسق وقال ان  
فسقه لا يغيره وانما يستخف ولم يوجب تركية الشهود وحال المسلمين  
على الصلاح ولم يقبل حبس المجرم في الشاهد وسعد ابو يوسف  
في القضاء والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما فحوز للمقاضي  
لمفنين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر  
ولم يشترط فيه شيئا مما شرط الامام رحمه وصح الوقف على النفس



على ان لا يحد مكانا باثويه ولا مائ مستحوا ولا حمانا والصحيح  
انه لا يجوز للحديث الاضعف كما في النجاسة لعدم اعتبار ذلك  
الخوف في اعضاء الوضوء المشقة التي تنفك عنها العباد  
غالبها في مراتب الاول مشقة عظيمة فاحتمل كمشقة الخوف على النفس  
والاطراف ومنافع الاعضاء فهي موجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن  
للح طريق الا من الحج وكان الغالب عدم السلامة لم يجب  
الثانية مشقة تخفيف كاد في وجع في اصبع واد في صلح في الرأس  
وسوء مزاج خفيف فهذا لا اثر له ولا التفات اليه لان تحصيل المصالح  
العبادات اولى من دفع مثل هذه المفردة التي لا اقر لها من بينا  
وعل من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان  
عن واجب احسن فانه يقع عما نوى ان كان مرضا حينا معه  
الصوم والا يقع عن رمضان بان مالا يغير ليس كمرض للفطر في رمضان  
وكلامنا في مريض مرضه الفطر مطلق المرض وان لم يصبر  
ان كان بالزوج مانع من صحت خلوته بها بخلاف مرضها  
متوسطة بين بائتين كمرض في رمضان يخاف من الصوم زيادة  
المرض وبطلان البهر فيجوز له الفطر وكذا في المرض المبسج للتيتم وانه  
في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير  
يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدون نه وقالوا لا يكتب في بالعقبة  
في الراحلة بل لانه من شق محمل ورأس امه ومن المشكل التيمم

وعلى حسب تنقطع ووقف المشاء ولم يشترط التسليم الى المتولى  
ولا حكم القاضي وجوز استبدال العدة الى بلا شرط وجوز  
مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين فعد بان ان هذه  
القاعدة يرجع اليها غالب ابواب الفقه النقص  
فانه نوع من المشقة فاسبب التخفيف فمن ذلك عدم تكليف البصبي  
والمجنون ففوض امر ماله الى الوالي وتربيته وضمانه الى النساء  
رحمة عليه ولم يكبر من على اخذ تيسير عليهن وعدم تكليف النساء  
بكتيرة ما وجب على الرجال كالحج والجمعة والجهاد والحجبة  
وتحمل العقل على قول الصحيح خلافه واباحة ليس كحرر وعلى الميتة  
وعدم تكليف الارقاء بكتيرة ما على الاحسن اكلونه على النصف من هجر  
في الحد ودد العدة مما سياتي في احكام العبيد وهذه فوايد  
مهمة تختم بها الكلام على هذه القاعدة المشاق على فاسين  
مشقة لا تنفك عنها العبادة غالبها كمشقة البرد في الوضوء والغسل  
ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة السفر التي  
لا انكسار للحج واهتماما عنها ومشقة المكدود وحسب الزمان  
وقيل الحيات وقال البغيات فلا اثر لها في اسقاط العبادات  
في كل الاوقات واما جواز التيمم للخوف من شدة البرد للنجاسة  
فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على نفسه او على عضو  
من اعضاءه او من حصول مرض ولذا شرط في البدائع لجوازه





فانهم اشتبهوا في المرض المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه  
او عضوه ذبا با او منفعة او حدوس مرض او بطو بر او لم يتجود  
بمطلق المرض مع ان المشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا  
شرا الماء بزيادة كانت على قيمة لا اليسيرة

تخفيفات الشئ النوع الاول تخفيف اسقاط كاسقط العبادات  
عند وجود اعداء بالثاني تخفيف تنقيص كالقصر في السفر على القول  
بان الاتمام اصل واما على قولنا من ان القصر اصل والاتمام فرض  
بعده فلا الصورة الثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء والغسل  
بالتيتم والقيام في الصلوة بالوقوف او الاضطجاع والركوع والسجود  
بالايماء والصيام بالاطعام الرابع تخفيف تقديم كاجمع عرفا  
وتقديم الزكاة على احوال وزكاة الفطر في رمضان وقبله على الحج  
بعد ملك النصاب في الاول ووجوب الراس بصفة المنة والولاية  
الخامس تخفيف تأخير كاجمع لمزلة وتأخير رمضان للمرض والمسافر  
وتأخير الصلوة عن وقتها في حق مشغل بالنفاد عن وقت ونحوه السادس  
تخفيف ترك بعض صلوة المستحج مع بقية التجو وشرب الخمر للضعف  
السابع تخفيف تغيير كغير نظم الصلوة للخوف

المشقة واخرج انما يعتبر ان في موضع لا نص فيه واما مع النص بخلاف  
فلا ولذا قال ابو حنيفة رحمه ومحمد بن كزيمه رضى شيش احرم وقطعه  
الا الاذخر وجوز ابو يوسف رحمه رعيه للحاج ورد عليه بما ذكرناه

وجعل لا  
يكن الاطلاق الى منزلة وفاء  
او اشارة وضعفا فلهذا  
بخلاف المشقة في السفر  
فانهم يطلقون المشقة مقام  
على ما عرف تخفيف في اصول  
الفقه فاعلم على ما

ذكره الربيع رحمه في جنائيات وقال في باب الاتماس  
ان الامام يقول بتعليق كجائز الارواث لقوله عليه السلام  
انما ركس اي جنس ولا اعتبار بعهده بالبلوى في موضع النص كما في قول  
الادوي فان البلوى فيه اسم انسي وفي شرح منية المصلي من المتأخرين  
من زاد في تعريضه على قول اني حنيفة رحمه ولا حرج في جنائيات  
كما في الاخبار وفي التعليق على قولها ولا بلوى في اصابته كما في الاخبار  
ايضا والمحيط فهي زيادة حسنة ليست لها بعض فروع الباب والمراد  
بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابته على خلاف العبارتين  
انما هو بالسنة الى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على صدق القصبة  
المشورة وبما ان ما عمت بيته ففتت قصبة انسي

ذكر بعضهم ان الامراء اضاق الشئ واذا الشئ ضايق وجميع بينهما  
بعضهم يقول كلما تجا وزعن حدة انعكس على ضده وتغير بانين القبا  
في التناكس قولهم يقتصر في الدوام مالا يقتصر في الابداء وقولهم  
يقتصر في الابداء مالا يقتصر في البقاء وسببا في ان شاء الله تعالى  
ذكره وعما انما الضمير انزال اصلها قوله عليه السلام  
لا ضرر ولا ضرار اخرج ما كك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن ابيه  
واخبره احكام في المسند كك والبيهقي والدارقطني من حديث  
ابي سعيد الخدري واخبره ابن ماجة عن حديث ابن عباس عباد  
بن الصامت رضي الله عنهما جميعا ونسبه في المغرب بانه لا يضر

والفقيه عند ابو حنيفة رحمه ما ورد  
في كتابه من انما يقتصر  
ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى  
في اصابته على خلاف العبارتين  
انما هو بالسنة الى جنس المكلفين  
فيقع الاتفاق على صدق القصبة  
المشورة وبما ان ما عمت بيته  
فتت قصبة انسي



الرجل افاء ابتداء ولا سب را انتهى وذكره اصحابنا في كتاب  
 الغصب والشفعة وغيرها ويبنى على هذه القاعدة كثير من ابواب  
 الفقه فمن ذلك الرد بالعيب وجميع انواع النكاحات والحج  
 سائر انواع على المصطفى به والشفعة فاما لاشترى بك لرفع ضرر القسمة  
 وللجبار لرفع ضرر جبار السوء بحجة تعلق الديار ونقض واحد و  
 والقصاص والنكاحات وضمان المتلفات والحجبة على القسمة شرط  
 ونصب الائمة والقضاة ودفع الضائل وقفال المشركين والبقاة  
 وفي البهزية من كتاب الكرامة باع اغصان فساد والمشتري  
 اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات الجيران يومر بان يحسبهم وقت  
 الارتقاء ثم وامر امرتين فان فعل والآ رفع الى الحاكم ليمنع  
 من الارتقاء انتهى وبنى القاعدة مع التي قبلها متحدة او متداخلة  
 وتعلق بها قواعد الضرورات ببيع المخطوات ومن ثمه جازا كل  
 المينة عند الممنوعة واساغة التهمة بالحكم والتلفظ بكلمة الكفر للامكراه  
 وكذا اطلاق المال واخذ مال المستع من اداء الدين بغير اذنه ودفع  
 الضائل ولو ادعى الى قتل وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط  
 عدم نقصانها قالوا يخرج ما لو كان الميت نبيا فانه لا يكل الكل  
 للمضطر لان حرمة اكله في نظر الشارع من مهجة المضطر انتهى ولكن  
 ذكر اصحابنا ما يفسده فانهم قالوا لو اكره على قتل غيره بقول لا يرضى  
 له فان قتل انتم لان مقتله قتل نفسه اخف من مقتله قتل غيره وقالوا

في كتاب الكرامة  
 في كتاب الكرامة  
 في كتاب الكرامة  
 في كتاب الكرامة

وقالوا لو دفن لا تكفين لا ينش عليه لان مقتله بمقتضى حرمته  
 اشد من عدم تكفينه الذي قام الستة بالبراب مقامه ولذا قالوا لو  
 بئس واهبل عليه التراب مستحقا قبره ولا يخرج  
 للمقتل ضرورة يقتدر بقدره ولذا قال في الظلمة ان اليقين الكفاية  
 لا تباح للمضرة وانما يباح التعريض انتهى يعني لانه فاعيا بالتعريض  
 ومن فسد وعه المضطر لا ياكل من الميتة الا قدرته الرزق والطعام  
 في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما يباح للمضرة قال في الكسرة  
 ويستفاد فيها بلفظ طعام وحطب وسلاح ودين بلا قسمة وبعد  
 الخروج منها لا ينتفع وما فضل رد الى القيمة وافقوا بالعوض بول  
 السور في النياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني  
 ببيان العادة بتجسيمه ووفق كثير من المشايخ في البيع بين ابار  
 الفلوات فيبقى عن قبيل الضرورة لانه ليس لها رأس جرة  
 والابل تعبها ودين ابار الامصار لعدم الضرورة بخلاف  
 الكسرة ولكن المعتمد عدم الفرق بين ابار الفلوات والامصار وبين  
 الصيحة والمنكسر وبين الرطب والبس ويعنى عن ثياب المنوضى  
 اذا اصابها من الماء المستعمل على رواية الجاهلية للضرورة ولا يعنى  
 عن ما يصيب ثوب غيره لعدم ما ودم الشهيد ظاهر في حق نفسه  
 في حق غيره لعدم الضرورة وبجسيرة يجب ان لا تستمر الصيحة  
 الا بقدر ما لا بد منه والطبيب انما يظفر من العورة بقدر الحاجة



و فرغ الشافعية عليهما ان المجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة  
لان فعله كما جازيها انتهى ولم اره لمشاينا يقرب من هذه القاعدة  
ما جاز لعذر بطل زواله فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان  
لفقد الماء بطل بالعذرة عليه وان كان لمريض بطل بغيره وان كان  
وان كان لسر بطل بغيره وان كان بغيره ان كان على هذه القاعدة  
الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل من نفي ففتح بعد الاستعداد  
او مسافرا فقدم ان بطل الاستعداد على القول بانها لا يجوز الا الموت  
الاصل او مرضه او سفره الضمير لا يزول بالضرر وهي  
مقيدة لقولهم الضمير يزول الى الضرر ومن فروعه ما عدم وجود  
العمارة على الشريك وانما يقال لمريد بالنفق وجس العين الى استيفاء  
قيمة البناء او ما انفقت فلا قول ان كان بغيره اذن القاضي والثاني  
ان كان باذنه وهو المعتمد وكجنا في شرح الكنت في مسائل  
شقي في كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل  
ولا يجبر السيد على تزويج عبده وامته وان تضره او لا ياكل  
المضطر طعاما مضطرا اخر ولا يستبان من بدنه يتحمل الضرر الخاص  
لاجل دفع ضرر العام وهذه مقيدة لقولهم الضرر لا يزول لمبطل  
وعليه فروع كثيرة جواز الرقي الى كفارتهم سواء بين المسلمين  
وجوب نقص حائط مملوك مال الى طريق العامة على مالكها وقفا  
للضرر العام جواز الحجر على البالغ العاقل الحر عند ابي حنيفة

رحم في ثلاث المفاتيح الما بين والطبيب الجليل والمكارم المفلس وقفا  
للضرر العام جوازه على السيفه عندها وعليه الغنوى لرفع الضرر العام  
بيع مال المديون المجبوس عنده بالقضاء وبينه دفعا للضرر  
من الغرماء وهو المعتمد التسعة عند تقدير باب الطعام في بيع  
بغبن فاشش بيع طعام المحكر جبره عليه عند الحاجة وامتناعه  
من البيع دفعا للضرر العام منع اتخاذ خانوة للطبخ بين  
البناتين وكذا الكل ضرر عام كذا في الكافي وغيره وتامه في شرح  
مظلومة ابن بيلم وبها من الدعوى نفقة القاعدة  
ايضا لو كان اسديا اعظم ضررا فان الاستدزال بالاختلاف لمن  
ذلك الاخبار على قضاء الدين والنققات الواجبة حبس  
الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الديون  
لو غصب ساجدة اى حشيه وادخلها في بناء فان كان قيمة البناء  
اكثر من ثمنها حسب بالقيمة وان كانت قيمتها اكثر من قيمته لم يقطع  
حق المالك عنهما لو غصب ارضا فبنى فيها او غرس فان  
كانت قيمة الارض اكثر قلعا وردت والا ضمن له ثمنها  
لو ابتاع ودجابه لؤلؤة منظر اكثر بها قيمة فيضمن صاحب  
الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا الواو دخل فضيل غشيه في داره فكبشها  
ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار وكذا ادخل البقرة اسما في قدر  
من النحاس فنقد راسه به كذا وكذا صهي بنا كما ذكره الربيعي



في كتاب العقب وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمه  
 فهو من طهره كالحفظ فان كانت فاكولة كسرت القدر وعليه  
 ارش النقص او فاكولة ففي وجبها وجبان وان لم يكن معها فان كان  
 صاحب القدر من طهره كسرت ولا ارش والا فلا ارش وينبغي  
 ان يتحقق بمسألة البقرة ما لو سقط دينار في حجرة غسيرة ولم يخرج  
 الاكبسة جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وفات  
 صاحب انه لو طلبه منه لا يخاف مسألة الطفر بحسن دينه  
 جواز شق بطن الميت لاخراج الولد اذا كانت ترجى حيوة وقد امره  
 ابو حنيفة فغاش الولد كما في الملتقط قالوا بخلاف ما اذا ابتلع  
 لؤلؤ ثمان فاته لا يشق بطنه لان حرمته الاولى اعظم من حرمة  
 المال وسوى الشا في بينهما في جواز الشق وفي تهذيب القلاستي  
 من الحظر والاباحة وقيمة الدرة في تركه وان لم ينترك شيئا  
 لا يجب شئ انتمى طلب صاحب الاكثر القسمة وشركه بغيره  
 فان صاحب الكثير كتاب على احد الاقوال لان منعه في عدم  
 القسمة اعظم من منعه من تركه بها ونشأ من هذه القاعدة قاعدة  
 رابعة وهي اذا تعارض مفسدان روعي اعظمهما من رابا كتاب  
 اختمنا قال الزملي في باب شرط الصلوة ثم الاصل في جنس  
 هذه المسائل ان من ابلى بليتين وبها متساويان باخذ  
 بايهما شاء وان اقلنا تخنا رايهونما لان مباشرة الحكم لا يجوز

٥٢  
 لمضرة ولا ضرر ورة في حق الزيادة رجل عليه حرج  
 لو سجد سال حرجه وان لم يسجد لم يسئل فانه يصلي فاعدا يوفى  
 بالركوع والسجود لان ترك السجود ايهون من الصلوة مع الحديث  
 الا ترى ان ترك السجود جازعالة الاخبار في القطوع على الدابة  
 ومع الحديث لا يجوز وكذا الشيخ لا يقدر على القراءة فاما ويقدر عليها  
 فاعدا يصلي فاعدا لا يجوز عالة الاخبار في النقل ولا يجوز ترك القراءة  
 كمال ولو سئل في الفضلين فاما مع الحديث وترك القراءة لم تحسن  
 ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم  
 يتخير ما لم يبلغ احد بهما ربع الثوب لا استوائهما في المنع ولو كان  
 احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي في اقلهما وما ولا يجوز  
 عكس لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او  
 كان احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلثه اربعة وفي الاخر قدر الربع  
 صلى في ايهما لا استوائهما في الحكم والافضل ان يصلي في اقلها نجاسة  
 ولو كان ربع احدهما طاهر والاخر اقل من الربع يصلي في الآخر  
 ربعه طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة  
 من عورتها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت قاعدة لا يكشف منها  
 بشئ فاما الفضل قاعدة لما ذكرنا ان ترك القيام ايهون ولو كان  
 الثوب يغطي اقل جسدها وربع راسها فترك تغطية الرأس لا يجوز  
 ولو كان يغطي اقل من الربع لا يصح لان للربع حكم الكل وما



لا يعطى له حكم الكل سنة افضل تقبلا للاختلاف انتهى ومن هنا  
 القيل ما ذكره في المحل انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يفتر على القيام  
 ولو صلى في بيته صلى قاتا كجح البعيا وصل في قاعه او هو الصحيح ونقل  
 في شرح منية المصلي في صحيحه صلى في بيته قاتا وهو الاظهر  
 ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فانه ياكل الميتة  
 وعن بعض اصحابنا من وجب طعام الغير فانه لا يباح له الميتة  
 وعن ابن سامة الغضب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي وخبره  
 الكرخي كذا في البرازية ولو اضطر من المحرم وعنده ميتة وصيد  
 اكلها دونه على المعتمد وفي البرازية لو كان الصيد من بوقا فاصيد  
 اولى وفاقا ولو اضطر وعنده صيد ومال الغير فالصيد اولى وكذا  
 الصيد اولى من لحم انسان وعن محمد رحمه الله صلى الله عليه وسلم من اخمضت  
 وذكرها الربيعي من احسن كتاب الاكرام لو قال لتلقين نفسك  
 في النار او من اجل اولائك لا تقبلت وكان الالفاء بحيث لا يحوط  
 ولكن فيه نوع خفية فلا يخيار انه شاء فعل ذلك وان شاء لم يفعل  
 وصبر حتى يقتل عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لانه ابتلى بليتين فجاء به  
 الابهون في زعمه وعندهما نصبر ولا يفعل ذلك لان مباحته  
 الفعل سعي في اهلاك النفس فبصبر كما مباحه واصل ان المحرم اذا وقع  
 في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يخرق ولو وقع في الماء يفتن  
 فعنه بخار اياها شاء وعندهما يصبر ثم اذا التقى نفسه في النار

فاقرن في المكروه الغصص بخلاف ما اذا قال له لتلقين نفسك  
 من راس جبل اولائك لا تقبلت بالستيف فالتقى بنفسه فمات  
 فعنه ابي حنيفة رحمه الله عليه وبني سنة القتل المشقة انتهى و  
 نظير القاعدة الرابعة قاعدة حاشية وبني در المعاصي اولى من طلب  
 المصالح فاذا عارض مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالبا  
 لان اعتناء الشارع بالمنفعة استند من اعتناءه بالمأمورات  
 ولذا قال عليه السلام اذا امرتكم بشئ فالتوا منه ما استطعتم  
 واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه وروى في الكشف حديثا لشرك ذرة  
 مما نهى الله افضل من عبادة الثقلين ومن ثمة جاز ترك الواجب  
 دفعا للمشقة ولم يباح في الاقدام على المنهيات خصوصا الكاثير  
 ومن ذلك ما ذكره البرازية في فتاويه ومن لم يجد سعة ترك  
 الاستنجاء ولو على سطر من لان الشئ راجح على الامر حتى السجود  
 الشئ الا زمان ولم يقض الامر الكبرار انتهى والمراد اذا وجب عليها  
 الغسل ولم يجد سعة من الرجال توخر الرجل اذا لم يجد سعة  
 من الرجال لا يؤخر ويغتسل وفي الاستنجاء اذا لم يجد سعة فليتركه  
 والفرق ان النجاسة الحكمية اقوى والمراد بين النساء كالرجل  
 بين الرجال كذا في شرح النفاية ومن فروع ذلك المبالغة  
 في المضمضة والاستنشاق مسنونة ومكره للعائم وتخليل الشعر  
 سنة في الطهارة وكبره للمحرم وقد تراعى المصلحة لغلبتها على



على المفسدة فمن ذلك الصلوة مع اقبال الشيطان من شروطينها  
 من الطهارة او السجدة او الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة  
 لما فيه من الاقلال لكمال الله تعالى في ان لا يباحي الا على احوال  
 ومتى تغذر شئ من ذلك جازت الصلوة بدونه تغذيا لمصلحة  
 الصلوة على هذه المفسدة ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن  
 جلب مصلحة تربوا عليه جاز كالكذب للاصلاح بين الناس  
 وعلى الرواية لا صلاحها وبهذا النوع راجع الى ارتكاب حقت  
 المفسدين في الحقيقة  
 تنزل منزلة الصلوة ورة عامة كانت او فاسدة ولهذا جرت  
 الاجارة على خلاف العيائس للمحاجة ولذا قلنا لا يجوز اجارة بيد  
 مباح بيت لا كما جرت المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا خلت  
 فنان الدرك جواز على خلاف العيائس ومن ذلك جواز التمسك  
 على خلاف العيائس كونه بيع المعدوم دفعا لحاجة المعائيس  
 جواز الاستفلاء بغيره وتحول احوالهم مع جهالة مكنته فيها وما يستعمل  
 من ما فيها وشبهة السقاء الاقضاء بصحبة بيع الوفايين كثر  
 الدين على اهل تجارا وبهذا مبصرة ما قد سمعنا مع الامانة والفتنة  
 بسمونة الرهن المعار وبهذا سماء به في الملتقط وقد ذكرناه  
 في شرح الكثرة من باب خيار الشرط وفي القنية والبقية  
 يجوز للمحتاج الاستفراء من النجاستي

العادة محكمة واصلها قول مسلم بن الحجاج رحمه الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا  
 فهو عند الله حسن قال العلامة لم اجده مرفوعا في شئ من كتب  
 الحديث اصلا ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف وتناول  
 وانما هو من قول عبد الله بن مسعود موقوف عليه رحمه الله الامام احمد  
 رضي الله عنهم في مسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف يرجع  
 اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا في الاصول  
 في باب ما تنكر به الحقيقة تنكر الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة  
 بهذا ذكر في الاسلام فاضل في غطف العادة على الاستعمال فقل  
 بما استراد فان قيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضع  
 الاسمي الى معناه المجازي شرا عا وعلية استعماله ومن العادة  
 نقل الى معناه المجازي عرفا وتامه في الكشف الكبير وذكر السند  
 في نسخ المعنى العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور  
 المكثرة المعقولة عند الطباع السليمة وهي انواع ثلاثة العرفية العامة  
 كوضع القدم والعقبة انما هي اصطلاح كل طائفة مخصوصة كالترفع  
 للنخلة والفرق والجمع والنقص للنظار والعرفية الشريعة كالصلوة  
 والزكاة وحج ركعت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فمما فرغ  
 على هذه القاعدة قد اجازي الاصح انه ما بعدة الناس جازيا  
 وقوع البعير الكثير في البئر الاصح ان الكثير لا يستكنه الناس  
 حد الماء الكثير للملح بالجواز الاصح تفويضا الى راي المبني به لا التقدير



بشئ من العشر في العشرة وكونه الحيف والنفس قالوا  
 لو زاد الدم على الكثرة الحيف والنفس تزداد الى ايام عاداتها ومن كثر  
 العمل المفيد للصلوة مفضول الى العرف لو كان بحيث لو راه راي  
 بظن انه خارج الصلوة ومن تناول النار الساكنة وفي اجارة الظلم  
 وفيما لا يرضى فيه من الاموال الربوية لعينه في العرف في كونه  
 كجلا او زينا واما المخصوص على كماله او ربه فلا اعتبار بالعرف  
 عند ابي حنيفة رحمه ومحمد رحمه خلافا لابي يوسف وقواه في فتح القدر  
 من باب الربا ولا خصوصية للربا واما العرف غير معتبر  
 في المخصوص عليه قال في الظهيرة من الصلوة وكان محمد بن الفضل  
 يقول السترة الى موضع نبات الشجر من العانة ليست بعورة للفاعل  
 الحال في الابداء عن ذلك الموضع عند الاترار وفي الشجر عن العادة  
 الظاهرة نوع خرج وهذا ضعيف وبعبارة التعليل بخلاف  
 النفس لا يعتبر انتهى بلفظ وفي صوم يوم الناف فلا يكره لمن له  
 عادة وكذا صوم يومين قبل والمذهب عدم كراهية صوم بيته  
 النفل مطلقا قبول السدية للقاضي ممن له عادة بالاهل  
 له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها بركة الرزق  
 والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلا مسرعة الاذن  
 الفاظ الدافقين تبني على عروفتهم كما في وقف فتح القدر وكذا  
 لفظ الناذر والموصى والمكلف وكذا الاقارب برتبتي عليه لا ينفوا

نذكر وسببا في مسائل الايمان وتعلق بهذه القاعدة مباحث  
 بما ذاتت العادة وفي ذلك شروع الاقول العادة في باب  
 الحيف اختلف فيها فعند ابي حنيفة رحمه ومحمد لا تثبت الا لمسته  
 وعند ابي يوسف رحمه تثبت بكرة واحدة قالوا وعليه الفتوى  
 وبخلاف في الاصلية او في الجعية او فيها مستوفى في المحل  
 وغيره الثاني في تعليم الكلب الصائد بترك اكل الصيد بان يصبر النمر  
 عادة له وذلك بتركه للاكل ثلاث مرات الثالثة لم اربا ذاتت  
 العادة بالابداء للقاضي المقتضية للقبول انما تعتبر  
 العادة اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا في البيع لوباع بديار  
 او دمانير وكانا في بلد اختلف فيها التقود مع الاختلاف في المايعة  
 والرواج الضمير البيع الى الاغلب قال في السداية لانه هو المتعارف  
 فيصرف المطلق اليه لوباع لتاجر في السوق شيئا بمنزلة ولم  
 يحول ولا تاويل وكان المسافر فيها بينهم ان البائع يمسك  
 كل جمعة قد راى معلوما الضمير اليه بلا بيان قالوا لان المعروف  
 كالمسروط ولكن اذا عاب المشترى توليه ولم يمسك القبط للمشتري  
 بل يكون للمشتري الخيار لمن يمسك منه واشبهوا على انه يبيع مراكبة  
 بلا بيان ككونه مالا بالعقد ذكره الزيلعي في التولية  
 في استجار الكاتب قالوا الجعية عليه وانجاط قالوا الحسيط والارفة  
 عليه مالا يعرف وينبغي ان يكون الكحل على الاحمال للعرف ومن يبا



القبيل طعام العبد فانه على المستاجر بخلاف علف الدابة فانه  
على الموجه حتى لو شرط على المستاجر نفسه كما في البرازية بخلاف  
استيجار الطير لطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للمعير  
وتفرض على ان علف الدابة على مالكها دون المستاجر ان المستاجر  
لو تركها بل علف حتى ماتت جو عالم يصنم كما في البرازية ما في  
وقف القبة بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق  
وبقي منه ثلثة او دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ بغرض  
الدفع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن  
ياخذون من غير صريح الاذن في ذلك فذلك انتهى  
البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم العاشوراء وشهر رمضان  
في دروس الفقه لم اربها بدرجة في كلامهم والمستند على جهين  
فان كانت سنة وطه لم يسقط من المعلوم شئ والا فيسفي ان تلحق  
بطالة لقاضي وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال  
في نوم بطالة فقال في المحيط انه يمسك يوم البطالة لانه يستريح  
ليوم الثاني وقيل لا ياخذ انتهى وفي المنية القاضي يستريح الكفاية  
من بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره في منظومة ابن  
وهبان وقال انه الاظهر فنسفي ان يكون كذلك في المدارس  
لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للمطالعة والتجرب  
عند ذي الهمة ولكن نعارض الفقهاء في زماننا بطالة طويلة

ما في الشبهة قال ابو النسيب  
من اذ احب من طلبة العلم  
في يوم لا درس فيه ارجو  
ان يكون غداً ان يشي  
القدر من انفسه في  
بعضنا على راحة يوم  
هذا اذا شئت بالواقف ان  
يادوم المدرس سوى ايام  
الاعتذار والاحتفاء  
كذا درجاً بوجه  
المعينة كل يوم سواء  
كان يوم الدرس  
او يوم التعطيل  
ليقتدر بكل يوم  
لا جازم

ادت الى ان صار الغالب البطالة وايام التدريس قليل وبعض  
المدرسين يتقدم في اخذ المعلوم على غير محنتها بان المدرس  
من الشعاير مستدلاً بما في محاوي العتسي مع ان ما في محاوي  
انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد  
كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تعطل اذا غاب المدرس  
بحيث يقفل اصلاً بخلاف المسجد فانه لا يعطل لغية المدرس  
نقل في القينة ان الامام للمسجد يساج له في كل شهر اسبوعاً للامانة  
او لزيادة ابله وعبارته في باب الامامة امام بترك الامامة  
لزيادة اقربائه في الرسايق اسبوعاً او نحوه او لمصلحة او لاستراحة  
لاباس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى المدارس  
الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم اذ الواقف فيها بل يدرس فيها  
علم الحديث الذي به معرفة المصطلح كتحضر ابن الصلاح او يقر من الحديث  
كالبحار والمسلم وكوفها ويحكم على ما في الحديث من فقه وغريب  
ولغة ومشكل واختلف كما هو عرف الناس الان قال اجمال  
الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رتبته في شرط واقفها  
قال وقد سال شيخ الاسلام ابو الفضل ابن حجر شيخه حافظ الفضل  
العراقي عن ذلك فاجاب بان الظاهر اتباع شرط الواقفين  
فانهم يختلفون في الشرط وكذلك اصطلاح كل بلد فان اهل  
الشام يلقون دروس الحديث كالسمع ويحكم في بعض الاوقات



بخلاف المصبر بين فان العادة حبرى بينهم في هذه الاعصار  
 باجمع بين الامر من حجب ما بقدر فيها من كبريت في تقاض  
 العرف مع الشرح فاذا تعارضوا قدم عرف الاستعمال خصوصاً الايمان  
 فاذا حلف لا يكس على الفراش وعلى البساط او لا ينطى بالسراج  
 لم يحث بكس على الارض ولا بالاستفاد بالشمس وان ساء الله  
 تعالى فاشا وسمى الشمس سراجاً ولو حلف لا ياكل لحماً لا يحث باكل لحم السمك  
 وان ساء الله تعالى كما ولو حلف لا يركب دابة فركب كما فركب لم يحث  
 وان ساء الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس  
 تحت السماء لم يحث وان ساء الله تعالى سقف الا في مسائل فقدم  
 على العرف الاولى لو حلف لا يصلح لم يحث بصلوة اجنزة كما عاتمة الكتب  
 الثانية لو حلف لا يصوم لم يحث بمطلق الامساك وانما يحث بصوم  
 ساعته بعد غروب من اهلها الثالث حلف لا ينكح فلانه يحث  
 بالعقد لانه النكاح شرعاً لا بالوطى كما في كشف الاسرار بخلاف  
 لا ينكح زوجة فانه للوطى الرابعة لو قال له رأت الهلال فانت  
 طالق فقلت من غير روية فيه يغيب ان يقع تكون استعمال الرواية  
 في معنى العلم في قوله عليه السلام صوموا الروية فلو كان الشرح  
 يقتضى المحض واللفظ يقتضى العموم اعتبرنا خصوص الشرح قالوا  
 لو اوصى لا قاربه لا يدخل الوارث اعتباراً المحض الشرح ولا  
 ولا يدخل الوالدان والولد للعرف فمرعان محرران لم اربها

الان مصبر بما حلف لا ياكل لحماً لم يحث باكل الميتة الثانية حلف  
 لا يطأ لم يحث في الوطى في الدبر لو حلف لا يشرب ماء فشرب  
 ماء تغيرت بغيره فالعبرة للغالب كما هو جوابه في الرضاع  
 في تعارض من العرف مع اللغة مسترح الزمعي ونسبه  
 بان الايمان مبني على العرف لا على اتفاق اللغوية وعليها فروع  
 لو حلف لا ياكل اجنبية حث بما يعينه اهل بلدة ففي العائنة  
 لا يحث الا بجنبة البه في طبرستان يفرق الى جنبة الارز وفي زيد  
 الى جنبة الذرة والذخن ولو اكل محالف خلاف ما عندهم من اجنبية  
 لم يحث ولا يحث باكل القطائف الا بالنية الشواء والبطيخ  
 على اللحم فلا يحث في البازنجان والجزر السنوي فلا يحث بالمرورة  
 في الطبخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا  
 بقطعة باله الراس ما يباع في منصره فلا يحث الا بالراس  
 الغنم حلف لا يدخل بيتاً فدخل بغيره او كنيسة او بيت نار او الكعبة  
 لم يحث خرج عن بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف  
 لا ياكل لحماً حث باكل مختار والادنى على ما في الكثرة ولكن السنوي  
 على خلافه وجواب الزمعي بانه عرف على فلا يصلح حثه بخلاف  
 العرف للفظي فقد رده في نسخ العقد يقولهم في الاصول احقق  
 نترك بدلالة العادة او ليست العادة الاغصه فاعلمنا انتهى الثانية  
 حلف لا يركب حيواناً لم يحث بالركوب على السنان لشا وللفظ

فان شئنا في المسائل  
 المتضمنة من القواعد الصغرى في شرح الاسلام  
 ابن عبد السلام وقال لفظت عند الشرح  
 حاله في قوله تعالى في العرف  
 الوضع وعرف الايمان في قوله  
 ابو حنيفة رحمه الله في قوله  
 الشافعي رحمه الله في قوله  
 رابعا السلام ولم يروا الحكم وجواب  
 ان قولنا انما حث بما يعينه اهل بلدة  
 حاشيت فعل البعض الى القول  
 كقولنا انما حث بما يعينه اهل بلدة  
 نقول مناه فان نقولنا انما حث  
 نقول مناه والسبب في ذلك  
 الشافعي رحمه الله في قوله  
 فان حث بما يعينه اهل بلدة  
 لما ذكره فانه حث بما يعينه اهل بلدة  
 رويها وبها واحدة لا يثبت  
 السبب ما وجد في قوله والسبب  
 يوجب حث من حث بما يعينه اهل بلدة  
 واما ما في قوله في قوله  
 وعلى من يجهل من غير تحقيق  
 ولا ينسبه وقال حث بما يعينه اهل بلدة  
 في الخبر حلف لا يركب حيواناً  
 كما بالكونه وكان سبباً ولم يرد  
 حث لانه عارضة عن الكثرة  
 ذلك الوقت بالكونه في قوله  
 ولو لم يرد في قوله حث بما يعينه اهل بلدة  
 السبب لانه حث بما يعينه اهل بلدة  
 بعبارة اخرى



والعرف العلي وهو انه لا يتركب عادة لا يصح مقيد ذكره الزلي  
 بخلاف لا يتركب واية كما قد مناه وقد استمر على ما مضى  
 وقد علمت ردة لكن لم يجب ابن الهمام عن هذا الضعف الثالثة حلف  
 لا يهدم بينا حيث يهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يهدم بينا وقرن  
 الزلي على بينهما بما كان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول والوضع  
 هذا المسك لم ينعج بناء الايمان على العرف الا عند تقدير العمل بحقيقته  
 اللغوية الرابعة حلف لا ياكل كحاشيت باكل الكبد والكشرش على ما في  
 الكثر مع انه لا يسمى الحما عرفا ولذا قال في المحيط انه انما يحث على عادة  
 اهل الكوفة واما في عرفنا فلا يحث لانه لا بعد لما انتهى وهو حسن جدا  
 ومن هنا واستدل علم ان العجمي عنده عرفه قطعاً ومن هنا قال  
 الزلي في قول الكثر والواقف على السطح داخل ان المختار ان لا يحث  
 في العجم لانه لا يسمى داخل عندهم  
 العادة  
 المطردة بل تنزل من شرطه الشرط قال في اجارة الظهيرة والمعروف  
 عرفا كالمشروط مشروطا انتهى وقال في الاجارة لو وقع ثوبا في  
 ليخطيه او الى صناع ليصبغه لم يمتد له الحبر انما اختلفا في الاجر  
 وعدمه وقد جرت عادته بالعلم بالاجرة فهل تنزل من شرطه  
 الشرط الاجرة فيه اختلف وقال الامام الاطهر رحمه الله  
 لا حبر له وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصانع حرفا في معاملة  
 له فلا حبر والا لا وقال محمد بن الحسن اذا كان الصانع معسرا

بهمزة الضميمة بالاحسب وقيام حاله بما كان القول قوله والآخرة  
 اعتبارا للظاهر المعناد قال الزلي في الفتوى على قول محمد بن الحسن  
 انتهى ولا خصوصية لصانع بل كل صانع لضرب نفسه للعلم باخر فان الشك  
 كالمشروط ومن هذا القبيل نزول الحان ودخول الحمام والله لال  
 كما في البرازية ومن هذا القبيل المعنى للاستفلال كذا في الملتقط ولذا  
 قالوا المعروف كالمشروط فاعلى المعنى به صارت عادته  
 كالمشروط مشروطا وهذا مستلزم لم ار لها الا ان يصح ما يمكن تخبرها  
 على ان المعروف كالمشروط وفي البرازية المشروط وعرفا كالمشروط  
 مشروطا لو جرت عادة المقصر من بره ان يده ما اقتصر بل يحرم  
 اقصر منه تنزيلا لعادة من شرطه لو بارز كافر مستلما  
 واطردت العادة بالامان للكاتب بل يكون من شرطه اشتراط الامان  
 له فحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه وجب ما ليف هذا المحل ورد على  
 سवाल فبين اجر مطبخ الطبخ السكر وفيه فخر اذن للمشاجر  
 في استعماله فلففت وقد جرى العرف في المطابخ بعضها على المشاجر  
 فاجبت بان المعروف كالمشروط فصار كانه صرح بها نهائيا  
 والعارية اذا شرط فيها الضمان على المستعير فمضمونة عنده  
 في رواية ذكره الزلي وفي العارية وجزم به في الجبسة ولم  
 يفل في رواية لكن نقل بعده فزع في البرازية عن الينابيع ثم قال  
 اما الوديقه والعين الموحدة فلا ضمان كمال انتهى ولكن

فندم على قاعدة المشروط العادة  
 على المشروط مشروطا  
 على المشروط مشروطا  
 على المشروط مشروطا



في البرازية قال عس في هذا على انه ان ضلع فانا ضامن له فاعاره  
 لم يضمن انتهى وما يقع على ان المعروف كالمشروط و لو جهز الالب  
 بنيت جهازا و دفعه لها ثم ادعى انه عارية ولا بنية فغيره اختلاف  
 والمخبر للفقهاء انه ان كان العرف مستمرا ان الالب يدفع ذلك  
 اجماعا ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشتملا كقول  
 للالب كذا في شئ من مملوكة ابن وبهان وقال قاضي خان وعند  
 ان الالب ان كان من كرام الناس واشرفهم لم يقبل قوله وان كان  
 من اواسط الناس كان القول قول انتهى وفي الكبرى للخاص  
 ان القول للزوجة بعد موتها وعلى الالب البينة لان الظاهر  
 شاهد للزوج كمن دفع ثوبا الى فضاء ليقتصره ولم يذكر الالب  
 فانه يحل على الابارة يشهدا بالظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنظور  
 اليه العرف فالقول المقتضى به نظره الى عرف بلد بها وقاضي خان نظره  
 الى حال الالب في العرف وما في الكبرى نظر الى مطلق العرف من ان  
 انما جهر ملكا وفي الملتقط من السوء وعن ابى القاسم الصفار  
 الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب احمال  
 في الاسواق لا يجب الاستئصال وان كان الغالب احرام في وقت  
 او كان الرجل يأخذ المال من حيث وجد ولا يباقي في احرام  
 واحمال فالاستئصال عنه حسن انتهى وفيه ايضا ان دخول البهروسة  
 والاكاف في بيع احكامه على العرف وفيه ايضا ان حمل الاجرة

قال شيخنا لا ينبغي ان يكون ان ينسب  
 منه اصله لان ما يشترط في انضام  
 على سبيل راجح انضام مع  
 الشافعي في انضام انضام  
 في اخذ قوله وان قال صاحب  
 في اخذ قوله في اخذ قوله  
 الباع في اخذ قوله في العارية  
 والابارة لا انضام اجماعا  
 فقوله لا يفتقر الى عموم  
 وسئل قال في الشافعي  
 ومع ذلك لا يشترط في انضام  
 فقال لو لم يشترط في انضام  
 وانما انضام ان لا يفتقر  
 ونقل عن الشافعي ما ذكر  
 عن السبابة ايضا وفيه  
 والشافعي لا يفتقر الى انضام  
 ففي كل وقت لا يجب  
 ونحوه من ان يفتقر  
 الزوايا في اخذ قوله  
 على تقدير الضيق  
 بالشرط وانما في عدم  
 جميع المتن والشرع  
 بما ذكره في قوله  
 لا يجوز ان يكون المستعينة  
 في قوله ان يكون المستعينة  
 فاما ما يجب في عدم مع  
 فاما عندنا ومثله في اخذ قوله  
 المستعينة في اخذ قوله

الاحمال الى داخل الباب مبني على التعارف ذكره في الابارة وفي اجارة  
 مبني على المقتضى دفع غلامه الى حاكم مدة معلومة لتعليمه ج ولم يشترط  
 الالب على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من  
 الاستاذ بنظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف  
 يشهد للاستاذ بحكم باجر مثله تعليم ذلك العمل على المولى وان كان  
 يشهد للمولى فبالجبر مثل الغلام على الاستاذ وكذا لو دفع ابنه  
 انتهى وما ينفوه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استأجر واثارا  
 ذكره الباقون فان الالبرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية  
 وتامة في مبنية المقتضى وفيها لو دفع غلاما الى حاكم يشترط بالصف  
 جوزه ومثله بخاري وابو الليث وغيره للعرف انتهى  
 العرف الذي يحمل عليه الالفاظ اتمها هو المتعارف السابق دون المتأخر  
 ولذا يقولون لا غشيرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاش  
 ولم يعتبر في الطبق فبقي على عموم ولا يختص العرف وفي اخر المبسوط  
 اذا اراد الرجل ان يغيب خلفته امراته فقال كل عارية اشهر بها فني  
 حرة وهو يعني كل سفينة عارية علمت نية ولا يقع عليه العشق  
 قال الله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام والمراد السفن  
 فاذا نوى ذلك علمت نية لانه طالما في هذا الاستخلاف ونية المعلوم  
 فيما يكلف عليه معتبرة وان خلفته بطلاق كل امرأة اتزوجها عليك فليقبل  
 كل امرأة اتزوجها عليك فني طلق وهو يبنى كل امرأة على رقبته

قال في جامع الفقهاء  
 وادعى من اهل السوق  
 عارضا فلا يجر  
 على وضع اهل  
 السوق  
 وان ذكر بعضهم  
 انهم لا يجر

كل من يفتقر الى انضام  
 العرف بان يكون المستعينة  
 عارضا فلا يجر  
 لانه لا يفتقر الى انضام

انما هو على رقبته



عقل  
اقول يا وجه هذا الاسد رك كمالا يخفى والى  
فاندى قالوا فى الايام المتعدين بزبان والى  
ولا يلزم اعلامه بعد ذلك لانه لا يلزم اعلام  
الغنى او العلم الشمل ليعين اصله لان المحفوظ  
عليه اعلام الوالى الذى حفظه لا اعلام كل واحد  
بهنا عرف مقبلة متقدم ولا متأخر وانما هو  
من قبيل تقنين المصلحة بالنظر الى مقصود المستعمل  
لولا ان هو كان رادة

فعل نيته لانه يؤدى حقيقته كلامه واما الاقترار فهو اخبار عن وجوب  
سابق ورتبا تقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا لو انت  
بدراهم ثم فسر بانها زيوفا وبنها بجه يصدق ان وصل  
وان اقربا بلف من مثنى متلء او فرض لم يصدق عند الامام رحمه  
اذا قال هي زيوفا وصل او فضل وصدقاها ان وصل وان  
اقربا بلف غضبا او ودية ثم قال هي زيوفا صدقا مطلقا وكذا  
الدعوى لانك على العادة لان الدعوى والاقترار اخبارا  
تقدم فلا يقبده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه بأشهره  
للحال فقبده العرف قال في البرازية من الدعوى مضربا الى الملاشى  
اذا كانت النقود في البند مختلفة احدا روج لا تصح الدعوى عالم  
يبين وكذا لو اقر بعشرة ومانه حرم وفي البلاد نفق ومختلفة  
في حرم لا تصح بلا بيان بخلاف البيع فانه يصرف الى الاروج وقد اوج  
سغا الكلام في ذلك في شرح الكنت من اول البيع ويمكن ان يخرج  
عليها سئلان احدهما سئل البطالة في المدارس فاذا استمر فيها  
في اشهر مخصوصة محل عليها ما وفق بعد الاما وفق قبلها الثانية  
اذا اشترط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذ ذاك متافعا ثم صار  
الان خفيا لا قاضى غيره الابانة بل يكون النظر له لانه احكام اول لانه  
متأخره فلا يحمل المتقدم عليه مقتضى الفاعلة الثاني وقالوا في الايمان  
وقالوا لو خلفه والى بلده ليعلمته بخل واعر دخل السيرة بطلت

وإذا كان كذلك  
فإنه لا يكون  
الشيء في ذاته  
مستقلاً عن  
الشيء الآخر  
فإنه لا يكون  
الشيء في ذاته  
مستقلاً عن  
الشيء الآخر

الحسين

السهم بعزل الوالي فلا يثبت اذا يعلم الوالي الثاني ولم ار الان حكم  
 ما اذا حلف متى راي منكر رفعه الى القاضي بل يتعين القاضي فبالسهم  
 ومن هذا النوع لو وقف ببلد على اكرام الغيبة وشروط النقل للقاضي  
 بل ينصف الى قاضي اكرام او قاضي البلد الموقوفة او قاضي بلد الوقف  
 ينبغي ان يستخرج منه سند مالو كان السهم في بلد وماله في بلد اخر  
 فعمل النظر عليه لقاضي بلد السهم او لقاضي بلد ماله عو ابلا وقل فينبغي  
 ان يكون النظر لقاضي اكرام ويمكن ان يقال ان الخارج كونه النظر  
 لقاضي البلد الموقوفة لانه اعرف بمساكنها فالظاهر ان الوقف  
 مقصده وبه تحصل المصلحة وقد خلعوا فيما اذا كان العقار لاني في ولاية  
 القاضي وتمازعا فيه عند قاضي اكرام فمنهم من لم يمتنع قضاؤه ومنهم  
 من ينظر الى الداعي والستارف وخلف النسخ في هذه المسئلة  
 بل المعبر في بناء الاحكام العرف العام او مطلق العرف ولو كان هذا  
 المذهب الاول قال في البزازية مغرا الى الامام البخاري الذي يشتم  
 الفقه الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقبل يثبت انتهى ويترفع  
 على ذلك لو استقرض الفوا والساجر المقرض كحفظ امراة او ملعقة  
 كل سنة عشرة وقيمتها لا تزيد على الاربعة ففيها ثلاثة اقوال صحيحة  
 الاجارة بلا كراهية اعتبار العرف خواص بخاري والصحة مع الكراهية  
 للاختلاف والفساد لان صحة الحجج الاجارة بالتعارف العام  
 ولم يوجد وقد افتى الاكابر بفسادها وفي القينة من باب استنجار

اقول بل لا راجع اعتبار العرف  
كما هو مقتضى القاعدة التي ينبغي  
وعقل منها لكن كون النظر  
اصلا وتعيين ان يقب  
واما فانظر ان يقب  
فاخرج الى النظر من البلد  
الموقوف والمصطفى  
فكون النظر محال واما  
فكون فاضى الموقوف  
اعرف بمصدا ايضا  
فانما اراده



المستقرض التعارف الذي ثبت بالاحكام لا يثبت بتعارف  
 اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض وان كان ثبت  
 لكن احدهم بعض اهل تجاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا  
 الشيء لم يعبر فيه غايتهم بل تعارف حواصمهم فلا يثبت التعارف  
 بهذا القدر قال رضي الله عنه وهو الصواب انتهى وذكر فيها من  
 كتاب الكرامية قبل التخرى لو تواضع اهل بلدة على زيادة في سجناتهم  
 التي يوزن بها الدرهم والبرسم على مخالفة سائر البلد ليس  
 لهم ذلك انتهى وفي اجارة البرازية وفي اجارة الاصل استخرجوه  
 ليجل طعامه بغير منة فالاجارة فاسدة ويجب احوال المثل لا يتجاوز  
 به المسمى وكذا لو دفع الى حائك غزلا على ان يسجد بالثلث ومشتاج  
 بلح زحمه وخوارزم اقنوا بوجاز اجارة الحائك للعرف ووجه افنى  
 ابو على المشفى ايضا والفتوى على جواب الكتاب لانه مضمون عليه  
 فيلزم ابطال النص وفيها من البيع الفاسد في الكلام على بيع  
 الوفاء في القول السادس من امة صحيح قال كاجة الناس فرارا  
 من التراب فيلج اعناده والدين والاجارة وهي لا تنفع في الكرم ونجاس  
 اعناده والاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار فاضطر والى  
 بيعها وفاء وماضى على الناس امر الا الشئ حكما فاحتمل  
 ان المدين بغير عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افنى كثر من المشتاج اعتبار  
 فاقول على اعتباره ينبغي ان يعفى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة

جميع ما كان من سائر  
 حكامهم من سائر  
 اهل البلدة قد اتفقوا على  
 وزن درهم من الدراهم  
 درهمين من الدراهم  
 وكان يبردا لانه في  
 من وزن القاشي ادم  
 السطاحات في

من خلوة الحوانيت لازم وبصير تخلو في الحانوت خاله  
 فلا يملك صاحب الحانوت احدها عنها ولا اجارتهما لغيره  
 ولو كانت وقف وقد وقع في حوانيت يحملون بالغورية ان السطاح  
 الغوري لما ابتاعه سكتها للتجارة باخلو وجعل لكل حانوت قدرا  
 اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا القول على اعتبار  
 العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالاعتبار بالنزول عن  
 الوطائف باليعطى لصاحبها او تعارفوا ذلك فيسبغ الجواز وان  
 لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك  
 ولا طول ولا قوة الا بانه على العظم وقد اعتبره وبعرف  
 القاهرة في مسائل ما في نسخ العذر من دخول السلم  
 في بيت البيع بالاعتبار دون غير بالان يكونهم طبقات  
 لا ينتفع بها الا به وقد تمت القواعد الكلية وبهيست لا يؤا  
 الابالية الامور بمقاصد ما اليقين لا يزول  
 بالشك المشقة تجلب التيسير الضرر يزال  
 العادة محكمة والان يشع في النوع الثاني من القواعد في قواعد  
 كلية تتخرج عليها ما لا يخرج من الصور كجذبة الاجتهاد لا ينقض  
 بالاجتهاد وليسها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه وخالفه  
 عمر فيها ولم ينقض حكمه وعلته بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى  
 من الاول وانه يؤدي الى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة

ط  
 وفي اثنان المص  
 ان العرف بالاعتبار  
 عن الوطائف ليس  
 المستوي كما قال  
 بمقاصد ما اذا اختلف  
 فقال لا حول ولا قوة الا بالله  
 فليبرج اليه



وبذا من قوله في الهداية لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول  
وقد ترجح الاول باقتضال القضاء فلا ينتقض ما يوردونه انتهى لانه  
يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغيره سبق  
مع ماوردوه في العناية على قوله ان الاول ترجح باقتضال القضاء  
بانه ترجح للاصل بغيره لان الاصل في القضاء راي المجتهد فكيف  
ينرجح بالقضاء وان اجاب عنه بان الفرض يتخرج اصله من حيث  
بقائه لا من حيث انه منه فالشك ان اذا نشأ وبان في القوة وكان  
لاحد بها فانه يرجح على الاخرى الى اخره ومن فروع ذلك  
لو تغير اجتهاده في قبله عمل بالثاني حتى لو سئل اربع ركعات  
لاربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو سئل ركعة  
بالخبر الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى الاولى وقديناه في  
الشرح وذكر فيه اختلافا في الخلاصة منهم من قال لا يستقبل منهم  
من قال يستقبل انتهى لو حكم القاضي بروتها مدة الفاسق  
ثم تاب واعاد ولم تقبل وعلم بعضهم بان قبول شهادته بعد  
التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد وهو مسند كما في الخلاصة  
من روت سنننا دية لعلمهم انهم رآلت ثم اعادوا في تلك الحال ورواه  
لم تقبل الا في اربعة القسبي والعسبي والكافر قال لا ينعى انتهى  
لو كان لرجل ثوبان احد باجن فخرى وصلى باحدهما ثم وقع  
تخريه على طهارة الاخرى لم يغير الثاني وعلى هذا مسئلة

وبانه ان اصله من حيث  
فرضه الذي هو حكمه  
لانها من قبل ثبات الدوام  
بانه على ما عرفت في  
موقفه اجاب برب

كل ما خفف فيه القضاء نقضه  
وليس لنا في نقضه كمن لا يبين  
ان يكون عالما بوضع خلاف  
والاضواء وذكر في شرح  
الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا  
وقضى القوي ثم بان انه خلاف  
فدبره فقد وليس فيه  
نقضه وان ينقض كذا  
عند محمد وقال الثاني ليس  
به ان ينقض ايضا بانه

في حال  
الاجتهاد  
والا  
فانما  
هو في  
الاجتهاد  
والا  
فانما  
هو في  
الاجتهاد

في الشهادات شهدت طائفة بقتل يوم النحر مكية وحسري يوم  
بالكوفة لقنا فان قضى باحد بها قبل حضور الاخرى لم تغيب الثانية  
لاقتضال القضاء بها ومقتضى الاول انه لو تخرى وظن طهارة احد  
الاناس فاستغفر وركن الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتيمم ولكن  
بذا مبني على جواز التخرى في الاناس وفي شرح الجميع قبل التيمم  
لو كانا اناس بربهما ويستم اتفاقا انتهى لو حكم احكامك بشئ  
ثم تغير اجتهاده ولا ينتقض الاول ويحكم في المستقبل بما راد ثانيا  
حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينتقض وهو معنى قول  
اصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع اليك حاكم امضاء ان لم ينفذ  
الكتاب والسنن والاجماع وقد بينا شرط وط القضاء ومقتضى  
الامضاء في نسخ الكثرة وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني  
ثم اعلم ان بعضهم سثنى من هذه القاعدة اعني الاجتهاد ولا ينتقض  
بالاجتهاد مستلثان احدهما نقض القسم اذا ظهر فيها غيب فاش  
فانها وقعت باجتهاد فكيف تنقض بشرط وجواب ان نقضها لغو  
شرطها في الابتداء وهو المعاد له فظهر انها لم تكن صحيحة من الابتداء  
فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بعقود شرط فانه ينتقض قضاءه الثانية  
اذا راي الامام شيئا ثم مات او عزل فلثالث في تغييره حيث كان  
من امور العامة واجواب ان هذا حكم يدور مع المصلحة فاذا رايها  
الثاني وجبت اتباعها الاول كثر في زماننا وقيل

قال في الصحيح اذا كان بعض اركان  
عامة او بعضها  
فاقتضاهما ما يجب  
فان كان اكثر ما يجب  
كان الكل خيرا ليس  
بما كان كتاب لانه لا يعلق  
سواء في سنة القدر  
والدوام قبل يقول  
وان لان التمسك له  
كان اناس بربهما  
بنجم لا اتفاق في  
وعند ان في  
شما

عقد نقضه فانه اذا  
ليس لا اعلان بخبره ونقضه كل  
من يرفع بان فالف الكتاب  
والسنن والاجماع ويجب وبالقضاء  
في المجتهد فذكرنا في مسند  
لا بد نقضه ونقضه من غير  
فيه اختلاف بعد القضاء او يكون  
المسند بعد القضاء او يكون  
اختلاف في نقض القضاء قبل  
نقضه وقبل لا يقبل توقف  
على اصدار قاضي حجة فان  
ابعد مع وليس لا اعلان بخبره  
وان امضاء ليس لا اعلان  
فان القضاء باجتهاد على المفسد  
موقوف على القضاء برأيه



ان الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع  
 وكساح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجب فهل يمنع  
 النفس لو رفع الى اخر فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة  
 خاصة ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا يكون حكما  
 صحيحا مسكنا بذكره العادي في فصوله وتبعه في جامع الفضولين  
 والكروري في فتاويه البرازية والعلامة فاسم في فتاويه  
 من ان شرط نفاذ القضاء في المحنة ان يكون في حادثة  
 ودعوى فان فاست هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد  
 العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لوقضي شافعي بموجب  
 مع عقار لا يكون قضاء لاثبات شفعة للجار ولو كان القاضي فضا  
 لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى انما ما ذكره من الفروع و  
 مشي عليه ابن القيس واوضحه بامثلة لوقال الموثق  
 وحكم بموجب حكما صحيحا سنة فباشرة الشريعة فهل يكتب به فاست  
 مرارا بانه لا يكتب به ولا بد من بيان ملك الحادثة والدة عوى و  
 كيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادا ولو كتب في السجل  
 ثبت عندي باثبات الحوادث الحكمية بانه كذا البصير عالم بين  
 الامور على التفصيل ثم قال وكل انة لما استقصي قاضي غيبة  
 بخاري وكان يكتب الامام اكلوا في محاسنهم لا فاور واما  
 عليه جوبته في سجلات كتب سلك النسخة بعينها بجمع فقال الحكم  
 ان لا جوبته

من الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع وكساح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجب فهل يمنع النفس لو رفع الى اخر فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا يكون حكما صحيحا مسكنا بذكره العادي في فصوله وتبعه في جامع الفضولين والكروري في فتاويه البرازية والعلامة فاسم في فتاويه من ان شرط نفاذ القضاء في المحنة ان يكون في حادثة ودعوى فان فاست هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لوقضي شافعي بموجب مع عقار لا يكون قضاء لاثبات شفعة للجار ولو كان القاضي فضا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى انما ما ذكره من الفروع ومشى عليه ابن القيس واوضحه بامثلة لوقال الموثق وحكم بموجب حكما صحيحا سنة فباشرة الشريعة فهل يكتب به فاست مرارا بانه لا يكتب به ولا بد من بيان ملك الحادثة والدة عوى وكيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادا ولو كتب في السجل ثبت عندي باثبات الحوادث الحكمية بانه كذا البصير عالم بين الامور على التفصيل ثم قال وكل انة لما استقصي قاضي غيبة بخاري وكان يكتب الامام اكلوا في محاسنهم لا فاور واما عليه جوبته في سجلات كتب سلك النسخة بعينها بجمع فقال الحكم ان لا جوبته

لافتة ون الشهادة وبذلك القاضي على السعدى وقبل شين  
 ابو على الشفي وكان لا يكتب عليها فاما ان انت وامناك لا تنق  
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام ابى  
 شجاع قال كذا سائل في ذلك كمشايخنا حتى طالبهم بتفسير  
 الشهادة فلم يابوا بها حتى فحق عندي ان الصواب هو الاستفسار  
 انتهى وفي المحلة من كتاب المهنر والسجل الاصل في المهنر  
 والسجل ان يبلغ في الذكر والبيان بالصريح ولا يكتب بالجمال  
 حتى قبل لا يكتب في المحل ان يكتب صنف فلان واحضر معه فلانا فاد  
 هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضر  
 الى ان قال وكذا لا يكتب في ذكر قوله شاهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد  
 عالم بذكر عطف ودعوى للدعي هذا الى ان قال وكتب في السجل  
 حكم القاضي ونقطة الشهادة بينهما ولا يكتب باكتب ثبت عندي  
 على الوجه الذي ثبتت الحوادث الحكمية الى اخره وكل فيها  
 واقعة اكلوا في مع قاضي غيبة الى ان قال والمخير في هذا  
 الباب ان يكتب به في السجلات دون المهنر لان السجل لابرز  
 من مصدرا اخر فلا يكون في التدارك حرج انتهى  
 لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط  
 السابغ فان وقع التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بها صحيحا  
 وان لم يقع تنازع بينهما فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع

من الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع وكساح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجب فهل يمنع النفس لو رفع الى اخر فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا يكون حكما صحيحا مسكنا بذكره العادي في فصوله وتبعه في جامع الفضولين والكروري في فتاويه البرازية والعلامة فاسم في فتاويه من ان شرط نفاذ القضاء في المحنة ان يكون في حادثة ودعوى فان فاست هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لوقضي شافعي بموجب مع عقار لا يكون قضاء لاثبات شفعة للجار ولو كان القاضي فضا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى انما ما ذكره من الفروع ومشى عليه ابن القيس واوضحه بامثلة لوقال الموثق وحكم بموجب حكما صحيحا سنة فباشرة الشريعة فهل يكتب به فاست مرارا بانه لا يكتب به ولا بد من بيان ملك الحادثة والدة عوى وكيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادا ولو كتب في السجل ثبت عندي باثبات الحوادث الحكمية بانه كذا البصير عالم بين الامور على التفصيل ثم قال وكل انة لما استقصي قاضي غيبة بخاري وكان يكتب الامام اكلوا في محاسنهم لا فاور واما عليه جوبته في سجلات كتب سلك النسخة بعينها بجمع فقال الحكم ان لا جوبته

من الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع وكساح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجب فهل يمنع النفس لو رفع الى اخر فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا يكون حكما صحيحا مسكنا بذكره العادي في فصوله وتبعه في جامع الفضولين والكروري في فتاويه البرازية والعلامة فاسم في فتاويه من ان شرط نفاذ القضاء في المحنة ان يكون في حادثة ودعوى فان فاست هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لوقضي شافعي بموجب مع عقار لا يكون قضاء لاثبات شفعة للجار ولو كان القاضي فضا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى انما ما ذكره من الفروع ومشى عليه ابن القيس واوضحه بامثلة لوقال الموثق وحكم بموجب حكما صحيحا سنة فباشرة الشريعة فهل يكتب به فاست مرارا بانه لا يكتب به ولا بد من بيان ملك الحادثة والدة عوى وكيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادا ولو كتب في السجل ثبت عندي باثبات الحوادث الحكمية بانه كذا البصير عالم بين الامور على التفصيل ثم قال وكل انة لما استقصي قاضي غيبة بخاري وكان يكتب الامام اكلوا في محاسنهم لا فاور واما عليه جوبته في سجلات كتب سلك النسخة بعينها بجمع فقال الحكم ان لا جوبته



في الموجب الخاص من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي  
وعقب الدعوى شره وطلما كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره  
والا فلا فاذا اقر بوقف عقار عند القاضي بشرط فيه شره وطا  
ونبت ملكه لما وقف وسلم الى غيره ثم تنازعا عند قاض حسن في حكم  
بصفة الوقف ولزومه وموجب لا يكون حكما بالشرط فلو وقع الشئ  
في شئ من الشرط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مدعيه  
ولا يمنع حكم المحقق السابق اذ لم يحكم لمعالي الشره وطا انما حكم بمقتضى  
الوقف وما تضمنته من صفة الشره وطا فليس الشافعي الحكم باطلا باعضا  
اشترط الفقرة له او النظر والاستبدال الرابع ما بيناه في الشرح  
حكمها اذا حكم بقبول ضعيف في مذهبه او براوية مرجوع عنها وما اذا  
خالف مذهبه عما اذا ما سببا الحاشي مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى  
شئ مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعه  
مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد مسح  
في الخبر ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعه  
لانضا ط مذهبهم واشتهار با وكثرة اتباعهم السادس القضاء  
بكذا في شرط الوقف كشر الشارع مسح به في شرعي الجمع للمص  
وابن الملك وصرح السكي في فتاويه بان ما خالف شرط الوقف  
فهو مخالف للنس وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا  
او ظاهرا استثنى وبديل عليه قول اصحابنا كما في السداه اذ الحكم اذا كان

القضاء مخالف للاجماع كالفقهاء  
كل من منع الشافعي على قول  
ابن عثيمين لا ينفذ الا للجماع  
قد اجعوا على سوادهم  
روى عن علي بن ابي طالب  
عنه رواه في منتهى  
الشرع وغيره في منتهى  
روى عنه في منتهى  
الاجماع

فان انما نفي الحكم من الموقوفين من غير ما مل  
سواء في الكلام او لا فان اذادوا وضوحا عليه بان  
الموقوفين والاشياء التي فيها وقف في الغيب والتمسك  
ابيع وصرح في القرآن بين البيع والتمسك والتمسك  
في كلام القائلين بالاجماع

لا دليل

لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا دليل عليه وفي بعض  
نسخ القدرتي بان الى اخره وبديل عليه ايضا ما في التفسير  
والاولوية وغيرهما من ان القاضي اذا شره فشره للمصلحة  
بغير شره ط الواقع لم يحل ولا يحل للفراسش تناول المعلوم استثنى  
ومنه اعلم حرمة اعداء الوظائف واعداء المرتبات بالاولى  
وان فعل القاضي ان وافق الشئ نفذ والارادة عليه والقد اعلم  
اذا استمع احوال واحكام غلب احكام ومغنا  
ما اصنع محرم وبسج الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث  
اورده جماعة ما استمع احوال واحكام الاغلب احكام احوال قال  
العراقي لا اصل له في ضعفه السبقي فاشهره عبد الرزاق موقوف  
على ابن مسعود رضي الله عنه وذكره الترمذي شارح الكنتري في كتاب  
الصبر مرفوعا ما اذا تعارض دليلان احدهما  
يقضي المحرم والاخره الاباحة قدم المحرم وعلة الاصوليون بتفصيل  
النسخ لانه لو قدم المبيع لرغم كذا النسخ لان الاصل في الاشياء  
الاباحة فاذا جعل المبيع متنازعا كان المحرم متنازعا للاباحة الاصلية  
ثم تبعية منسوخا بالمبيع ولو جعل المحرم متنازعا كان متنازعا بالمبيع وهو  
لم ينسخ شيئا لكونه على الوقف الاصل وفي الخبر رقدم المحرم تقديرا  
للمنسخ واقبها وعدا وضحا في شرح المنار في كتاب الغارض  
ومن ثم قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن اجمع بين الاختين بملك

موقوف على امرات  
الواقف بخلاف ما في  
الواقف على امرات  
الواقف على امرات  
الواقف على امرات

ما اذا تعارض دليلان احدهما  
يقضي المحرم والاخره الاباحة  
قدم المحرم وعلة الاصوليون  
بتفصيل النسخ لانه لو قدم  
المبيع لرغم كذا النسخ لان  
الاصل في الاشياء الاباحة  
الاصلية ثم تبعية منسوخا  
بالمبيع ولو جعل المحرم  
متنازعا كان متنازعا بالمبيع  
وهو لم ينسخ شيئا لكونه على  
الوقف الاصل وفي الخبر رقدم  
المحرم تقديرا للمنسخ واقبها  
وعدا وضحا في شرح المنار في  
كتاب الغارض



البهمن اقلتها اية وحسب متمما اية فالجهرم است البناء وذكر بعضهم ان من  
 هذا النوع حديث لك من الجاهل ما فوق الازار وحديث اصنعوا كل  
 شئ الا الوطى فان الاول يقتضى جهرم ما بين السرة والركبة والثاني  
 يقتضى اياه ما عدا الوطى فرج التحريم احتياطا وهو قول ابى يوسف  
 وابى يوسف وما لك والشافعي وضئ محمد رحمهم الله شغل الدم وبه  
 قال امام احمد رحمه الله علما بالثاني لو اشبه محرم باجنيت  
 المحصور لم يخل كما قد تناه في قاعدة الاصل في الابضع التحريم  
 من احد ابوابه ما كول والاحسن غير ما كول لا يخل اكله على الاصح فاذا انزا  
 كلب على شاة فولدت لا ياكل الولد واذا انزا الحمار على فرس فولدت  
 بغلام ياكل والابل اذا نزا على الحوشى فتبيح لاجوز الاخصبة كذا  
 في الفتاوى والتاخير رحمه الله لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او كلب  
 مجوسى او كلب لم يذكر الله عليه عدا حرم كما في الهداية ما في  
 صيد النجاسة مجوسى اذ يبيد مسلم فنجح والسكتين في يده مسلم لا يخل اكل  
 لاجتماع المحرام والمبيح كما لو عجز مسلم عن تدفقه بنفسه فاعانه على يده  
 مجوسى لا يخل اكله عدم وطى اجمارية المستهكة لو كان  
 بعض الشجرة في الحبل ومعضها في الحرم لو كان بعض الصبيد  
 في الحبل والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره البيهقي  
 ان الاعتبار بقوامه لا لراسه حتى لو كان قائما في الحبل ورأسه  
 في الحرم فلا شئ يقبض ولا يشترط ان يكون جميع قوامه في الحرم

وفيما قاله ابو حنيفة في  
 على الثاني في ما يبيح  
 والمنع من الثاني في  
 اكثر في حرمه وقبضه  
 في الاصول لا يجرى

على  
 في حرمه لان الامام  
 في باب ما يبيح  
 من اوله وانما قلنا  
 في حرمه

حتى لو كان بعضها في الحرم والبعض في الحبل وجب الجهرم بقوله  
 تغليب الحبل على الابهة انتهى واما المنقول في الاول في معنى الابهة  
 الاعضان تابعة لاصلها وذلك على ثلثة اقسام ان يكون  
 اصلها في الحرم والاعضان في الحبل فغلب قاطع اغضاها القيمة  
 ان يكون اصلها في الحبل واعضاؤها في الحرم فلا ضمان  
 على القاطع في اصلها واعضاؤها بعض اصلها في الحبل وبعضه  
 في الحرم فعلى القاطع الضمان سواء كان الغصن من جانب الحبل  
 او من جانب الحرم انتهى لو اخلطت مسليج المذكاة بمسليج  
 الميتة ولا عامة بميتة وكانت الغلبة للميتة او اسنو بالم جرتناول  
 شئ منها ولا بالبحري الا عند المنفعة اذا كانت الغلبة للمذكاة  
 فانه يجوز التحريم لو اخلطت ذلك الميتة بالزيت فانه لم يوطر  
 الا عند الضرورة والمستثنان في صلوة المحلصة من فصل شتبا  
 القبلة ومقتضى الثانية انه لو اخلط لبن بغير لبن اما اذا واما بول  
 عدم جواز تناول ولا بالتحريم لو اخلط زوجه  
 بغيره فليس له الوطى ولا بالتحريم سواء كن محصورا او لا كما ذكره  
 المحابنا في الطلاق المبهم قالوا لو طلق احدى زوجتيه مبهما حرم  
 الوطى قبل التعيين ولذا كان وطى احدى ما تعبنا لطلاق الاشارة  
 ومن صور ما مالوا مسلم على كثر من اربع فانه يحرم عليه الوطى  
 قبل الاختيار على قول من حرم وهو محمد والشافعي واما الشبان

والاكل وقال في الحبل في الحبل  
 وان كانت الميتة اكثر لان الغنى  
 وبه في حرمه وقبضه  
 الا عند الضرورة ولذا ان الغلبة  
 تقتضي حرمه وانما هو ان اسوان  
 الا باجتماع الاكل والاشربة  
 المسلمين لا يخلوا عن حرم  
 ومع ما جاز تناول ولا بالتحريم  
 وغيره باعتبار الغالب وبه  
 لان القليل لا يخل بالكثر  
 فصار عند عقود فافترق  
 كالجائز القليل والا يخل  
 القليل بغيره ما اذا اخلط  
 الاواني والاقطط فانه لا  
 لا يجرى ويحكم لان الشبان  
 بقوم مقام الماء فانه ضرورة  
 الى الفخر ايضا



رحمهم الله فقالا بطلان النكاح قال في المجمع من فصل نكاح الكفاية  
ولو اسلم وتحت خمسة اوصان او ام وبنت بطل النكاح فان ثبت  
فالاخر حسنة في اختيار اربع مطلقا واحدا لا ختم والبنت  
انتهى لورمي صيدا فرفع في ماء او على سطح او بصل ثم تردى  
منه الى الارض حرم لاصفال والاضباط محرمة بخلاف ما اذا وقع  
على الارض ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن التحريم بزرعه فسقط اعتباره وجوز  
عن هذه القاعدة مسائل الاولى من احد ابويه كتابي والاخر محجوبي  
فانه يحل نكاحه وبجسده ويجعل كتابيا وهي تقتضي ان يجعل محجوبيا  
وبه قال الامام الشافعي رحمه الله ولو كان الكتابي الاب في الاظه  
عنه تغليباً بجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا ذلك نظر المصنف  
فان المحجوبي شر من الكتابي فليجعل الولد تابعا لاجتهاد  
في الاولى اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا والاقل  
نجس جاز وبريق ما غلب على طهارة نجس مع ان الاضباط ان  
يريق الكل ويتم كما اذا كان الاقل طاهرا اعلا بالاعلى فبها  
الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر  
جاز سواء كان الاكثر نجسا او لا والفرق بين الثياب والاقل  
في انه لا يخلف لها في شتم العورة وللموضوء خلف في التطهير  
وهو التيمم وبها كل في حالة الاضنيار واما في حالة الصلوة  
فيسترى للسبب اتفاقا كذا في شرح المجمع فيل التيمم وينبغي ان يلحق

بسم الله الا واني التوب المنسوح كحمة من حسبه بر وغيره ففعل  
ان كان الحبر راقلا وزنا واستويا بخلاف ما اذا فراد وزنا  
ولم ار الا ان وفي الحلاصة من البخري في كتاب الصلوة لو افط  
او انيه با واني اصحابه في السفر وبسم عيت او افط رغبة با غنة  
غنية قال بعضهم بخري وقال بعضهم لا بخري وبسبب حتى كحي اصحابه  
وبذا في حالة الاحتمار وفي حالة الاضطراب حار البخري مطلقا انتهى  
وقد جوز اصحابنا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر  
تفسير او قرانا ولو قيل به باعتبار اللغالب لكان حسنا  
لوسق شاة محرما ثم وبخها من ساعة فامنا بكل ملاكرا به كذا في البرية  
ومقتضى القاعدة الحبر بم ومقتضى الفرض انه لو غلفنا علفا حسنا  
لبهنا لم يحرم لبهنا وكهما وان كان الورع النرك ثم قال في البرازية  
بعده ولو بعد ساعة الى يوم تكل مع الكرا به انتهى  
ان يكون احرام تنسكا فلو اكل المحرم شيئا قد استملك فيه الطيب  
فلا فدية وقد اوضحناه في شرح الكنز من جبايات الاحرام  
اذا افطط ما لم طاب به المطلق فالعبرة للغالب  
فان غلب الماء جازة الطهارة والا فلا وبينا في الطهارة  
من شرح الكنز بما اذا تغير الغلبة لو افطط لبن المرة بماء  
او بداء او بلين شاة فالعبرة للغالب وتثبت احرامه اذا استويا  
احيا طابا في الغاية واختلف فيما اذا افطط لبن المرة بلين اخرى







والجدة فانه يسرى البطلان الى الكمال لقوة بطلان محرام وكذا  
 اذا جتمع بين فحل وحمز وان كان محرام صنف فكان يكون مالا في محلة  
 كما اذا جمع بين المدبر والقتن او بين القتن والمكاتب او ام الولد  
 او عبده غيره فانه لا يسرى الفساد الى القتن لصفه واختلف  
 فيما اذا جمع بين وقف وملك والاصح انه لا يسرى الفساد الى الملك  
 لان الوقف مال نعم اذا كان سجدا عامرا فهو كالحرام خلاف الفاسد  
 بالجملة اي الحرام فكالمدبر ومنه القبول ما اذا شرط ان يارب فيه اكثر  
 من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة ويؤمحل فيما زاد بل يطل في الكل لكن  
 اذا سقط الزائد قبل قوله انقلب البيع صحيحا ما اذا جتمع بين  
 مجهول ومعلوم فان كان المجهول لا يقتضي جهالة الى المنازعة لا يقر ولا  
 فسد في الكل كما علم في البسوع الابارة وهي كالبيع لاشتمالها  
 في انما يطلان بالشرط الفاسدة وصحة بانه لو استأجر دار كل  
 شهر بكذا فانه يصح في الشهر الاول فقط ولم ار الا ان حكم اذا استأجره  
 سنا جالس له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا فالف بزيادة او نقص  
 بل يستحق بقدره او لا يستحق اصلا الكالة والابرا وينبغي ان لا  
 الى الجائز وقالوا لو قال لها صمتت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في  
 شهر واحد السببة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى  
 الى الجائز الا بقاء قالوا لو ابدى الى القاضي من له عادة بالابرة  
 له قبل القضاء وتروبرد القاضي الزائد لا الكل كما في فسخ القدير

اي لا يصح في الثلاثة بسبب  
 بطلة فيما زاد من الكل  
 اي في الزائد والفقهاء  
 معا فلو كان فوطه يطل  
 فيما زاده او يبا بطلان  
 الثلاثة وفي بعض  
 بيع في الثلاثة وتكون  
 لا يطل في الكل بل لا  
 بطل في الكل

فلم يتعد الى الجائز وطالبه كذا مائة راد في القدر واما اذا اراد  
 في المعنى كان كانت عادية اهدا ثوب كنان فابدى ثوبا  
 حبر الماره الان لا صحابنا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد  
 في قيمته لعدم بتميزه من الجائز الوصية فلو اوصى لاجبتي  
 ووارثه فلا جبرتي نصفها وبطلت للوارث كما في الكثرة وكذا لو اوصى  
 للقاتل ولا جبرتي الا فسرار قال الزبلي فيما لو اقر بعين او دين لوارث  
 ولا جبرتي لم يفي حق الاجبتي ايضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقر  
 لوارث مع اجبتي فكذا الشبهة صحته في الاجبتي انتهى  
 باب الشهادة فاذا جمع فيما بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز  
 ففي الظاهر رجل مات واوصى لغيره اربعة اشقي وانكر  
 الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما اولاد بكاف  
 قال محمد رحمه لا تقبل شهادتهما لانها شاهدة الاولاد بها فيما يخص  
 اولادها فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد  
 بطلت اصلا لان الشهادة واحدة كما لو شهد اعل رجل انه قدف  
 امنا وفلان لا تقبل شهادتهما وذكر محمد رحمه الله في وقف  
 الاصل اذا وقف على قضاء جبرانه فشهد بك فقيران من جيرانه  
 عاجزتهما واما قال الفقيه ابو الليث ما ذكر في الواقف قول  
 ابو حنيفة رحمه و ابو يوسف اما على فباس قول محمد رحمه  
 فينبغي ان لا تقبل في الوقف ايضا لان عند ابى يوسف رحمه

طريقان في القاتل وانفس  
 مكان الوارث كالاجبتي  
 في عدم اخذ الوارث فلو لم  
 صحت الوصية في قول  
 الوصية فقال لا يبيع  
 للقاتل فكذا لا يبيع  
 لا يبيع الوصية بها

لما اوصى بدين كالف واحد وان  
 فكانا بالشرع في حق من اوصى  
 صحيح في الاجبتي فاما في الجائز

فلم يتعد



يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد  
لا تقبل أصلا ويحتل ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كانوا  
قليلا يخفون انتهى في القضية اخ واحت ادعيا رضا وشهد  
زوجها ورجل اخر ردها وثمما في حق الاحت والاح فان  
الشهادة متى ردها بعضها تركها وفي روضته القضا اذ شهد  
لمن لا يجوز له الشهادة ولغيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالان  
واختلف في حق الاحت فقبل تنظر وقيل لا تبطل انتهى وكتبنا في شرح  
الكثرة ان شهادة العدة ولا تقبل اذ كانت لا محل الدنيا سواء  
كانت على عده او على غيره بناء على انما نسق وهو لا يتحيز  
ومن هذا القبيل خلاف الشاهدين مانع من قبولهما لان احدهما  
طابق الدعوى والاخر فالفها وكتبنا في الفتاوى المستثنى من ذلك  
القضاء فاذا امتنع القضاء لبعض المتنع للباقي كما في  
شهادات البرازية باب العبادات فلو نوى صوم  
جميع الشهر بطل فيما بعد اليوم الاول وليس منه ما اذا عمل ركوة سنتين  
فانه ان كان بعد ملك النصاب فهو صحيح فيها والا فلا فيها وليس  
منه ايضا ما اذا نوى حجتين واحسم بهما معا فاما نقول بدخوله  
فيهما لكن اختلفوا في وقت رفضه لاحد بهما كما علم في باب الاضاعة  
الاحرام الى الاحرام وليس منه ما اذا نوى التيمم لغيره  
لانا نقول يجوز له ان يصلي بالتييم الواحد ماشيا من الفرائض

فقد ان الشاهدان خارجان  
في الاضاعة فقبل شهادتهما  
مما اذا شهد الاب لابنه  
ولغيره لا يجوز لابنه  
واختلف في حق الاحت  
غيره  
هذا المستثنى مما ينبغي  
فقط اذ ظاهر الكتب  
بابه والشهادة  
بغيره  
على  
لما قلنا عدمه وقول  
ولكن يجب ان لا يفتى  
عليه بل في غيره وقت  
يخرج

والنوافل ما اذا صلت على حي وميت وينبغي ان يصح على الميت  
ما اذا استنجى للبول كجرح ثم نام فاستلم فامسى فامس اب ثوبه  
لم يظهر بالفكر لان البول لا يظهر به كما سطر جوابه في الرضاع ولهذا  
قال شمس الانتم الحسنى مسئلة المني مشكك لان كل محل يذرى اولاه  
والمدنى لا يظهر بالفكر الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال بكون مجلس  
البول الباقي بعد الاستنجاء تبعا ايضا وجوابه ان التبعية فيما يبوله  
له وهو المذنى بخلاف البول ولم ارجع منه عليه بابا الطلاق  
والعتاق فلو طلق زوجته وعينه با او اعتق عبده وعبد غيره او طلقها  
اربعا نفذ فيما يملكه لو استعاض عنها لغيره على قدر معين فغيره  
بازيد قال في الكثرة ولو عتق قدرا او حبسا او بطلا فخالف ضمن المعبر  
المستعبر والمرئوس واستثنى الشارح ما اذا عتق له اكثر من قيمته  
ففيه باقل من ذلك بمنزلة قيمته او اكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى غيره  
انتهى لو شرط الواقف ان لا يوسع وقفه اكثر من سنة فزاد  
الطمس عليها وظهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على المشرط  
لانها كالبيع لا تقبل تفرق الصفقة مسترح به في فتاوى قارى المدة  
ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه وليس  
من القاعدة ما اذا اجتمع في العبادات جانب احضر وجانب المستفرد  
فانا لانقلب جانب احضره ومقتضاها تغليب الجانب المجتمع المحترم  
لان المحابنا قالوا في المسح على الخفين لو ابتداء مقسم فسا فر قبل انام

ويستحب ان يكون طلاق زوجة  
وعتق عبدين وطلاق القاتل  
في صورة الاربع وثلاث  
واحد  
هذا المستثنى مما ينبغي  
فقط اذ ظاهر الكتب  
بابه والشهادة  
بغيره  
على  
لما قلنا عدمه وقول  
ولكن يجب ان لا يفتى  
عليه بل في غيره وقت  
يخرج



يوم وليلة انتقلت مدة الى مدة المسافر فمبعض ثلثا ولو كان  
 في مكة انتقلت الى مدة المقيم ومقتضاها باعتبار مدة الإقامة فيها  
 تغلبا بجانب الحضر وبه قال الامام الشافعي رحمه وعنده لو مسح  
 احدى الخفين مضرا والاخرى سفرافكذلك على الصحيح طردا للقاعدة  
 واتاخذنا فلان ان مدة مدة المسافر واتا لو اصرم فاسرا  
 فبلغت سفينة دار اقامته فانه يتم ولو شيع في الصلوة في دار الاقامة  
 فسارت سفينة فليس له الفجر ولم اربها الا ان وعندهنا فاستفادنا  
 في حكمه بقضيهما ركعتين وعكس بقضيهما ركعتين بالقضاء بكل الاداء  
 باب الصوم فاذا اصام محبها فاسافر في اثناء النهار وعكس حرم  
 الفطر يدخل في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع  
 والمقتضى فانه يقدم المانع فلو ضاق الوقت او الماء عن سنن  
 الطهارة حرم فعلها ولو جرح جرحين عهدا وظاهرا ومضمونا وبه  
 ومات بها فلا قصاص ونسخ عننا مسائل لو استشهد  
 اجنب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها بان لا يغسل كقولها  
 لو اخطأ موتى المسلمين موتى الكافر فمقتضاها عدم التغسيل للكل  
 والشافعية قالوا بتغسيل الكل ولم يغسلوا واصحابنا فصلوا فقال  
 احكام في الكافي من كتاب التيمم واذا اخطأ موتى المسلمين  
 وموتى الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت  
 عليه علامة الكفار ترك فمن لم يكن عليهم علامة والمسلمين اكثر غسلوا

اي يترك من غسل  
 وجوبه ومقتضاها  
 الرسول عليه السلام  
 ومن غلبت الغلبة  
 واستجاب الراس  
 في السجدة والركعة  
 والاشارة في الصلاة

وكفوا

وكفوا وصلى عليهم ويؤن بالصلوة والدعاء المسلمين  
 دون الكفار ويؤن في مقابر المسلمين وان كان الغريقان  
 سواء او كانت الكفار اكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفون  
 ويؤن في مقابر المسلمين كين وقد رجحوا المانع على المقتضى  
 في مسئلة سفل رجل وعلو لاشه فان كلا منهما مم عن التعريف  
 في ملكه كحق لاشه فملكه مطلق له وتعلق حق الاخر به مانع وكذا تعريف  
 الزاهن والمتوهم في المربون والعين المتوجرة منع كحق المربون  
 والمشاجرة وانما قدم الحق بناء على الملك لانه لا يغتصب به الا منفعة  
 بالتأخير وفي تقديم الملك بقويت عين على الاخر وتامره في العاونة  
 من مسائل الجيطان الثالثة لم اربها الا ان لاصحابنا وارجوا  
 من كرم الفتح ان يفتح بها او بشي من مسائلها وبهي الاشارة  
 في الضرب قال الشافعية الاشارة في الضرب مكرهه وفي غيره  
 محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم  
 خصاصة قال الشيخ عز الدين لالاشارة في القرعات فلا اشارة بالظن  
 ولا بغير العورة ولا بالصف الاول لانه الغرض بالعبادة  
 التعظيم والاحلال فمن اثر به فقد ترك اجمال الال وتعظيمه وقال الامام  
 لو دخل الوقت وهو ما يتوضأ به فومس به لغيره ليتوضأ به  
 لم يجز للاعرف فيه خلافا لانه الاشارة انما يكون فيما يتعلق باليقين  
 لا فيما يتعلق بالضرب والعبادات وقال في شرح المهندب

قوله يؤن في الصلاة  
 الاشارة في الضرب  
 فيها قيل بقوله تعالى  
 يؤن في الصلاة  
 الاشارة في الضرب  
 يؤن في الصلاة  
 الاشارة في الضرب  
 يؤن في الصلاة  
 الاشارة في الضرب  
 يؤن في الصلاة  
 الاشارة في الضرب



في باب الجمع لا يعام احد في مجلس لمجلس في موضعه فان قام  
 باختياره لم يكره فان انتقل الى ابعده من الامام كرهه قال اصحابنا  
 لانه انما بالقرينة وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه  
 وقت الصلوة ومعه ماء بكفيه لطهارة وهناك من يجلس  
 للطهارة لم يجز له الاثثار ولو اراد المصنط ان ياتى بغيره بالطعام  
 لا يستفاد منه كان له ذلك وان كاف في مائة والفرق ان الحق  
 في الطهارة سد تعالى فلا يسوغ فيه الاثثار والحق في حال المحضنة  
 لنفسه وكره ايثار الطالب غيره بنوته في القراءة لان قراءة العلم  
 والمساودة اليه تسببه والاثثار بالقرب مكرهه قال الجلال  
 الاسيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجده في الصف  
 فزجه فانه يحسب شتما بعد الاحرام ويندم للجرور وان ساعده  
 فهذا بقوت على نفسه فزجه وبما جبه الصف الاول انتهى ثم  
 رايت في الهبة من مينة المفسر في فقيه يحتاج معه دراهم فاراد  
 ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم اية بصره على الشدة فالاثثار افضل  
 والآلات اتفاق على فضل انتهى  
 في بيعها قواعد انه لا يفرز بالحكم ومن فروعهما اكل بدخل  
 في بيع الائمة نبعوا ولا يفرز بالبيع والهبة كالبيع الشرب  
 والطريق بدخلان في بيع الارض نبعوا ولا يفرز ان بالبيع على  
 الاظهر لا كفارة في قتل اكل لا لعان بنفيه وخرج

على ما اتت به الحجة في قوله تعالى  
 لا يفرز بالحكم ومن فروعهما اكل بدخل  
 في بيع الائمة نبعوا ولا يفرز بالبيع  
 والهبة كالبيع الشرب والطريق بدخلان  
 في بيع الارض نبعوا ولا يفرز ان بالبيع  
 على الاظهر لا كفارة في قتل اكل لا لعان  
 بنفيه وخرج

عنها مسائل يبيع اعناق اكل دون امة لست ط ان نكده لاقر  
 من ستة اشهر يبيع الابصاية ولو لم يات يبيع انفسه  
 بالوصية بالثمن المذكور يبيع الاقرار له ان بين المفسر سببا  
 صا كما ولد لافل من ستة اشهر انه يربث بشرة ط ولادة جبا  
 انه يورث فتقسم الغرة للورثة الجبين اذا ضربت بطبها فالقمة  
 يبيع الاقرار به وان لم يبين له سببا اذا بدأت به لافل المدة  
 في الادنى وفي مدة تقصير عند اهل الخبرة في السهام صحته  
 تدبيره بنوت نسبة فقول صاحب السداية في باب اللعان  
 ان الاحكام لا تنب على اكل قبل دفعه ليس على اطلاقه لما علمت  
 من بنوت الاحكام له قبله فالمراد ببعضها كما اشار اليه في العنابة  
 وخرج عنها ايضا ما لو قال المدبون تركت الاجل او اطلت  
 او جعلت المال عالا فانه يبطل الاجل كما في الحائنة ونسبه ما مع انه  
 صفة للدين والصفة ما بعد لموصو منها فلا تفرد بكلمة وما خرج  
 عنها لو اسقط الجردة فانه يبيع لامناحة وما خرج لو اسقط حصة  
 في حبس الزين فالواجب ذكره العادى في العضول  
 الكحل لو ابراه الطالب صح مع ان الزين والكحل ما بعان للدين  
 وهو باق وواقفا الشافعية في الزين والكحل على المصحح والغوا  
 في الاجل والجودة فارقب بان شرط القاعدة ان لا يكون  
 الوصف مما يفرز بالعقد فان افرز كالزبن والكحل افرز بالحكم

في بيعها قواعد انه لا يفرز بالحكم ومن فروعهما اكل بدخل  
 في بيع الائمة نبعوا ولا يفرز بالبيع والهبة كالبيع الشرب  
 والطريق بدخلان في بيع الارض نبعوا ولا يفرز ان بالبيع  
 على الاظهر لا كفارة في قتل اكل لا لعان بنفيه وخرج



التابع بسقوط المستوع منها من فائته صلوة في أيام  
 الجنون وقتنا بعد القضاء لا تنقض سننها الرواتب من فائته  
 كحج وتخلل بفعل العمة لا ياتي بالزنى والمبيت لانهما ناعان للزنى  
 وقد سقط لومات الفارس سقط سهم الرمح لا يملك  
 وخرج عنهما من الحق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وعلينهم  
 والمفتين والفقهاء يعني من لا ولا دهم نعا ولا يسقط بموت  
 الاصل ترغيبا وقد اوضحنا في شرح الكنز ومما لا يخفى عليه كبريد  
 اللسان في تفسيره الافتتاح والتبعية على القول به واقبال الفرة  
 فلا على المختار مع ان المستوع قد سقط وهو التلظظ حسب  
 الموسى على راس الاقرع فانه واجب على المختار يقرب  
 من ذلك ما قبل بسقوط الفزع واذا سقط الاصل وفروعه قولهم اذا  
 الاصل برأى الكفيل ككلاف العكس وقد ثبت الفزع وان لم يثبت  
 الاصل ومن فروعه لو قال لزيد على عسر والفر وانا ضامن به فأكفر  
 عمر وزم الكفيل اذا ادعا بانه دون الاصل كما في الخاتمة  
 لو ادعى الزوج الكفيل فأكفرت المرأة بابت ولم يثبت المال الذي هو  
 الاصل في الكفيل لو قال لعبد عبدى من زينة فاعتقه فأكفر  
 زينة عن العبد ولم يثبت المال لو قال لعبد من غنم فأكفر العبد  
 عتق بلا عوض التابع لا يتقدم على المستوع فلا يصح تقدم المأموم  
 في كسيرة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام

وفيه من قول القائل انما  
 والنور لا ينفق في الصلاة  
 من النسخ الا في الصلاة  
 وعلمت نفسي في هذا الموضع  
 الزوال في غير الصلاة  
 ونفسى بالامام في غير الصلاة  
 في وقت الصلاة في غير الصلاة  
 في المنطق وغيره من النسخ  
 فليس كما ان نسخ الزواجر  
 لا يقضى على انفسها وقضايا  
 لا يترك

وخرج عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذا سبق امامه في الركوع  
 والسجود في الرابعة يفتقر في التتابع مالا يفتقر في غيره  
 وقرب منها يفتقر في الشيء منها مالا يفتقر مقصدا وفي فصل  
 التاسع والثلاثين من جامع الفصولين فيما يثبت منها حكم ولا يثبت  
 مقصدا فكلها اعتقدها اعداها وهو موسر فلو شترى المعقن نصيب  
 الساكن لم يجز ولا يتمكن الساكن من نقل ملكه الى احد لودى المعقن  
 الضمان الى الساكن ملك نصيبه غصب قنا فابق من يده  
 وضمنه المالك ملك الغصب ولو اشتراه مقصدا لم يجز فضولى  
 زوجه امرأة رضا بائع الزوج وكله بعده بان تزوجه امرأة فقال  
 نفقت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه فولا ولكن زوجه اياها  
 بعد ذلك انتقض النكاح الاول شترى كزبرينا وامر المشترى  
 البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه امرأة وامره ان يجزى  
 فيها صح اذ البائع لا يصلح وكيل من المشتري في القبض مقصدا ويصلح  
 ضمنا وحكما لاجل الفقرة شترى ما لم يره فوكل وكيله بقبضه  
 فقال الوكيل قد سقطت الخيارات سنى خيار الزوجة لم يسقط خيار الوكيل  
 ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار الزوجة مؤكلا عندى حنفية  
 رحمه خلا فاسما وقريب من يده الجنس لا يجوز اذ جازته ابتداء ونحو  
 انهاء القاضي اذا استخلف مع ان الامام لو بوله الاستخلاف  
 لم يجز مع هذا لو سلم خليفته وهو يصلح ان يكون قاضيا واجاز القاضي

فانما هو الغصب بعد ان يرد  
 من يملكه بغيره  
 بعد البيع بطلان حكمه بغيره  
 البيع فانما هو الغصب  
 مقصدا لا يجوز وقد وجد  
 الشراء في النسخين  
 ونسخا فكله الغصب  
 اذ ارجع بعد الايام  
 لا يترك



احكامه يجوز ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به وبذلك اجازة  
 بيع بايعة فضولي والمعنى فيه انه اذا جاز يحيط علمه بما في به خليفته  
 ووكيل الوكيل كذلك فكلون اجازته في الانتهاء عن عبادة بخل  
 الاجازة في الابتداء القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان  
 كان له ولاية القاضي في يومين من كل اسبوع لا غير ففرض في الالبام  
 التي لم تكن ولاية القضاء فاذا جاء نوبته اجاز ما قضى عازت اجازته  
 انتهى ظفرت بمثلين يقتصر في الابتداء ما لا يقتصر في البقاء  
 عكس القاعدة المشهورة يصح تعليق الفاسق القضاء ابتداء  
 ولو كان عد لا ففسق العزل عند بعض المشايخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى  
 عليه لو ابق الماذون انجر ولو اذن للابن صرح كما في قضاء  
 المعراج وقبه قاضي فان بما في يده تصرف الامام  
 على الرعية منوط المصلحة وقد مر جوابه في مواضع في كتاب  
 الصلح في مسئلة صلح الامام عن الغلة الميتة في طريق العامة وصرح  
 به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وفيه جواب في كتاب  
 الجهاد ان السلطان لا يبيع عفو عن قاتل من لا ولي له وانما له  
 القصاص والعقوبة وعلته في الايفاح بانه منصب ناظر وليس من النظر  
 للمستحق العفو واصلها ما احس به سعيد بن منصور عن البراء قال  
 عمر رضي الله تعالى عنه انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى البيتيم  
 ان احجب اخذت منه فاذا اسرت وده فاذا استغيت

قوله في كتابه  
 بيع العاقرة وما يبيع  
 من غلة السلطان ان لا يبيع  
 النظام الاكل في عاقرة  
 الناس والابوزار  
 من غلة السلطان  
 من غلة السلطان  
 من غلة السلطان

استغفرت وذكر الامام ابو يوسف رحمه في كتاب الخراج  
 قال بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر على الصلاة والحرب وبعث  
 عبد الله بن مسعود على القاضي وبيت المال وبعث عثمان بن حنيف  
 على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم ثمنها ما ويطعمها العامة  
 وربعها لعبد الله بن مسعود وربعها لاسم لعثمان بن حنيف رضي الله  
 وقال اني انزلت نفسي وانيكم من يذ المال بمنزلة والى البيتيم فان الله  
 تعالى قال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل  
 بالمعروف والله ما اري ارضا يؤخذ منها شاة في كل يوم الا شاة  
 خرابها انتهى في هذا الاجوزة التفضل ولكن قال في المحيط من كتاب  
 الزكوة والراي الى الامام من تفضل وتسوية من غير ان يميل في ذلك  
 الى هوى ولا يجل لهم الا ما يفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل  
 من المال شئ بعد ايعال الحقوق والى اربابهم منهم بين المسلمين  
 وان قصر في ذلك كان الله عليه سببا انتهى وذكر الزيلعي من  
 الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام  
 ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضها  
 ببعض لان لكل نوع حكما يخص به الى ان قال ويجب على الامام  
 ان ينفق الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قد راجت من غير زيادة  
 فان قصر في ذلك كان الله عليه سببا انتهى وفي كتاب  
 الخراج لابي يوسف ان ابا بكر رضي الله عنه قسم المال بين الناس

قوله على الصلاة والحرب  
 المصنف كتب في المحامي المعروف  
 بابا في فصل فيهم الضلوة  
 وقال في فصل فيهم الضلوة  
 حسن

قوله في كتابه  
 بيع العاقرة وما يبيع  
 من غلة السلطان ان لا يبيع  
 النظام الاكل في عاقرة  
 الناس والابوزار  
 من غلة السلطان  
 من غلة السلطان  
 من غلة السلطان



بالتسوية فجاء الناس فقالوا يا خليفة رسول الله انك قسمت المال  
 فصبوت بين الناس بالناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضل  
 اهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم فقال اما ما ذكرتم من السوابق  
 والقدم والفضل فما عسى فني بذلك واما ذلك شئ ثوابه على الله  
 تعالى وبها معاش فلا سوة خبر من الاشعة فلما كان عمر بن الخطاب  
 رضى و جاء الفتوح فقتل وقال لا اجلس من قاتل بعد رسول الله صلى الله  
 كمن قاتل معي ففرض اهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار  
 ممن شهد بدرا ولم يشهد بدرا اربعة الاف وفرض لمن كان اسلامه  
 كالسلام اهل بدر دون ذلك انزلهم على قدر منازلهم من السوابق  
 انشئ وفي القضية من باب ما لكل للدرس والمنع كان ابو بكر رضى  
 الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال كان عمر رضى  
 الله عنه يعطيهم على قدر حاجتهم والنفقة والفضل والاعطى بما فعله عمر رضى  
 في زماننا حسن فتعبر الامور الثلاثة انشئ وفي البرازية السلطان  
 اذا ترك العشرة لم يه عليه بازغنيا كان او فقيرا لكن اذا كان  
 المستر وك له فقير افلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان  
 العشرة للفقراء من بيت المال انخرن بيت مال الصدقة انشئ  
 اذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيها يتعلق بالامور العامة لم ينفذ  
 امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام  
 ابو يوسف رحمه في كتاب انخرن من باب احياء الموات وليس للامام

كفتان رضى الله عنهما  
 كمن قاتل معي ففرض  
 عليهما وفضلهما  
 من شهد بدرا ولم يشهد بدرا  
 اربعة الاف  
 وفرض لمن كان اسلامه  
 كالسلام اهل بدر دون ذلك  
 انزلهم على قدر منازلهم  
 من السوابق  
 انشئ وفي القضية من باب ما لكل للدرس والمنع كان ابو بكر رضى الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال كان عمر رضى الله عنه يعطيهم على قدر حاجتهم والنفقة والفضل والاعطى بما فعله عمر رضى في زماننا حسن فتعبر الامور الثلاثة انشئ وفي البرازية السلطان اذا ترك العشرة لم يه عليه بازغنيا كان او فقيرا لكن اذا كان المستر وك له فقير افلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشرة للفقراء من بيت المال انخرن بيت مال الصدقة انشئ اذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيها يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف رحمه في كتاب انخرن من باب احياء الموات وليس للامام

ان يخرج شيئا من يد الابن حتى ثابت معروف انشئ وقال قاضي  
 في فناء واه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن القوم ان  
 يخلوا ارضا من اراضي البلدة حوايت موقوفه على المسجد او امرهم  
 ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فحيت عنوة وذلك  
 لا يضر بالمال والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فحيت  
 صلحا تقي على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها انشئ وفي صلح  
 البرازية ليعطاء في الديوان و مات عن ابنين فاصطلى على ان يكتسب  
 في الديوان اسم احد بهما و ياخذ العطاء والاخر لا شئ له من العطاء  
 وينزل له من كان العطاء له لا مملو ما فاقضيه باطل ويرد بدل الصلح  
 والعطاء للذي حمل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء بالنيات  
 الامام لا دخل له لرضا الغير وحسب خبر ان السلطان ان منع المستحق  
 فقد علم مرتين في قضية حرمان المستحق وانبأت غير المستحق مقامه  
 انشئ اخر تصرف الامام فيما له فعلة في اموال البناني والترك  
 والا وقاف مقبذ بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليهم لم يفسح ولهذا  
 قال في شرح لمجيب اجماع من كتاب الوصايا اوصى ان يشترى  
 بالثلث فن و يفتق فبان بعد الابطار دين كبط الثلثين فشرى  
 القاضى عن الموصى كيكما يصير ضمما بالعمدة واعتقاده لغو لتقدي ابو  
 وبى الثلث بعد الدين قال الفارسي شارح واما اعتقاده فهو لغو  
 لتعذر تنقيذه باعتبار الولاية العامة لانه ولاية القاضى مفوضة

على من يفتى السلطان في ارضه  
 من الامام حتى يطلق  
 عليه اسم السلطان  
 صحيح في الاكل



بالنظر ولم يوجد النظم فبلغوا انتهى وفي قضاء الولوبجية رجل  
 اوصى الى رجل وامره ان يصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بانه  
 وبنار وكان الوصي يسيد من تلك البلدة وله بتلك البلدة غيرهم  
 له عليه الدرايسم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الغريم  
 بعرف ما عليه من الدرايسم الى الفقراء فالتدبين عليه باقى وهو متعلق  
 في ذلك وصية الميت فانه بهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ  
 الا اذا وافق الشيخ وصرح في الذخيرة والولوبجية وغيره  
 بان القاضي اذا قرر فرأى ان لا يغيره شرط الواقف لم يملك  
 ذلك ولم يملك للفراش تناول المعلوم وبه علم حرمة احوال الواقف  
 بالاولى فاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش لم يجر تغيره  
 لا مكان استجار فراش ولا تغير فقير غيره من الواقف لا يخل  
 بالاولى وبه علم ايضا حرمة احوال المرتبات بالاولى فاف بالاولى  
 وقد سئل عن تغير القاضي المرتبات بالاولى فاف فاجبت  
 بانه ان كان من وقف شرط للفقراء فالتغير صحيح لكنه ليس  
 بلازم وللتاظر القدر الى غيره وقطع الاول اذا علم القاضي بعدم  
 تغير غير من يزم وبه اوافق الخفاف وغيره وان لم يكن  
 من وقف الفقراء لم يصح ولم يخل وكذا ان كان من وقف الفقراء  
 وقرره لمن يملك فابان سئل لو قرره من فاض وقف  
 سكت الواقف عن مصرفه فانفقه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح

ايضا لما في التاتار خانية ان قابض الوقف لا يعرف للفقراء  
 وانما يشترى بالمتولى مستغلا وصرح في البرازية وتبعه في الدرر  
 والغرر بانه لا يعرف فاض وقف لوقف اخر سواء اتحد واقفهما  
 او اختلف انتهى وكنت في شرح الكنت من كتاب القضاء ان من القضاء  
 الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لان مخالفة كماله النص  
 وفي المنتقط القاضي اذا زوج الصغيرة من غير كفول لم يجر انتهى  
 فعلم ان قوله مفيد بالمصلحة ولهذا صرحوا بان احاط اذا مال الى الطرفين  
 فاستند واحد على ما كسها ثم براه القاضي لم يصح كما في التهذيب وكذا لا  
 لا يصح تأجيل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع الفضولين  
 السادسة احمد وودعه بالشبهات وهو حديث رواه اجماع  
 الاسيوطي مفر الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنه  
 واخرج ابن ماجه من حديث ابى هريرة رضي الله عنه اذ دعوا احمد و  
 ما استطعتم واخرجه الترمذي واحكام من حديث عائشة رضي الله  
 عنها اذ رواه احمد وعن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلمين  
 مخرجا فخلوا سبيلهم فان الامام لان يخل في العقوبة من ان  
 يخل في العقوبة وحسب الجليلي عن ابن مسعود رضي الله عنه  
 اذ رواه احمد ودوالقيل عن عبد الله تعالى ما استطعتم وفي فتح  
 القدير اجمع فيها الامصار على ان احمد ودبالشبهات والحديث المروي  
 في ذلك متفق عليه وتنفذ الامة بالقبول والشبهة بالقبول

في مخالفة النص المتفق  
 عن نظر المراجعين



وليس ثابت واصحابنا قسموا بالى شبهته في الفعل وتسمى  
شبهته اشتباه والى شبهته في المحل فلا ولي تحقق في حق من  
اشتباه عليه المحل واكرمه فيظن غير الدليل وليد فلا بد من الظن والا  
فلا شبهته اصلا كظنه حل وحقى جارية روجته او ابية او مته او جنة  
او جنة وان عليا وحقى المطلقة ثلاثا في العدة او بانينا على مال  
او المخلقة وام الولد اذا اعتقها وهى في العدة وحقى العبد  
جارية مولاه والمرثين في حق الموهونة في رواية وسبعة الرهن  
كالمرثين ففي نكاح الموضع لاهة اذا قل طنت انما تحل لي ولو قال  
علمت انما حرام على وجب كحة ولو ادعى احد بها الطلق والاحس  
لم يدع لاهة عليهما حتى يقر جميعا بعلمها باكرمه والشبهة في المحل في شبهة  
موضع جارية ابنة والمطلقة طلاقا باننا بالكفايات والجارية المبعة  
اذا وطئها الباع قبل تسليمها الى المشتري والمجولة مهر اذا وطئها  
الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري كنه الوطئ وعسيرة  
والمرهونة اذا وطئها المرثين في كتاب الرهن وعلمت انما ليست  
بالمختارة ففي هذه الموضع لا يجب كحة وان قال علمت انما على حرام  
لان المانع هو شبهته في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وحقى  
جارية عبيد المأذون المديون ومكاتبه وحقى البائع الجارية  
المبيعة بعد القبض في البيع العائس والتي فيها انجار للمشتري  
وجارية التي هي اخوة من الرضاع وجارية قبل الاستبراء

لا ينفذ في حق الغير  
ومع ذلك فلا بد ان العبد  
والكاتب فانه مالك  
وانما لولاه في ما قبل  
الكاتب فانه

والزوجة المحترمة بالزوجة وبالمطأ وعة لابنة او بكافة لامتها انتهى  
ما في نسخ الفيدرو وبنا شبهته ثالثة عند ابى ح ربه وهى شبهة  
العقد فلا حسد اذا وحقى محرمة بعد العقد عليهما وان كان عالما بمحرمة  
فلا حد على من وحقى امرأة تزوجها بلا شهوة او بغير اذن مولاه با  
او مولاه وقال لا يحد في وحقى محرمة المعقود عليهما اذا قال  
علمت انما حرام والفنوى على قولهما كما في الخلاصة ومن شبهته  
وحقى امرأة اختلف في صحة نكاحها ستر ب النكاح لاهة اوى وان كان  
المعتمد كبرمه انه يجوز التوكيل باستيفاء الكدود واختلف في التوكيل  
بانها متما وما على اثباته بهما انما لا يثبت بشهادة النساء ولا الكتاب  
القاضي الى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة  
بحد متفادم حدف الا اذا كان بعد قسم عن الامام ولا يبيع اقرار  
السكرات بحد وانما لاهة الا انه يضمن المال ولا يستخلف فيها لانه برعا  
التكول وفيه شبهته حتى اذا انكر القاذف ترك من غير يمين ولا يبيع  
الكفالة باحد ود والعقاص ولو برهن القاذف برجلين او رجل  
واثنين على اقرار المقدوف بالزنا فلا حسد فلو برهن بثلاثة  
على الزنا حد وحد ولا قطع بسنة مال صر وان علما وفرعه وان سفل  
واحد الزوجين وسيدة وعبد ومن بيت مأذون في دخوله  
ولا فيما كان اسلم بما حكما علمت لغاريه في كتاب السنة وسقط  
القطع بدعوى كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو اللص الطيرين

وقالوا في شبهة فساد عباد  
على امر شهود والبلدية  
ان الولي اختلف في  
قال الحسن  
لا يقبل  
انما انما قسم اذا ان يقول  
وعن ابن شريك في  
ففي ما لو احد  
قال ابو  
يوسف  
من الدعوى عند قوله  
انما انما قسم اذا ان يقول  
وعن ابن شريك في  
ففي ما لو احد  
قال ابو  
يوسف



وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك  
يقبل قول المترجم في احد وكيفية فان قيل يجب ان لا يقبل لان  
عبارة المترجم بدل من عبارة العجى واحد ولا يثبت بالابدال الا ترى  
انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي حسب  
بالكلام المترجم ليس ببدل عن كلام العجى لكن القاضي لا يعرف  
لسانه ولا يقف عليه وبذلك الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت  
عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصل لانه يقف  
الى التبرئة عند العجى عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم  
الاقرار كما في شرح الادب للصد الشهيدي من الناس والثلثين  
القصاص كما هو ودفع بالتشبيه فلا يثبت الا بما يثبت  
به احد ودفع عليه انه لو فوجنا فحال دجته وهو ميت فلا قصاص  
وجوب الدية كما في العدة لوجن القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص  
فانه يثقل دية ولا قصاص يقبل من قال اقلني فقتله واختلف في وجوب  
الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقل عدي واني او ابني او ابني  
لكن لا شئني في العبد وجب الدية في غيره واستثنى في حنة  
المضنين ما اذا قال اقل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص ونماه  
في البرائة ولا قصاص يقبل من لا يعلم انه مقتول الدم على الباطل  
اولا وفي الثانية ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة  
ان الولي عفا عنا قال حسن لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان

منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف  
رحمه تقبل شهادتهما في حق الواحد وقال الحسن تقبل حق الكل  
وكتبتا من العفو في شرح الكنت من الدعوى عند قوله وقبل كنه  
اعطى كنهنا فليبرج وكتب في الفوائد ان القصاص كما هو ود  
الا في سبع مسائل الاولى يجوز القصاص بعلمه في القصاص كما هو  
كما في الخلاصة الثانية احد ود ولا تورث والقصاص بوريث  
الثالثة لا تصح العفو في احد ود ولو كان قد القذف بخلاف  
القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف  
احد ود سوى قد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة  
من الاخرى بخلاف احد ود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة  
لا يجوز الشفاعة في احد ود وتجاوز في القصاص السابعة احد ود  
سوى قد القذف لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص  
لا بد فيه من الدعوى والله اعلم <sup>التعبر ريثبت مع الشبهة</sup>  
ولذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويكرى فيه اكلف ويقضى فيه  
بالسكول والكتابات يثبت معها ايضا الا كفارة القطر في رمضان  
فانما تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والخطا بانما وصوم  
مختلفة فمحتة كما علم في محله القدية فهل تسقطها لم اربا الا  
ومن العجب ان الشافعية شرطوا في الشهادة ان يكون  
قوية قالوا فلو قتل مسلم دينا فقتلوا في الدية فانه يقبل به



وان كان موافقا لرأي أبي حنيفة رحمه ومن شرب السبد كيد  
 ولا رأي خلاف أبي حنيفة رحمه  
 احمر لا يدخل تحت  
 اليه فلا يصنع بالغضب ولو صبنا فلو غضب صبنا فمات في يده  
 فجاره ابو حنيفة لم يصنع ولا يدوم ما لو مات بصاعقه او منته حية  
 او منقل الى ارض سبعة او الى مكان الصواعق او الى مكان  
 يغلب فيه الحمى والامراض فان دية على عاقل الغاصب لانه ضمان  
 انكاف لا ضمان غضب واحمر يصنع بالانكاف والعبد يصنع بهما  
 والمكاتب كاحمر لا يصنع بالغضب ولو صغير او غامه في شريح الربيعي  
 قبل باب العتامة وام الولد كاحمر ولم ار الا ان كل ما اذا وطئ  
 حرة بشبهة فاصلبها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب  
 ديتها بخلاف ما اذا كانت امه  
 حرة على الرنا فلا مهر لها كما في النخانية ولو كان الواطئ صبيا فلا  
 ولا مهر وهذا يقال لنا وطئ خلا عن العترة والعقر خلاف ما اذا طأ  
 امه لكون المهر حق السيد وخرج عن هذه القاعدة قول اصحابنا  
 رحمه الله تعالى عليهم اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت  
 احدهما او دخل بها احدهما فهو الاولي لكونه وليا على سبق  
 عقده والا ولي ان يقال في يد الزوج لما قدمناه ولقولهم  
 رحمه في باب التحالف ان القول قوله فيما يصح لها معتلين بانها في يد  
 الزوج فهي وما في يد با في يده فقال في اصل القاعدة احمر لا بدخل

وفي قفا وكذا ضمان اذا زوج  
 من بنت والاخت والام  
 ودخل بها لا بدخل عليه  
 ابني حنيفة رضي الله عنه  
 من متلفين بالانكاف  
 وعندنا ان لو ساق علم  
 انها ذات رحم فمهر  
 منه ففعله جرح ولا بد  
 عليه وان لم يعلم  
 عليه المهر ولا خطبة  
 انتهى فظهر من هذا  
 لا بد من الدية عند ان  
 رحمه الله وعندنا ان لو  
 ان علم كيد الدية وان  
 لم يعلم لا بد من الدية

تحت يد احد الا الزوج حرة فانها في يد زوجها والسبد سجانه  
 وتعالى اعلم بالصواب ومنه الهداية عليه ثم رانت في جامع الفضول  
 رحمه الله عليه من التاسع عشر ما نصه امرأة في ذار رجل يدعي انها  
 امراته وفان يدعيها وهي تصدق بالقول لرب الذارفعة  
 صح رحمه الله بان اليد تثبت على حرة يحفظ الذار كما في المتنا  
 انتهى  
 اذا جتمع امران من نفس واحد ولم  
 تختلف مقصودهما ودخل احدهما في الاخر غالبا لمن فر وعما  
 اذا جتمع حدث وجناية فحيز كفي الغسل الواحد ولو باشر  
 المحرم فبادون الضرع ولزمه شاة ثم جامع فمقتضاها بالاكتمال  
 بموجب اجماع ولم اره الا ان يسري بالوقوف المحرم  
 يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا وان كان  
 في مجلس فلك ذلك عند محمد رحمه الله وعلى قولهما يجب لكل يدوم  
 ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه اربع  
 دماء اذا وجد في كل مجلس قلم بدور رجل فحلنا بجناية واحدة  
 معنى لا بد من المقصود وهو الاتفاق فاذا اكد المجلس المعنى  
 واذا اختلف بعينه فبايت لكونها اعفاء منبانية وعلى هذا  
 الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او  
 لسنة الا ان مشايخنا قالوا اجماع بعد الوقوف في المرة  
 الاولى عليه بدنة وفي المرأة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط



وفي الثانية فان باء مسماة بعد اخرى في غير ذلك المجلس  
 قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحج الفاسدة بلزوم دم  
 احمر بالجاء الثاني في قول ابي حنيفة رحمه وابي يوسف ولو لو  
 بالجاء الثاني رفض الحج الفاسدة لا يلزمه بالجاء الثاني شئ  
 انتهى لو دخل المسجد وصلى الفرض او الراتبة وفلت فيه التيمنة  
 ولو طاف القادوم عن نفسه من او نذر دخل فيه طواف القدوم  
 بخلاف ما لو طاف للنافسة لا بدخل فيه طواف الوداع لان كلا  
 منهما مقصود ومقصودها مختلف ولو دخل المسجد فمضى مع الجماعة  
 لا ينوب عن تحية البيت لا خلافاً بحسن ولو صلى فرفعه عقب طوافه  
 ينبغي ان لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان معنى  
 الطواف وابسة فلا تسقط بفعل غيره بخلاف تحية المسجد وتو  
 اية سجدة قبل ان يقرأ ثلاث ايات كفت عن التلاوة لحصول المقصود  
 وهو التعظيم ولذا لو ركع لها قوارا اجزئت قياساً وبين من الموانع  
 التي يعمل فيها بالقياس كبيتاه في شخ المنار وكذا لو تلاه وكررها  
 في مجلس واحد اكتفى بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلوة  
 لم تعدد اجابا بخلاف اجابر في الاسرام فانه يتعد ويتعد بجنايات  
 اذا اختلف حينها لان القصد بسجود السهو رغم الف الشيطان  
 وقد حصل بالسجدة من اخر الصلوة والمقصود في الثاني جبريتك  
 احمرته فكل جبر فختلف المقصود ولو زني او شرب بجر او سرق

مرار كفي واحد سواء كان الاول موجبا لما وجب الثاني فلورني  
 بمرار ثم يتبين كفي الرجم ولو تعدد مرارا واحد وجماعة في مجلس  
 او مجلس كفي بخلاف ما اذا زني فجد ثم زني بجدة ثانيا ولو زني  
 وشرب وسرق اقيم لكل لا خلافاً بحسن ولو وطئ في منار رمضان  
 مرار الم يلزم بالثاني وما بعد شئ ولو في يومين فان كانا من  
 رمضان تعددت والا فان كفر لا اول تعددت والا احدثت  
 ولو قتل محرماً سيدي في الحرم فعليه دم واحد لا احرام كونه اقربا  
 ولو لبس المحرم ثوبا طيبا فعليه ثمان لا خلافاً بحسن ولذا قال الربيعي  
 في قول الكشي او مضى رانه بخا يذا اذا كان ما بعد وان كان سلبا  
 فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى ويتعد وجبة  
 على القارن فيما على المفرد به دم كونه محرماً ما با حرامين عندنا وقولهم  
 الا ان يتجاوز المبتعات غير محرم استثناء منقطع لانه حال المجاوزة لم يكن  
 فارنا ولو كثر الوطئ بشبهة واحد فان كانت شبهة ملك لم يجب  
 الامر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة استنباه  
 وجب لكل وطئ مهران كل صادف ملك الغيبة فلا اول كوطئ جارية  
 ابنة او مكاتبه والمكسوة فاسدا ومن الثاني وطئ احد الشبهتين  
 اجارية المشركه ولو وطئ مكاتبه مشركه مرارا احدث في نفسه لها  
 ولقد وفي نقيب شريكه والكل لها ولا يتعد وفي اجارية المسخفة  
 كذا في الظهيرة ومن زني بامه فصلتها لزمه احدى والعقوبة لا فتلاهما



ولوز في بحيرة فقتلها وجب مع الدية ولوز في بكبيرة  
فأفضا فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليه المهر  
ولاشتي في الافشاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب المهر  
فان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شتي في الافشاء وجب  
القصر وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه المهر  
ولا مهر لها فان لم تستمسك بولها فعليه الدية كالملة والاحد ضمن  
ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها وان كان  
البول يستمسك فعليه ثلث الدية وبجب المهر فانما الرواية وان  
بستمك البول فعليه الدية كالملة ولا يجب المهر عند بها خلافا لمحمد بن عبد  
وان كانت صغيرة في جامع مثلها فني كالكبيرة الا في حق سقوط  
الارش وان كانت لا يجمع مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه  
ثلث الدية وكمال المهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح  
الزبلي من المهر واد اجابة اذا تعددت بقطع غصن ثم قتل فامتا  
لا تداخل فيها الا اذا كان ما خطين على واحد ولم يكتلها برة وصور بها  
سنة عشر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عديدين او خطين او ا  
عدهما الاخر خطاء وكل من الاربعه اما على واحد او اثنين وكل  
من الثانية اما ان يكون الثاني قبل البرة او بعد وقد وضعا  
في شيخ المنار في بحث الاداء والافشاء والمعتدة اذا وطئت  
بشبهة وجبت اخرى وتدا فلنا والمرى سواء كان الوحي مباح

العدا الا في اوتيرة كحول المقصود وقد علمت ما اخرنا عنه  
بقولنا من سنس واحد وبقولنا ولم يختلف مقصود بها وبقولنا فلها  
والله الموفق <sup>الثالثة</sup> اعمال الكلام اولى من ايهاله  
متى امكن فان لم يكن اهل ولد اتفق اصحابنا في الاصول على ان  
الحقيقة اذا كانت متحدة فانه يعبر الى المجاز فلو علف  
لا ياكل من بذر الخنزة او بن الدقيق حيث في الاول باكل ما يخرج  
منها ويمنها ان باعها واشترى به ما كولا في الثاني بما يتخذ  
منه كالجوز ولو اكل غلة الشجرة والديق لم يثبت على الصحيح والمهر بشرط  
او غير فاكلمتدروا ان تعددت الحقيقة والمجاز وكان اللفظ  
مشتبه كما يجمع اهل عدم الامكان فالاول قوله لامرأة المعروفة  
لابيها بن بنتي لم يحرم بذلك ابداء الثاني لو اوصى لمولا به وله  
معتق بأكبر ومعتق بالفتح بطلت ولو لم يكن معتق بأكبر وله موال  
اعتقهم ولهم موال اعتقهم انصرف الى امواله لانهم حقيقة ولا شتي  
لمو الى مواله لانهم المجاز ولا يجمع بينهما على هذه القاعدة  
ما في الثانية رجل له امرأتان فقال لاصديهما انت طالق اربعين  
الثلاث بمعنى فقال الزوج اوقعت الزبادة على ثلاثة لا يقع على الا  
شتي وكذا لو قال الزوج الثلاث لك والباقي لصا منك  
لا تطلق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل فاهل لان الشارع  
حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ابقاء على احد وفيها حكاية الاستناد



الطحاوي حكى في تيمية التمس من الطلاق ولو جمع بين من وقع  
 الطلاق عليهما ومن لا يقع وقال أحدكما طالق ففي انما تيمية  
 ولو جمع بين مكسوتة ورجل وقال أحدكما طالق لا يقع الطلاق  
 على امرته في قول أبي حنيفة رحمه الله وعن أبي يوسف انه يقع ولو  
 بين امرأة واجنبية وقال طلق أحدكما طلق امرأة ولو قال  
 أحدهما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرته وعن أبي يوسف ومحمد  
 رحمهما الله انهما تطلق ولو جمع بين امرته وبين مالهيس محل للطلاق  
 كالسبية والحجر وقال أحدكما طالق طلق امرته في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 وأبي يوسف وقال محمد رحمهما لا تطلق ولو جمع بين امرأة أجنبية والميسرة  
 وقال أحدكما طالق لا تطلق أجنبية انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرأة  
 أحد بهما صحته النكاح والآخرى فاسدة النكاح وقال أحدكما طالق  
 لا تطلق صحته النكاح كما لو جمع بين مكسوتة واجنبية وقال أحدكما  
 طالق انتهى وقاسد أنه إذا جمع بين امرأة وغيرها وقال أحدكما  
 طالق لم يقع على امرته في جميع الصور والآاذا جمع بينهما وبين جسد  
 أو بهيمة لأن الجسد لما لم يكن أسلا عمل اللفظ في امرته بخلاف ما إذا كان  
 المضموم آدميا فإنه صالح في الجملة الآية ليس كل بالرجل فإنه لا يوجب  
 بالطلاق عليه ولذا لو قال لها أنا منك طالق لثي وقد بقت أن الطلاق  
 لازمة الوصل وهي مشتركة بينهما على القاعدة قول الامام  
 الأعظم رحمه الله العبد الأكبر تمامه هذا بنى فانه انما عتقا مجازا عن بنى

حنة وبها ابتلاه وقال في المنار من حيث كره وف من اوو  
 قال اذا قال العبد ودابته بذات وبنائة باطل لانه اسم مذكر  
 غير عن ذلك غير محل للعق وعنده هو كذا لكن على احتمال  
 التقيين حتى لزمه التقيين كما في مسألة العبد والعل والمحتل اولى من  
 الابدان فحل ما وضع لتحقيقه مجازا وان استحال حقيقة وبها  
 بكرة الاستجارة عند استجارة الحكم انتهى فبذلك لانه لو قال لعبد  
 ودابته أحدكما حر عتق العبد بالاجماع كما في المحيط وبيننا الفرق  
 في شرح المنار لو وقف على ولاده وليس له الا اولاد اولاد  
 حل عليهم صونا للفظ عن الابدان سلا بالمجاز وكذا لو وقف على مولا  
 وليس له موال وانما له موال موالى استحقا كما في الخبر وليس  
 منها ما لو انى بالشرط وبحواب بلا فافان لا نقول بالتعقيب  
 لعدم امكانه فينتج ولا ينوى خلا فالما روى عن أبي حنيفة ويوسف  
 رحمه الله وكذا انت طالق في ملة فينتج الآية اذا اراد في ذلك  
 ملة فبذلك واذا دخلت ملة تعقب وجب الامام الاسيوطي  
 من فروعا ما وقع في فتاوى السبكي فتذكر كلامهما بالتمام ثم تذكر  
 ما يسهل الله تعالى مما يناسب اصولنا قال السبكي لو ان رجلا وقف  
 عليه ثم على اولاده ثم اولادهم ونسله وعقبه ذكرنا واننى للذكر مثل  
 حظ الانثيين على ان من توفي منهنم عن ولد أو سئل عا دما كان  
 جارا بمن ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على الغرض



وعلى من توفي عن غير نسيل عا و ما كان جارا عليه على من في درجة  
 من اهل الوقف المذكور فيقدم الاقرب اليه فالاقرب وليستوي  
 الا ان الشقيق والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقف  
 قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه شقيق  
 ما كان يستحق المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير اليه شيء من منافع الوقف  
 المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا انقرضوا فعلى الفقراء  
 ومات الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه احمد وعبد القادر  
 ثم توفي عبد القادر وترك اولادهم علي وعمر ولطفية وولدي  
 ابنه محمد المتوفى في حياوة والده وبها عبد الرحمن ومكة ثم توفي عمر  
 عن غير نسيل ثم توفيت لطفية وترك بنت اسمى فاطمة ثم توفي  
 علي وترك بنتا اسمى زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطفية عن غير نسيل  
 فالي من ينتقل بنصيب فاطمة المذكورة فاجاب الذي ظهر لي الان  
 ان نصيب عبد القادر جميعه بنصيبه بنحو الوقت على سنتين حرا ولعبد الرحمن  
 منه اثنان وعشرون ولكل واحد عشرة ولن بنصيبه عشرة وعشرون  
 ولا يستحق هذا الحكم في اعقابهم كل وقت بحسبه قال وبيان ذلك  
 ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده وبهم على عمر  
 ولطفية لذكر مثل خط الانبياء لعلي ع وللطفية خمسة وعشرون وبنو  
 الظاهر عندنا ويحتمل ان يقال لينا ركنهم عبد الرحمن ومكة ولد محمد المتوفى  
 في حياوة ابيه ونزلنا منسرة له ابهما فيكون لهما السبعان ولعلي

السبعان ولعمر السبعان وللطفية السبع وبنو آ ن كان محتملا فهو  
 مرجوح عندنا لان الممكن في ما نحن ثمانية امور احدها ان مقتضى  
 الوقف ان لا يحرم من ذريته وبذا ضعيف لان المعتمد اذا لم  
 عليها اللفظ لاقتسبه الثاني ان ادخلهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل  
 اصل ونسبه لابن الطبعين جميعا وبذا محتملا لكنه خلاف الظاهر  
 وقد كنت ملت اليه مرة في وقف اللفظ اقتضاه فيه لست اعلم  
 في كل ترتيب الثالث استنادا الى قول الوقف ان من مات  
 من اهل الوقف قبل استحقاقه قام ولده مقامه بذا اقوى لكن  
 انما يتم لو صدق على المتوفى في حياوة والده انه من اهل الوقف  
 وبذا مستلزم كان قد وقع مثلها في الشام قبل التسعين وسبعمائة  
 وطلبوا فيها نفلا فلم يجبه فاسلوا الى الديار المصرية ليلنول  
 عنهما ولا ادري ما اجابوهم لكنني رنت بعد ذلك في الاصحاح  
 فيما اذا وقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل الى اولاده  
 ومات ولدا ولده انتقل الى الباقيين من اهل الوقف فمات واحد  
 عن ولد انتقل نصيبه اليه فاذا مات اخر عن غير ولد انتقل نصيبه  
 الى اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا التقيل يقتضي انه انما صار من  
 اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر  
 المتوفى في حياوة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصدر  
 عليه اسم اهل الوقف بعد موت والده اذ آل اليه الاستحقاق قال



وما يتنبه له ان بين اهل الوقف والموقوف عليه عموما وضموما  
 من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم عموما اولاده فممن  
 موقوف عليه في حصة زيدا لانه معين فله الوقف بخصوصه  
 وسماه وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه  
 وهو موت زيد واولاده اذ ازال اليهم الاستحقاق لكل واحد  
 منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصوصه  
 لانه لم يعينه الوقف وانما الموقوف عليه جهة الاولاد كالفقهاء  
 قال فبين بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من  
 اهل الوقف أصلا ولا موقوفا عليه لان الوقف لم يفسد على اسمه  
 قال وقد يقال ان المتوفى في حصة ابنه يستحق ان لو مات ابوه  
 جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده قال وهذا  
 قد كنت في وقت الجثة ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف  
 ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد ساء من اهل الوقف  
 مع عدم استحقاقه فيدل على انه اطلق اهل الوقف على من لا يصل اليه  
 الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن وملكه في ذلك فاستحقاقه ونحن  
 انما نرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفها سواء واقف  
 ذلك عرف الفقهاء ام لا قلت لم نسلم مخالفة ذلك لما قلناه اما اول  
 فلانه لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه لشيء فيجوز ان يكون  
 قد استحق لبناء به من اهل الوقف ويترتب استحقاقا اخر

٨٥  
 فيموت قبل ففسد الوقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك  
 الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيجوز  
 ان يقال ان الموقوف عليه او البطن الذي بعث وان وصل اليه  
 الاستحقاق اعني انه صار من اهل الوقف قد بناه استحقاقه اما لانه  
 مشروط بمدة كقوله في كل سنة كذا فيموت في انشاها وما شابه  
 ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف والى الان ما يستحق  
 من القدر شيئا اما لعدمها او لعدم الاستحقاق بمضي زمان او غيره  
 هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي في عمر عن غير نسل  
 انتقل نصيبه الى اخوته علال بشرط الواقف لمن في درجة فبصير  
 نصيب عبد القادر وكله بينهما اثلاثا على الثلثان وللطفيفة  
 الثلث ويسمى حومان عبد الرحمن وملكه فلما ماتت لطيفة انتقل  
 نصيبها وهو الثلث الى بنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملكه شيئا  
 لوجود اولاد عبد القادر ويسمى بحجوبهم لانهم اولاد وقد قدمهم  
 على اولاد الاولاد الذين بهما منهم ولما توفي علي بن عبد القادر  
 ولف بنته زينب احتل ان يقال لنصيب كل واحد منهما نصيب عبد القادر  
 لها عسما بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه  
 لولده وتبقى هي وبنت عسما بنوعين لنصيب جد بهما زينب ثلثاه  
 ولطيفة ثلثه واحتل ان يقال ان نصيب عبد القادر وكله بينهم  
 الان على اولاده علال بقول الواقف ثم على اولاد اولاده فقد







فكان اعتبارهم بانفسهم اولى فاستمع لعبد الرحمن وملكه خمس  
 حصلاهما بموت علي و نصف و ربع الخمس الذي لفاطمة بينهما بالقبض  
 فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس و ثلث خمس و ملكه ثلثا خمس و ربع  
 خمس و اجتمع لزينب خمس و ثلثا خمس بموت والدها و ربع خمس فاطمة  
 فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس و ثلث و ربع و هو سئون و ثمان  
 نصيب عبد القادر عليه لزينب خمس و ربع خمس و هو سبعة و عشرون  
 و لعبد الرحمن اثنان و عشرون و هي خمس و نصف خمس و ثلث  
 خمس و ملكه احدى عشر و هي ثلثا خمس و ربع خمس فهذا ما ظهر لي ولا اشئ  
 احد من الفقهاء يقلد في بل نظير لنفسه انتهى كلام السبكي رحمه الله  
 فانه اكمال الاسيوطى الذي ظهر اختياره اولاد و دخل عبد الرحمن  
 و ملكه بعد موت عبد القادر و عملا بقوله و من مات من اهل الوقف  
 الى ائمه و ما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف  
 ممنوع و ما ذكره في تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ  
 و خلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه اراد  
 اهل الوقف الذي مات قبل الاستحقاق و الذي لم يدخل الاستحقاق  
 بالكلية ولكنه بعد ان يصير اليه بشئ من منافع الوقف  
 و بل قوي لذلك فانه مكره في سياق الشرط و في سياق كلام  
 معناه النفي فنعلم لان المعنى و لم يستحق شيئا من منافع الوقف و هذا  
 صريح في رد الشاويل الذي قاله و يوبده ايضا قوله استحق ما كان

استحق المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شئ من منافع  
 الوقف فلهذا الالفاظ كلها مرسومة في ائمة مات قبل الاستحقاق  
 و ايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله و لا على ان  
 من مات عن ولده عا د ما كان جارا عليه على ولد فانه يعني عنه  
 و لا ينافي هذا الشطر الترتيب في الطبقات بشئ لان ذاك  
 عام يخصه بذلك فخص ايضا قوله على ان مات عن ولد الى ائمه  
 و ايضا فاننا اذا اعلنا بمعوم الشطر الترتيب لزم منه الغاء هذا  
 الكلام بالكلية و ان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير انما استحق  
 عبد الرحمن و ملكه لما استتوا في الدرجة من قوله عا د على من في درجة  
 فبقى قوله و من مات قبل الاستحقاق الى اخره ممحلا لا يظهر له اثر في صورة  
 بخلاف ما اذا اعلناه و خصنا بعموم الترتيب فانه فيه اعمالا للكاين  
 و جمعا بينهما و ههنا امر ينبغي ان يقطع به فنقول لما مات عبد القادر  
 قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة و ولدي ولده اسبا على عبد الرحمن  
 و ملكه السبعان اثنا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخيه  
 و ولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خمس و لطيفة  
 خمس و لعبد الرحمن و ملكه خمس و ثلثا فلما توفيت لطيفة  
 انتقل نصيبها بكال لبيتها فاطمة و لما مات على انتقل نصيبه بكال  
 لبيتها زينب و لما توفيت فاطمة بنت لطيفة و البا قون في بيتها  
 زينب و عبد الرحمن و ملكه قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين



اعتباراً بهم لا باصو لهم لما ذكره السبكي لعبد الرحمن نصف ولحقنت  
 ربع فاشتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف  
 خمس وملكه بموت عمر ثلثا خمس وموت فاطمة ربع خمس فنقسم  
 نصيب عبد الرحمن القادر ستين جزءاً لزيد سبعه وعشرون وبي  
 خمساً وربع خمس ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وبي خمس  
 ونصف وثلاث وملكه احد عشر وبي ثلثا خمس وربع ضعة ما قاله  
 السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن وملكه وحجمهم  
 ح بقية هذه القسمة والسبكي تروى فيها وجعلها من باب قسمة الشكوك  
 في استحقاقه ونحن لانتردد في ذلك وسئل السبكي ايضا عن رجل  
 وقف على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرطان من مات  
 من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوانه ومن مات قبل استحقاقه  
 لستنى من منافع الوقف وله ولد اسحق وله ما كان يستحقه المتوفى  
 لو كان بتات فمات حمزة وعلق ولدين بهما عم الدين وخديجة  
 وولد ولد مات ابوهم في حيوة والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين  
 ابن حمزة فاخذ الوالدان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان  
 ابوهم حسباً لاخذهم ثم ماتت خديجة فهل يخص اخوانها بالباقي او يشاركه  
 ولداهية بحسب الدين فاجاب بقارض فيه التفتان فيحمل المشاركة  
 ولكن الارجح اختصاص الاخ ويرجح ان التخصيص على الاخوة و  
 وعلى الباقيين منهم كاخخاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق

كالعام فبقدم الخاص على العام انتهى بهذا السور ما اوردده بحسب لال  
 الاسيوطى في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب  
 السبكي وحاصل ما خالف فيه جلال الاسيوطى ثم ذكر بعض ما عندي  
 في ذلك واما اطل فيها لكثرة وقوعها وقد اقيمت فيها سارا  
 اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذرية مرتباً بين البطون  
 بنم للذكر مثل حظ الانثيين وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولده  
 اليه وعن غيره وله الى من يولى ذريته وان مات قبل استحقاقه  
 وله ولد قام مقامه لوبقى حياً فمات الواقف بمن ولدين  
 ثم مات احدهما عن ثلاثة وولد له ابن لم يستحق ثم مات  
 اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل  
 ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما  
 خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شئ  
 لولد له ابنه المتوفى في حيوة ومن مات من الثلاثة عن غير  
 نسل ونصيبه الى اخويه فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد  
 فنصيبه له مادام ابل طبقه ابيه فمن مات بعدهم بحسب نصيبه  
 بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حيوة  
 ابيه فتتقضى القسمة بموت طبقه الثانية ويؤول الحجب عن ولده  
 المتوفى في حيوة ابيه عملاً بقوله ثم على اولاد اولاده وانه انما يصل  
 بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول



فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده وقسم الرتب  
 على هذا فاذا لم يتبق احد من البطن الاول انتقض القسم ويكون منهم  
 بالسوية فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينتقض  
 اهل تلك الطبقة فينتقض القسم ويقسم بينهم بالسوية وبهذا يفصل  
 في كل بطن وعامل مخالفة الجلال الاسيوطي له في شيء واحد وهو ان  
 اولاد المتوفى في حيوته ابيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى  
 وانهم يستحقون معهم ووافق على انتقاض القسم قلت اما مخالفة  
 في اولاد المتوفى في حيوته ابيه فواجبة لما ذكره الجلال الاسيوطي  
 واما قوله ينقض القسم بعد انقراض كل بطن فقد افتى بعض علماء العصر  
 وغروا ذلك الى اخفاف ولم يتنبهوا لما صورده اخفاف وما صورده  
 السبكي فانما اذكره حال ما ذكره اخفاف بالاخفاف وابتين ما بينهما  
 من الفرق فذكر اخفاف صور الاول وقف على ذرية بلا ترتيب  
 بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فينتقض القسم  
 في كل سنة بحسب قتلهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شارطا تقديم  
 البطن الاول على ثم وثم ولم يزد فلا شئ لاهل البطن الثاني مادام  
 واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شئ لولده ويستحق  
 من مات ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لادم الاول  
 ككونهم منهم الثالثة وقف على ولده واولادهم ومنهم لاهل  
 ولد من كان ابوه مات قبل الوقف ككونه فخص اولاد الولد

الموقوف عليه منسج المتوفى قبل الرابعة وقف على اولاده  
 واولاد اولاده وزيته على ان يبدء بالبطن الاعلى ثم وثم وقلنا  
 لا شئ للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد  
 من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انتقض فرض الاعلى  
 فلا مشاركة مع البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انتقض الثاني  
 شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وزيته  
 ونسبه ولم يترتب وشروط ان من مات عن ولد نصيبه له وحكمه  
 مستتب بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى  
 كان لولده فيكون لهذا الولد بينهما منسج المجهول لهمهم بالسوية  
 وما انتقل اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه  
 ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد اولادهم  
 ونسبهم وحكمه قسمه القدر بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور  
 ذكر او انثى بالسوية فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال العبد  
 يقدم الاعلى ثم وثم اخفى ولده لصلبه ذكر او انثى فاذا انتقضوا  
 صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا اولاد بنو لاهل السابعة  
 وقف على بناته واولاد بنين واولاد اولادهم وحكمه ان القدر  
 لبناته ونسبهم فلو قال ويقدم البطن الاعلى سبع فان شرط  
 بعد انقراضهن ونسبهن لولده الذكور ونسبهم سبع فان مات  
 بعض ولده الذكور عن اولاد وبقي البعض وله اولاد وحكمه عند



عدم الترتيب ان القلة لهم سواء فان رتب فالقلة للباقيين من ولد  
 فاذا انقرضوا كانت لولد الميت في الثامنة وقف على ولده وولد  
 ولده وسلمهم من باسفار طان من مات عن ولد فقصبه له وعن  
 غيره ولد فراج الى الوقف وحكم ان القلة للاعلى ثم وشم فان قسمت  
 ستين ثم مات بعضهم عن نسل قال فتنقسم على عدد اولاد الوافق  
 الموجودين يوم الوقف وعلى اولاده كما وثين له بعد فما اصاب  
 الاجباء اخذوه وما اصاب الميت كان لولده وانما حصل لولد  
 من مات حصه ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الوقف  
 شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعد ان من مات عن ولد فقصبه  
 له وكذا الوفاة الاعلى الا واحد فحصل سهم لابنه وان كان من  
 البطن الثاني لث مع وجود الاعلى ولو كان عدو البطن الاعلى  
 عشرة فمات اثنان بلا ولد وبلا نسل ثم مات اخوان عن ولد  
 لكل ثم مات احدهم ان عن غيره ولد وحكم ان تقسم القلة على ستة  
 على بنو الاربعة وعلى الميتين الذين تركا اولاد فما اصاب  
 الاربعة فهو لهم وما اصاب الميتين كان لاولادها ولو مات  
 واحد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية من غير نسل تنقسم  
 على سبعة سهم للميت وسهم للميت فيكون لاولاده فلو قسمنا با  
 ستين بين الاعلى وبهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولد ثم  
 مات واحد عن اربعة اولاد وواحد من اولادهم مات من الاربعة

واحد ورك ولد او مات اخر غير ولد تقسم القلة على ثمانية  
 فما اصاب الاجباء اخذوه وما اصاب الموتى كان لاولادهم  
 لكل سهم ابيه ثم تنظر الى ما اصاب الاربعة بقسم اربعة غير  
 سهم من مات عن غير ولد الى اصل الوقف فتعادل القسمة على ثمانية  
 فما اصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين اربعة الميت  
 الذي مات عن ولد ثمانية فما اصاب الميت كان لولده فلو  
 لم يميت احد من البطن الاعلى ومات واحد من البطن الثاني عن ولد  
 او مات بعض الاعلى ثم من الثاني رجل او رجلان عن ولد وحكم  
 انه لا شئ لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد من مات من الثانية  
 لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الامام الحنفى الصورة الثامنة  
 من غير زيادة ولا نقص وفتح ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة  
 وكان له اثنان فاما قبل الوقف ورك كل ولد الا حق لهما ما دام  
 واحد من الاعلى لانهما من البطن الثاني فلا حق لهما حتى يميت من  
 فلو مات من العشرة ورك كل ولد اخذ كل نصيب ابيه ولا شئ  
 لولد من مات قبل الوقف وان استموا في الطبقة فان منهم  
 واحد قسمت على عشرة فما اصاب احدى اخذ وما اصاب الموتى  
 كان لاولادهم فان مات العاشر عن ولد انتقلت القسمة  
 لانقرض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاده  
 العشرة واولاد الميت قبل الوقف فتقسم بالتبوية بينهم







فانه يقتضي العمل بالمتأخر وحيث كان مبني كلام السبكي على ذلك  
 لم يصح القول به على مدبينا فان العمل بالمتأخر منها قال الامام  
 الحنفى انه لو كتب في اول المکتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوجب  
 وكتب في آخره على ان لفظان مع ذلك والاستبدال  
 بثمة كان له الاستبدال فان من قبل ان الاخر ناسخ للاول  
 ولو كان على عكس ما منع بعبه انتهى فاحتمل ان الواقف اذا وقف  
 على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده ثم  
 على ذرية ولسر طبقة بعد طبقة ولفظنا بعد بطن نجب العلى السفلى  
 على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات  
 عن غيره ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته وودى طبقة  
 وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي  
 من منافعه وترك ولدا واسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه  
 ابوه لو كان حسبما بينه الصورة كثيرة الوقوع بالقاسرة  
 لكن بعضهم يغيرهم بين الطبقات وبعضهم بالواو فان كان بالواو  
 يقسم بين الطبقة العليا وبين اولاد المستوفى في حصة الوقف  
 قبل دخوله فلم يماض اباسم لو كان قيا مع اخوته فمن مات  
 من اولاد الواقف وله ولد كان نصيب ولده ومن مات  
 عن غيره ولد كان نصيبه لاهوته فيستمر الحال كذلك الى انقرض  
 البطن الاعلى وبني سائر الحنفى الذي قال فيها ينقص العتمة

حيث ذكر بالواو وقد علمت انه وان ذكرتم فمن مات  
 عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده وليس له  
 له ولا ينقص صلا بعد ولو انقرض اهل البطن الاول فادام  
 احد ولدى الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف  
 لولد من مات وله ولد والنصف للواحد والنصف للعشرة فادام  
 ابنا الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة فان استووا  
 في الطبقة فقوله على ان مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون  
 ولا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شئ وينتقل الى ولده وبكذا  
 الى ائمة البطون حتى قد ران الميت عن ولد واحد خلف  
 وله واحد وبكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة  
 خلف كل اولاد وصى وصلوا الى مائة في البطن العاشر يعطى للواحد  
 منصف الوقف والنصف الاخر بين المائة وان استووا  
 في الدرجة ثم علم ان المراد من قولهم نجب الطبقة العلى السفلى  
 ان لم يستمر انتقال نصيب من مات لولده انه كل اصل نجب  
 فرعه وفرع غيره فلا حق لاهل البطن الثاني مادام واحد  
 من البطن الاول موجودا وان شطر الانتقال الى الولد فالمراد  
 ان الاصل نجب فرع نفسه لافرع غيره لكن يقع في بعض كتب  
 الاوقاف انهم يقولون بطننا بعد بطن ثم يقولون نجب الطبقة  
 العلى السفلى ولا شك انه من باب التاكيد لان حجب العليا



السفلى مستغاد من قوله طبقه بعد طبقه ويطبق بعد طبق وسلا  
 بعد سسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه كان بعد ثم تأكيد  
 لان ترتيب الطبقات مستغاد من ثم كما افاده الطرسوسي لا نفع  
 الوسائل ثم اعلم ان العلامة بعد النهرين الشحنة نقل في شرح منظومة  
 عن فتاوى السبكي واقعين غير ما نقله الجلال الاسيوطي وذكر  
 ان بعضهم نسب السبكي الى الناقض وعلى عنه ان كتب خطه تحت  
 جواب ابن القماح بسنن ثم بين له خطاؤه فرجع عنه واطال في تزييره  
 ونظم للمواقعة ابياتا فمن رام زيادة الاطلاع فليرجع اليه ولم  
 نزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهمه وطا الوافين  
 الامن رحمهم الله وهو الموفق المتبهر لكل عسير بدخل في  
 القاعدة قولهم التاكيس خبر من التاكيد فاذا دار اللفظ بينهما  
 نقب احمل على التاكيس ولذا قال صاحبنا لو قال لروية انت  
 طالق طالق طالق طلقت ثلاثا فان قال اردت به التاكيد  
 صدق وديانة لا قضاء ذكره الزيلعي في الكتابات وفي الخلاصة  
 اذا حلف على امر لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس  
 اخر ان لا يفعل ابداهم فعلا ان نوى يمينا او التشديد او لم ينو  
 فيه كفارة بين وان نوى بالثانية الاول فعليه كفارة واحدة  
 وفي الخبرين عن ابى حنيفة رحمه الله اذا حلف بايمان فعليه لكل  
 بين كفارة والمجلس والمجلس فيه سواء ولو قال عنيت بالثانية

الاول لم يستقم ذلك في اليقين بالله ولو حلف بحجة او عمدة  
 يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي هو يهودي اني ان  
 كذا بين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو يهودي اني  
 ان فعل كذا انما يمينان وفي النوارل رجل قال لا حسه والله  
 لا اكلمه يوما والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه سنة ان اكلمه  
 بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كتم بعد الغد فعليه يمينان وان  
 كتم بعد شهر فعليه بين واحدة وان كتم بعد سنة ولا شئ  
 عليه انتهى ما في الخلاصة  
 هو حديث صحيح رواه الامام احمد وابو داود والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه وابن قبان من حديث عايشة رضي الله  
 عنهم جميعين وفي بعض طرق ذكر السبب وهو ان رجلا  
 اتبع عبدا فاقام عنده ما شاء الله تعالى ان يقيم ثم وجده  
 عبدا فخاضه الى السبني عليه السلام ففروه عليه فقال الرجل يا رسول الله  
 قد استعملت عذابي فقال اخراج بالضم قال ابو عبيد اخراج في هذا  
 الحديث فله العبد يستبرأ الرجل فيستعده ما نأثم بعينه منه على عيب  
 ولله البايغ فيه ورواه في جميع الثمن ويفوز بقلته كلها لانه كان  
 في ضمانه ولو ملك بملك من ماله انتهى وفي الفائق كل ما شرح  
 من شئ فهو خراج فخر الج شجر ثمرة وحسنه ارج الحيوان ورواه  
 وشكره انتهى وذكر في الاسلام في اصوله ان هذا الحديث من جملة

قوله حلف بالضم  
 وشكره في مقادير الضمان  
 يعني اذا اراد ان يشترط في شئ  
 بيمين او باليمين  
 وانما في البايغ  
 وفيما لا يملك  
 وفيما لا يملك  
 عند المشركي  
 عليه من رده الى البايغ  
 كذا في ضمان المشركي  
 ولم ينفذ بغيره  
 بالعبث  
 البايغ والامانة  
 اشار به بقوله  
 ابي عبد الله



الكلم لا يجوز نقله بالمعنى وقال اصحابنا في باب خيار العيب  
ان الزيادة المنقصة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب  
كالكسب والفقة وتسلم للمشتري ولا يضر حصوله له مجازا لا ممتزا  
لم تكن حصة من المبيع فلم يملكها بالتمتع وانما ملكها بالضممان ومثل  
يطيب الترجع للحديث وبهنا سئل ان لم ارها الا ان لا يصح انما  
احدهما لو كان اخراج في مقابلة الضمان لكانت الزيادة قبل القبض  
للبيع ثم العقد وانفسخ كونه من ضمان ولا يقابل به واجب  
بان اخراج يعقل قبل القبض بالملك وبعد به وبالضمان معا فانفسخ  
في الحديث على التعليل بالضمان لانه اظهر عند البائع واقطع عليه  
واستبعد ان اخراج للمشتري الفا في لو كانت العدة الضمان  
لزم ان تكون الزيادة للغاصب لان ضمانه استند من ضمان غيره  
وبهذا الحجج لا يبيح رحمه الله في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع  
الغصب واجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان  
الملك وجعل اخراج لمن هو مالكه اذا تلف تلف على ملكه والمشتري  
والغاصب لا يملك المصنوع وبان اخراج هو المنافع جعلها  
لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المصنوع  
بل اذا تلفها فاختلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف  
ذكره الجلال السيوطي وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فيها  
اذا دفع الاصيل الدين الى الجبل قبل الاداعنة فيج الكسب فيه

في الكلامات اجماعا للكلمة  
صحيح كونه والمرد بها الكلام البسيط  
لا المصطلح في النسخ وهو لفظ  
موضع بمعنى  
وبان فاقول من اجوب  
النسخ ايضا حيث قال  
عليه السلام اؤتيت  
جوامع الكلام في اللفظ  
من الكلام يكون اللفظ  
فيلزم منه ان يكون  
مثل قوله عليه  
السلام الغصب  
من قبل فزع عليه  
في نسخة فلا يجوز  
اللفظ في الغصب  
في نسخة الغصب  
لغوات المعاني الكثيرة  
في اللفظ البارز  
وقد جرت بعض العامة  
المجتهدين لا يتردد

وكان مما يتعين ان الترجع بطيب له واستدلهما في فتح القدير  
بالحديث وقال الامام رحمه الله عليه يرد على الاصيل في رواية  
ويصدق به في رواية وقالوا في المبيع فاسد اذا فسخ  
فانه بطيب للبائع ما يرجع للمشتري واحتمل ان يحبث ان  
لعدم الملك فان الترجع لا يطيب كما اذا رجع في المصنوع  
والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك  
طاب فيما لا يتعين ذكره الترمذي في البيع الفاسد قال الجلال  
الاسيوطي خرج عن هذا الاصل مسئلة وبه ما لو اعتق المنة عبدا  
فان ولده يكون لابيها ولو جنى جناية خطأ فاعقل على عصبتهما  
دونه وقيد بحج مسئلة مثله في بعض العصبية يعقل ولا يرث انثى  
واما منقول مشايخنا فيها  
الشؤال معاد  
في اجواب قال البرزاني في فتاواه من اوانه الوكالة وغيره  
لو قال امرأة زيد طالق او عبده حرة وعليه شئ الى بيت الله  
تعالى ان دخل بين الدار فقال زيد نفسم كان حالفها لانه  
اجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال اجرت ذلك  
ولم يقبل نفسم فهو لم يكلف على شئ ولو قال اجرت ذلك  
على ان دخلت الدار والزمنة نفسي ان دخلت لزم فان دخل  
قبل الا جازة لا يقع شئ الى اخره وفيها من كتاب الطلاق  
قالت له انا طالق فقال نفسم تطلق ولو قالت تطلقني فقال نفسم لا



وان نوى قبل الست طلفت امرتك قال على طلفت لانه جواب  
 الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام  
 بالنفي كانه قال نعم ما طلفت انتهى ومن كتاب الايمان قال قلت  
 كذا امس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم  
 فهو مالف انتهى وفي اقرار القنية قال لا حسر لي عليك كذا فاجابها  
 الى فقال استمرا نعم حسنت فموا اقرار عليه ويا فذبه انتهى وقد ذكرنا  
 الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة  
 الفاسدة في شرح قوله والعام ذاهج مخجج اجزاء الى احسنه فمن رام  
 الاطلاع فليسر اليه وفي سبعة الدهر في فناء ولى اهل العصر  
 قالت لزوجها مالف على فقلت انت طالق ثلاثا ان اخذت بذاتك  
 فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل تضمنت الجواب اعادة  
 ما في السؤال فيكون تعليفا او يكون تنجيها فقال بل يكون تنجيها  
 انتهى  
 لا تناسب الى ساكت قول  
 فلوراي اجنبيا بيع له فسكت ولم يبنه لم يكن وكلا يسكون ولو راى  
 القاضى القسبى او المعتوه او عبدهما ببيع ويشترى فسكنه لا يكون  
 اذنا في التجارة ولو راى المرئى الراهن ببيع الرهن لا يبطل الرهن  
 ولا يكون رضى في رواية ولو راى غيره ببيع ماله فسكت لا يكون  
 اذنا بانماذ ولو راى عبده ببيع عينا من اعيان المالك فسكت  
 لم يكن اذنا ذكره الزيلعي في الماذون ولو سكت عن وطى امته

قوله لو راى غيره الا  
 اقول يخالف ما في العباد  
 في الفصل ولو سكت  
 فقال منه مالف وهو  
 قال يكون رضى وشارة  
 في المشتات ايضا اللهم  
 الا ان جعل ما اورد  
 على الاضافه اليه  
 فانه من الوجوه الظاهرة  
 على

لم يسقط

لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه احدا من سكوت عند اتلاف  
 ماله ولو راى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حارس ساكت لا يكون  
 رضى عندنا خلافا لابن ابي ليلى ولو راى قنية تزوج فسكت  
 ولم يبنه لا يصير اذنا له في النكاح ولو تزوجت غيرة كفو  
 فسكت الولى عن مطالبة التفريق ليس برضى وان طال ذلك  
 وكذا سكوت امرة العتق ليس برضى ولو اقامت موسنين  
 وبى في جامع الفضولين وفي رعاية امانية الا عارة لا يثبت  
 بالسكوت وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت  
 فيها كالنطق الاول سكوت بكر عند استنهار ولبثها قبل التزويج  
 وبعد الثانية سكوتها عند قبض مهر بالثالثة سكوتها اذا اغت  
 بكر الرابعة مالف ان لا تزوج فزوجها ابوها فسكت حسنت  
 الخامسة سكوت المقصد في عليه قبول لا الموهوب له السادسة  
 سكوت المالك عند قبض الموهوب له والمصدق عليه اذن  
 السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد برده الثامنة سكوت المقر  
 قبول ويرتد برده التاسعة سكوت المفوض اليه قبول للتفويض  
 وله رده العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقبل  
 لا احدى عشرة سكوت احد المتبايعين في بيع التلجئة حين قال  
 صاحب فذنا الى اذ حبس ببعاصحها الثانية عشرة سكوت المالك  
 القديم حين قسمه ماله بين الغائبين رضى الثالثة عشرة سكوت











يجوز ان ينفذ بعد استيفاء معموله فان نعت قبل المنع عمل  
 من أصله انتهى السادة عشر الولاية الخاصة احولى  
 من الولاية العامة ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج البني  
 والبنات الا عند عدم ولى لها في النكاح ولو ذارحم  
 محرم او انا او متقاً ولو اتي اخص استيفاء القصاص والصلح  
 والعفو مجتأباً والا مام لا يملك ولا يباع ما قال في الكنته  
 ولا في المعتوه القود والصلح لا العفو يقتل ولبة لانه فيما اذا قتل  
 ولى المعتوه كانه قال في الكنته والقاضي كالأب في الوصي  
 يصاح فقط فلا يقتل ولا يعفو الولى قد يكون ولنا في المال  
 والنكاح وهو الأب وأجد قد يكون ولنا في النكاح فقط  
 وهو سائر العصبات والام وذو الارحام وقد يكون في المال  
 فقط وهو الوصى الاجنبى وظكلام المشايخ انها مراتب الاولى  
 ولاية الأب وأجد وبى وصف ذاتى لهما ونقل ابن السبكي  
 الاجماع على انها لو غلا انفسهما لم يغل الثانية السفلى وبى ولاية  
 الوكيل وبى غير لازمة فلم يكل كل من علم ولو كمل غل نفسه  
 بعلم موكله الثالثة الوصية وبى بينهما فلم يجز له ان يعزل نفسه  
 الرابعة نكاح الوقف واختلف الشيخان مجوز الثاني للوقف  
 عزالة بلا اشتراط ومنه الثالث واختلف الشيخ والمعتد  
 في الاوقاف والقضاء قول الثاني واما اذا عزل نفسه فان اخرج

القاضي حرج كما في القنبه وفي الغيبة لا يملك القاضي التفت  
 ما في مال البني مع وجود وصية ولو كان مضمومة انتهى وعلى هذا  
 لا يملك القاضي التفت في الوقف مع وجود نكاحه ولو  
 من قبل السابعة عشر لا عبرة بالنظر البين خطأ صرح  
 به اصحابنا في مواضع في باب قضاء الفوائت قالوا لو ظن  
 ان وقت الفجر ضايق ففعل العجز ثم بين ان كان في الوقت  
 سعة بطل العجز فاذا بطل ينظر فان كان في الوقت سعة  
 بطل العجز ثم يعيد العجز فان كان فيه عدم السعة يعيد العجز  
 فقط وتامه في شرح الزيلعي لو ظن الماء نجساً فتوضأ  
 به ثم بين ان ظاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة لو ظن  
 المدفوع اليه غير مصرف للزكوة ودفع اليه ثم تبين انه مصرف  
 اخراجه اتفاقاً وحرج عن هذه القاعدة مسائل لو ظن  
 مصرفاً للزكوة فدفع ثم تبين انه عسنى او ابنه اجزءه عند باطلا  
 لا بى يوسف ولو تبين انه عبيد او مكاتبه او جرنى لم يجز اتفاقاً  
 لو سئل في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر  
 عاد لو سئل وعنده انه محدث فظهر انه متوضئ  
 لو سئل الف من عند ان الوقت لم يدغل فظهر انه كان قد دخل  
 لم يجزه فيها وبى في نسخ القدير من الصلوة والثانية تقتضى  
 ان تحل مسنداً لخاصة سابقاً على ما اذا لم يصلى اما اذا صلى فانه



بعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما طئة المكلف لما في نفس الامر  
 وعلى عكسها الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلي وعنده ان التوب  
 طاهر او ان الوقت قد دخل او انه متوضي فبان خلافه اعاد  
 وينبغي ان لو تزوج امرأة وعنده انها غير حمل فبين انها حمل  
 او عكس ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في الحدود  
 لو وطئ امرأة وجدها على فراشه ظاناً انها امرأة فانه يحسد  
 ولو كان اعمى الا اذا نادى بها فاجابته ولو انفس بطلاق زوجة  
 ظاناً الوقوع بانفاء المفسى فبين عدمه لم يقع كما في القنية  
 ولو اكل طنة ليلدا فبان انه بعد الطلوع قضى بلا تكفيره ولو ظن  
 الغروب فاكل ثم تبين بقاء النية قضى وقالوا واسودوا  
 فظنوه عدوا فاضلوا اصله مخوف فبان خلافه لم يقع لان الشرط  
 حضرة العدة وقالوا الاستناب الميرض في حج العرض ظاناً انه  
 لا يعيش ثم صح اداؤه يغفر ولو ظن ان عليه ديناً فبان خلافه  
 رجع باحدى ولو خاطب امرأة بالطلاق ظاناً انها حبيبة فبان انها  
 زوجة طلق وكذا في العاق الثامنة عشر بعض ما لا يتجزأ  
 كذكر كراهة اذا طلق نصف تطلقه وقعت واحدة لو طلق نصف  
 المرأة طلق العفو عن القصاص اذا عفا عن بعض القاتل  
 كان عفو عن كله وكذا اذا عفا بعض الاولياء سقط كله وان  
 انقلب نصيب الباقيين مالا الشك اذا قال احرمت

بنصف شك كان محرماً ولم اره الا ان يسبحا وخرج عن القاعدة  
 العنق عند ابى حنيفة رحمه الله عليه فانه اذا اعتق بعض عبده  
 لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه ما يجزئ عنده والكلام فيما لا يتجزأ  
 لا يزيد البعض على الكل الا في مسئلة واحدة هي ما اذا قال  
 انت على كذا فانه صحيح ولو قال كذا في كان كناية  
 التاسعة عشر اذا اجتمع المباشرة والسبب اضيف الحكم لا المباشرة  
 فلا ضمان على ما فر اليه بقدر ما لمف بالفاء غيره ولا يضمن من دل  
 سارقاً على مال السنان فسرقة ولا سهم لمن دل على حصين في دار  
 احرب ولا ضمان على من قال تزوجها فامتناسرة فظن بعد الولد  
 انها امه ولا ضمان على من دفع الى صبيتي سكيناً او سلاحاً  
 لم يسكره فقتل يغفر وخرج عنها مسائل الاولى لو دل المودع  
 السارق على الوديعه فانه يضمن لسكره كحفظ الثانية لو قال  
 ولي المرأة تزوجها فامتناسرة الثالثة قال وكليهما ذلك فوكف  
 ثم ظهر انها امه الغير رج المعسر وبقيمة الولد دل محرم  
 عللاً على صبيته فقتله وجب الجلاء على الدال بشرطه في محله لانه  
 الامن بخلاف الدلالة على صبيته احرم فامتناسرة لا توجب شتاً لبقاء  
 امه بالمكان بعد ما اتمت الا فتا بضمين الساعي وهو قول  
 المناشر بن لعلبة السعاة السادسة لو دفع الى صبيتي سكيناً  
 لم يسكره فوقع عليه مجرمه كان على الدافع في حضر



البشير قال الوالى سقط وقال الحنفى سقط نفسه فالقول للحاف  
 كذا فى التوضيح بضاف الحكم الى حذر البشير وشرق الرزق وقطع  
 جبل القنديل وفتح باب القفص على قول محمد بن حنبل وعند مالك  
 كل قيد العبد وتامه فى شتره على المنار والله اعلم وهذا اخر ما كتبنا  
 وحرناه من النوع الاول من الاشباه والنظائر من القواعد الكلية  
 وهو الفقه المسمى منها والى منها صارت خمسة عشر من قاعدة  
 كلية وينبوه الفقه الثانى من القواعد بعنوان الله بسم الله الرحمن الرحيم  
 احمد الله وسلام على عباده الذين اصطفى فقد كنت التفت  
 النوع الثانى من الاشباه والنظائر وهو القواعد على سبيل التقديم  
 حتى وصلت الى خمسة فائدة ولم اجعل لها ابوابا ثم رايت ان اربتها  
 على كتب الفقه المشهورة كالمهذبة والكنز ليسهل الرجوع اليها  
 وصنعت اليها بعض ضوابط لم يكن فى الاول كمشية القواعد وفى  
 الحقيقة هى الضوابط والاستثنائات والفرق بين الضوابط والقواعد  
 ان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمعها من باب  
 واحد هذا هو الاصل  
 شر انظروا نوعا من شرط  
 وجوب وسوى الاسلام والعقل والبلوغ ووجود احد  
 ووجود الماء المطلق الظهور الكافى والقدرة على استعماله  
 وعدم الحيض وعدم النفاس ويخرج خطاب المكلف بصينق الوقت  
 وشرط صحة وسوى اربعة مباشرة الماء المطلق الظهور لجمع

اى اصطفا من بين الخلق  
 بالعبادة من النبوة الى  
 النفسانية وانما رتبها  
 من الوسايل والاشياء  
 وجميعها بالترتيب  
 وغيره من الاوليات  
 والاصطفا على  
 القواعد  
 القواعد فى الفقه الثانى  
 وعلمها الدرس وفى  
 الشرح عبارة عن  
 اصناف من طبعها  
 شرع على كل باب  
 تنظيمها وتقسيمها  
 احداث وهو ما اكبر  
 وهو ما يوجب العمل  
 مطلقا او مقفورا  
 ما يوجب الوضوء

الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس  
 فى حالة الطهيرة ما يفيضه فى حق غيره المعذور بذلك المطهر است  
 للنجاسة خمسة عشرة الماء الطاهر القالع وذلك التقل بالارض  
 وخفاف الارض بالشمس ومسح الصيفل وكنت الحشب وفرك المني  
 من الثوب ومسح المحاجم بالجزوف المبسل بالماء وانقلاب العينين  
 والرباغة والنفور فى الفارة اذا ماتت سمن والزكوة من  
 الابل فى المحل وترفع ودخول الماء من جانب وخروج من اخر  
 وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان فسمه المثلى من  
 المطهرات فلو نجس برتقم طهر وفى التحقيق لا يطهر وانما جاز  
 لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت الثوب يطهر بالفرج  
 من المني الا فى مسنتين ان يكون الثوب جديدا وامنى عقب  
 بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه فى شرح الكنته الا بوال كلها  
 نجسة الا بول الخناش فانه طاهر واختلف الصبيح فى بول المرأة  
 ومرارة كل شئ كبول وجرة البعير كسرة الدماء كلها نجسة  
 الا دم الشبذ والدم الباقى فى اللحم الممزول اذا قطع والباقي  
 فى العروق والباقي فى الكبد والطحال ودم قلب الشاة ونالم  
 فى الانسان على المنخار ودم البق ودم البعير ودم الفحل  
 ودم السمك فالمستثنى عشرة اخرج نجس الاخر طير الماكول وغيره  
 مأكول على حد القولين ومنه الفارة على حد الروايتين

وجب كسب جميع ما يخرج من  
 البعير بعد الاطلاق فتشكك  
 وفى شئ يخرج من  
 بول او دم او شئ  
 هذا كذا



انما هذا راسها وحمل  
الاسنة وودانها  
انما هذا قال الفضل بن  
عليه السلام انما جيفة  
ول ان يحمل الاسنة  
كلما يحمل عليه  
الى ان يحمل الى  
يجعل في الحفرة  
في انما جيفة وحملها  
الاسنة في غير حائل  
انتم في حاله

[illegible]







لا يقدر على القيام ولو سئل في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج  
 ويصلي فاعده الا ان الفرض مفتر كماله على الاقصد وعلى اعتباره  
 سقط القيام واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعات  
 السنة للفرقة وان فقد قدر الاصح انه يقعد ويراعيهما قدر  
 المريض على بعض القيام قام بقدرته اذا كرر اية سجدة واحدة  
 في مجلس واحد فلا فضل الاكتفاء بسجدة واحدة واذا كرر  
 اسم النبي عليه السلام فلا فضل تكرار الصلوة عليه وان كناه واحدة  
 فيها ولا يرفع يديه بسجود التلاوة ولا يترسجود التلاوة  
 ولا يجب نية التعبد لهما والسنة القيام لهما اذا قرأ الامام اية  
 سجدة فلا فضل الركوع لهما ان كان في صلوة المخافة والا  
 سجد لهما بكرة ترك السجدة في الاخرين من الطوق عمدا  
 وان سهوا فعليه السهو ولو ضمنهما في اخر في الفرض ساهبا لا يسجد  
 وعليه الفتوى لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان  
 لا يقطع الفقه ان يخرج عن القرآنية بمقصد الشاء فلو قرأه اجنب  
 الفاتحة بمقصد الشاء لم يحرم ولو قصد بها الشاء في اجنبية  
 لم يكبره الا اذا قرأ المصلي فاصد الشاء فانها تجزئ لا يربا في الفرض  
 في حق يسقطها اذا اراد فعل طاعة وخاف الربا لا يتر كها  
 قرأية الفاتحة لاجل المهمات عقب المكتوبة بدعة الفسقة  
 في احكام جهرا مكر وبه وسر الا بهو المنكر ولا يكبره للمحدث

ط  
 سوار كان بعد صبح التلاوة  
 او بعد نصفها او اذا نزل  
 المجلس والا فليكره  
 سجدة واحدة من كل مجلس  
 حتى ياتي بان ينقل من مكان  
 حتى ياتي بان ينقل من مكان  
 او اكثر او كل واحد  
 في كل صلاة او كل صلاة  
 ثلث ثلث او ثلث ثلث  
 ثلث ثلث او ثلث ثلث

مسئ

مسئ الكتب الفقه والحديث على الاصح وصنع المقدم على الكتاب  
 مكرهه الا لاجل الكتابة وصنع المصحف تحت زاسه مكرهه الا للحفاظ  
 لا ينبغي ما ثبت الدعاء الا في الصلوة يكبره الاقتداء في صلوة  
 التراغيب و صلوة البهارة وليد الفقد الا اذا قال نذرت  
 كذا ركعتي بهذا الامام باجماعة كذا في البهارة بعد التسهوا  
 لا يوجب السجود الا في المسبوق بكبره الا اذن قاعده الا لنفسه  
 الاسفار بالغجر فضل الاجرة لفة للمحتاج تأخير المغيب مكرهه الا  
 في الشفاعة على ما تدها علم الفقيه  
 لا يكون غنيا بكنهه المحتاج اليها الا في دين العباد وقبله لفضاء  
 الدين كذا في منظومة ابن وهيب ان الاعتبار لوزن سبعة  
 مكة من له دين على مفلس مفر فقيه على المحتار المريض مرض الموت  
 اذا دفع زكوة الماشية ثم مات وبني وارثته اجزاء ووقعت  
 موقعها فان كان له وارث اخر ردت لانه لا وصية لوارث  
 مقصد في بطعام الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته فاذا با  
 شرائطها وضمنه جارت المامور بدفع الزكوة اذا قصدت بدارهم  
 منفه اجزاء ان كان على نية الرجوع وكانت درابهم المامور  
 قائم ثوى الزكوة الا انه ستمه فرضا اختلفوا او الصريح يجوز  
 عبدا منة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فوجب  
 صدقة فطره عين الناذر سكتا فدا عطا غيره الا اذا لم يعين

الحج والعمرة في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة  
 في سنة المديون من كل سنة

فان يقول على ان طهر هذا الطعام على سكين من بين المصارف  
 فله اعطائه من الغنم او من الغنم او من الغنم او من الغنم  
 سكتا سكتا



المندور كما لو قال الله على أن أطعم هذا المسكين شيئا فانه يتبعين  
 ولو عين مسكينين لا الاقتصار على واحد بحسب الممتنع عن اداء الزكوة  
 واختلفوا في اخذها منه حرة او المعسر لا حول الزكوة فترى لا شتمى  
 كل الصدقات حرام على نبي باسم ركوة او عمالة فيها او عشرة  
 او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف سكتة ادنى الزكوة  
 ام لا فانه يوديها لان وقفها العمد او دع مالا ونسبه ثم تذكره  
 لم يجب الزكوة الا اذا كان المودع من المعارف ودين العباد  
 مانع من وجوبها الا المهر الموقبل اذا كان الزوج لا يريد اداء  
 بكرة اعطاء مضارب لفقير منها الا اذا كان مدبونا او صاحب  
 عياله لو فرقة عليهم لم يحض كل مضارب ايكه نطقها الا الى قرانه  
 او اوج او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم  
 او الى الزنا او كانت زكوة معجزة المنحارة لا يجوز دفع الزكوة  
 لابل البهائم دفعها لاحت المنفعة وانه ان كان رزقها ميسرا  
 جاز وان كان موسرا او كان مهر باقل من المضارب فذلك  
 وان كان المعقل قدره لم يجز وبغيتى وكذا في لزوم الاصلية  
 الولد من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شتى الا في الشهادة  
 لا تقبل للزاني وفي الزكوة لا يجوز دفع ركوة الزاني الى الولد  
 من الزنا الا اذا كان من امرأة لها زوج موقوف كما في جامع  
 الفصولين الزكوة واجبة بقدره مبشرة فتنقطع بهلاك

والفقير من الزكوة  
 بغير عيب  
 ونصف سائر ما يتقرب به

لان الله تعالى يقول  
 لا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 من غير حق  
 فربما من الغنا

على ان لا يوادوا وادوم في هذه القصة في شهر طه وادوم  
 الواجب لا يتكلم في منقح العلة ومبشرين في الزكوة  
 فلو جوب من العبد الى السيد فغير كالتما في الزكوة  
 فان لا يوادوا من يوادوا لان ابيه يحيل على

المال

المال بعد انحول وسدقة الفطر وجبت بقدره فلو انفق  
 بعد يوم العيد لم تسقط النفق على قارب بنية الزكوة جاز  
 الا اذا علم عليه بفقتهم وكل صدقة لمن له غلة عفت ولا يكفبه  
 وعباله سنة ومن موع الف وعليه مثلها كره له الاخذ واليسر الدفع  
 ولوله قوة سنة يساوي مضابا او كسوة شوية لا يكتفج اليها  
 في الصيف فالصحيح على الاخذ عجلها عن مضارب عنه فتم انحول  
 وعند اقل من مضارب ان دفعها الى الفقير لا يسترد بها مطلقا  
 والى الساعي استرد بما ان قاما وان قسمها الساعي بين الفقرا  
 ضمنها من مال الزكوة خلافا لمحمد بن حنبل ولو عمل ركوة حمل التسليم  
 بعد وجوبها جاز لا قبل وفي الملتقط من الاجارة المعلم اذا عطل  
 فليقتنه شتانا وبها الزكوة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه  
 يصح عنها والا لا نذر صوم الا بدفا كل  
 لعذر بعدي لما اكل نذر صوم اليوم الذي يفهم فيه فلان  
 فقدم بعد ما نواه يطلو عاينويه عن النذر للزوج ان يمنع زوجة  
 عن كل صوم وجب بايجابها لا عن صوم وجب بايجاب الله  
 تعالى وتوقف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا افطر  
 بغير عذر قال بعض اصحابنا لا بأس بالاعتقاد على قول المجتهدين  
 وعن محمد بن مسافر انه كان يسلمهم ويعتدق لهم بعد ان يتفق  
 على ذلك جماعة منهم ورد الامام الحسن بن محمد بن محمد بن

١٠٤



أخبر عن غائب النبي قبل الصوم أفضل  
يعني وعائشه فانه يصوم يوم من شعبان  
يقولان لان الصوم يوم من شعبان  
الياس ان يقطع يوم من رمضان

من صدق كائنا او من كفر ما نزل على محمد صلى الله عليه  
وسلم سنة الصوم في صلوة صحيحة ولا تغسل باذا اكل او شرب  
ما يغدق به او يداوي به فغلبه الكثرة والا فلا الا الدم  
اذا شربه فان عليه الكثرة فانه طعام لبعض الناس الصوم  
في السفر افضل الا اذا غاف على نفسه او كان له فقه اشترى  
معه في الزاد واخاروا الفطر صوم يوم الشك مكره الا اذا  
نوى تخطوا او واجب اخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا  
صوم ما كان يصومه او كان مفقدا لا يصوم العبد والامة والمذنب  
وامم الولد تخطوا الا باذن المولى لا الصوم المرة تخطوا الا باذن  
الزوج او كان مسنعه الا يصوم الاجير تخطوا الا باذن المولى  
اذا اضطر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس واجب  
وكان من حسنه واجب على القيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا  
بالواجبات فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا واحدة ولو نذر  
صلوة سنة وعنى الفرائض لاشئ عليه وان عنى مثلها لم تلزمه  
ويكفل المغرب ولو نذر عيادة المريض لم تلزمه في المشهور ولو نذر  
التسبيح وبر الصلوة لم تلزمه الزوج اذا اذن لزوجته  
الا عتقا في ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكفر  
اذا ادعيه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكفره الفطر الا اذا كان  
صائما عن قضاء رمضان سنه في رمضان ثم رجع الى ابله

على ذلك بان نذر الناس  
بالزوجة والبيت اما اذا نذر  
بمال رمضان واما اذا  
في يوم شعبان ففقد  
بمال شعبان ففقد  
عنه بمال الصوم والشعبان  
الشك اذا الصوم والشعبان  
من شعبان او محاددا  
والشعبان منه على

لحابة ميتها فكل عند رسم فغلبه القضاء والكثرة راي صائبا  
ياكل ما يشاء بحمة الا اذا كان يضعف عنه المسنة يعطى صدقة  
فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهل يعطون عن أنفسهم حيث  
وان اعطى عنهم في موضعه باز قال الامام الاعظم رحمه الله  
اذا شتم واحد بالسهل فضا مواثناين لم يفطر وصح يصوموا  
يوم ما شتم رمضان يقطع التابع في حق المقسم لا فرق بين المجنونة  
والعاقلة في وجوب الكفارات بجماعها بجماع في التدبير وجوب  
الكفارة اتفا على الاصح اجباز في نهار رمضان لا يجوز له  
ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيجزيه نصف النهار ويستريح  
الباقى وقوله لا يكفى كذب وهو باطل ما قصر ايام الشفاء  
نطق طلوع الفجر فكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة  
ضمان الفعل تقيده بعدد الفاعل وضمان  
المحل لا فلو اشتمك محرمان في قتل صيد فقد اجزاء ولو حلالا  
في قتل صيد محرم لا كفمان حقوق العباد جامع مرارا فعليه  
لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فكيفيه دم واحد  
لا ياكل من الهدايا الا ثلاثة يهدي للثلاثة والقسمان والقطع  
يجب تخطوا افضل من الصدقة الناسلة يكبر من الحج على المحاربا  
الرباط بحيث يستفيع به المسلمون افضل من الحج الثانية اذا كان  
الغالب السلامة على الطريق فالحج فرض والا لا حج الفرض



اولى من طاعة الوالد بن بخلاف النفل اذ لم يكن الاب مستغنيا  
 لم كل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل الغنم لا يقبل اذ كان  
 ولا يافذ من شعر راسه قال ابن المبارك السنة لا يوضو ولا يافذ  
 الفقيه مع الف درهم وهو يخاف الغنم و به فعيبي الحج ولا يترج  
 اذا كان وقت خروج اهل بلده فاذا كان قبله جازله الترفج  
 الحاج عن الميت اذا غلط ما دفع اليه بال يجوز فان اخذ المأمور  
 المال والتجربة ورجع حج عن الميت قال الامام ابو حنيفة وابو يوسف  
 رحمه الله عليهما لا يجزيه الحج خلافا لمحمد بن النضر المحرم من لا يجوز له  
 نكاحها ما تشبه الا الصبي والفاسق والمجوسى انفق المأمور  
 بالحج الكل في الذهاب ورجع من مال ضمن المال سدا بالحج  
 الفرض قبل زبارة النبي عليه السلام وبجبة ان كان يطوع عالج الغنم  
 افضل من حج الفقيه لان الفقيه يودي الفرض من مكة وهو  
 متطوع في دنياه وفضيلة الفرض افضل من فضله التطوع اذا  
 جمع بين الصلوتين بعسرة لا يتنفل بعدها كما في البيضة المأمور  
 بالحج له ان يوضو عن السنة الاولى ثم يحج ولا يصمن كما في الثانية  
 ولو صمن له هذه السنة لان ذكره بالاستعجال لا للتنفيذ كما في  
 النخنية والصبي وقوعه عن الامر والفاضل من النفقة للامر  
 ولو اراد ان كان ميتا الا ان يقول وكلت ان ميت الفضل  
 من نفسك وتقبل لنفسك ولو وصى عند الاطلاق الحج المنف

الا اذا قال ادفع المال لمن حج عني او كان الوصى وارث  
 الميت فيوقف على اجازتهم وللمأمور الانفاق من مال الامر  
 الا اذا قام ببلدة خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج  
 قبل القادر واقامته بعد الحج اقامة معادة كسفره وغزاه الا اذا  
 زيادة على المعاد وبطل للنفقة الا اذا غرم بعده على الخروج  
 فانها تقود الا اذا اتخذت دارا ونفقة فادام المأمور عليه  
 الا اذا كان ممن لا يجزم نفسه وللمأمور غلط الدراهم مع الرقة  
 والا بدلع وان ضاع المال بمكة او بقرب منها فأنفق  
 من مال نفسه رجع به وان يغيب قضاء للاذن دلالة المأمور  
 اذا امسك مئونة الكراوج تاشيا ضمن المال ادعى المأمور  
 انه منع عن الحج وقد انفق في الرجوع لم لا يقبل الا اذا كان  
 اعطاه البشيد على صدقه واذا ادعى انه حج وكذب  
 فالقول له الا اذا كان مديون الميت وقد امر بالانفاق منه  
 ولا يقبل نية الوارث انه كان يوم النحر بالكونه الا اذا برهنوا  
 على افراده انه لم يحج ليس للمأمور بالحج الاعتناء قبله وبعده وكل  
 وموجب على المأمور منه في مال الا دم الا حصار في قول الامام  
 رحمه الله وصى الميت بالحج فتبيع الوارث او الوصى لم يحج ولو حج  
 الوصى باله ليرجع جازوله الرجوع وكذا الزكوة والكفارة بخلاف  
 الاجسنتى ليس للمأمور الامر بالحج ولو لم يرش الا اذا قال له الامر



اصنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استبجار الحجاج عن الغيرة  
وله اجر مثله والمأمور اذا امسك البعض وحج بالبقية جاز  
وصمن ما ظف واذا من ماله الميت فانه بمنع الا اذا كان اكثر ما  
من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكر او عامة النفقة كذا  
في النجاشية المقبوض على سوم النكاح مضمون  
كذا في جامع الفصولين احتاط أصحابنا في الفروج الآتي منسلة  
ما اذا كانت اجمارية بين شريكين فادعى كل اخوف عليهما من  
شريكه وطلب الوضوع عند عدل لا يجاب الى ذلك وانما يكون عند  
كل بوجاهة للملك كذا في كرامية المعراج ما ثبت بجماعة فهو  
بينهم على الاشتراك الآتي مسائل الاولى ولاية النكاح للصغير  
والصغيرة ثابتة للاب والابا على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص  
الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام رحمه الله  
للوارث الكبير سنيفا ود قبل بلوغ الصغير كذا ما اذا كان  
للبايعين فان كان سنيفا لا يملك في غيبة الاخر اتفاقا لا احتمالا العفو  
الثالثة ولاية تباراة الفتنة العام عن طريق المسلمين بين  
لكل من رجع المروور على الكمال والضابط ان الحق اذا كان مما لا يخرجه  
فانه ثبت لكل على الكمال فلا استخدام والملوك مما لا يخرجه ليس  
للعامة شريعة من عهد اوم الى الان ثم استمر في اجماعه  
الا الايمان والنكاح المولى لا يستوجب على عبيد وبنيا فلا مهر

ان زوج عبده من امته ولا ضمان عليه بخلاف مال سيده  
ولو قتل العبد مولاه وله ابنان فقفا احد بهما سقط القصاص  
ولم يجب شئ لغير العا في عند الامام رحمه الله الفروج ثلاثة غشة  
فرقة سبعة منها تحتاج الى القضاء وستة لا فالاول الفرقة  
بالحب والعتة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة وبمقصان المهر  
وباداء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة  
بختيار العتق بالايلاء وبالردة وبنيابن الدارين وبملك  
احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل  
الفسخ قبل التام لا بعد فلم يفسخ اقالة ولا يفسخ بالجحد والآتي  
مسائل ثمانية فليعلم بعد رده احدهما وملك احدهما الا حشر  
تحمل المهر باربعة بالذخول وبالحلوة الصحيحة وموجب العدة عليهما  
منه سابقا وبموت احدهما للزوج ان يصير امرته على اربع  
وما يبعثها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتهما الى  
فراشته وهي طائفة من الجفص والنفاس وعلى حشر وجهها  
من منزلة بغير اذنه بغير حق وعلى ترك الصلوة في زوايته  
وقد بينا في شرح الكنته قولهم وما كان بمعنا لهما ان يخرج  
بغير اذنه قبل ان يفاء المقتل مطلقا وبعد اذا كان لها حق او عليهما  
او كانت قابلة او غسالة او زياره ابويهما كل جمعة مرة  
ولزيارة المحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب



وعيا ونهم والوليمة لا تخرج ولا باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاينين  
واختلفوا في خسه وجهها للحام والمعتد بجواز بشره طعدم  
الترين والتطبيب منعقد النكاح بافاذ ملك العين للحال الا في لفظ  
المنقذ فانه يفيد ملك العين كما في شبهة الخانية لو قال مستك  
بهذا الثوب كان بهبه مع ان النكاح لا يمنع به الوطى في دار  
الاسلام لا يخلوا عن حده ومهر الا في مستثنين ترفع صبي  
امرأة مكلفة بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعا قولا حده ولا مهر  
كما في الخانية ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حده ولا مهر  
ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا كما في بيع الوالدية  
لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يخل لها وصل  
شعر غير ما يشعر به زوجها على انها كبر فاذا هي بنت فعليه  
كمال المهر والقدرة نهيب باشياء فليحسن الظن بها كذا في المتن  
لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن ماهرة  
لا يمنع النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا بعدل لاسيما  
ذلك وان علم انه بعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحد  
مكنا على حدة باذنه ان يفعل وان لم يفعل فهو ما جور لترك  
الفم عليها وفي زماننا ومكاننا نطلب الى معجل مثلها من مثل  
وانما نصف المسمى فلا يعتد به لانه قد يمر خمسين الف دينار ولا يعمل  
الا اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر محسنا

فاذنا بذلك ليس لها ان تمنع وكذا الشر وطعادة كالحنف  
والمكعب وديباج اللقافة ودايم السكر على ما هو عرف  
سمقند وان شرطوا لا يدفع شيئا لا يجب وان سكنوا لا يجب  
الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثل  
والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط كذا في المتن  
الفقيه لا يكون كفوا للفتنة كسيرة او صفة الا ان يكون عالما  
او شرفا كذا في المتن اذ عبت بعد الزفاف انتاز وقت  
بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج  
بشدة فتمها الاب الى الزوج فبرئت ولا ندرى ابن هب لا يلزم  
الزوج عليها كذا في المتن لا ينبغي للقاضي ان يزوجه صغيرا  
الا اذا كانت مرا بقة تطلب ذلك منه ايضا كبس منه من ضرع  
بنت رجل وامرأة واحسرها من منزلة كبس الى ان ياتي بها  
او يعلم موثقا كذا في المتن اختلفا في الصحة والعنا فالقول  
لمدعي الصحة كذا في الخانية الا انه اربابا لولد من حرة اقرارها  
لا اقرارا لغيرها وقوله فذى هذا من نفقة عدك لا يكون اقرارا  
بطلاقها وقوله اعطى مهرى اقرارا بالنكاح كذا في القسار  
التيمة يجوز خلو النكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر  
المثل الا في صغيرة بزوجه غير الاب واجدة ومجورة ومنوكله  
عينه النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام بكذا ذكره ابو بنو عليه



ان جوده لا يكون فسحا قلت يقبل بعد في ردة احدهما كما كتبنا  
 في الشرح واما طرة الرضاع عليه والمصائب ففقدنا فيه  
 ولا يفسخه كما في الشرح  
 السكران كالصالح  
 الا في الاقرار باحد ودخالة و الردة والاستمارة على شهادته  
 نفسه كذا في فلع النجاسة النماء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق  
 باطلاق وفي العنق ياحس وفي احدى ديارانية وفي التعذر  
 ياسارق فتضخ على الاول لو قال الجارية ياسارق يارانية  
 يامجونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لاي ردة لانه للاعلام  
 لا للتحقيق ولو قال لزوجته ياكافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع  
 ولله الملازمة لا ينتفى نسبة في جميع الاحكام من الشهادة والركوة  
 والمناكحة والعنق بلك القريب الا في حكيم الارث والنفقة كذا  
 في البدائع المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقلهم جن  
 فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبوا فانه يفرق بينهما بطلبها  
 وبهي طلاق وفيما اذا كان غنيا بوجوب طلبها فان لم يصل فرق بينهما  
 بخصومة ولية وفيما اذا اسلمت وهو كافروا في ابواه الاسلام  
 فانه يفرق بينهما وبهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت  
 ففرض عليه ميراثا في وقع الطلاق على الصبي وفيما اذا كان مجبوا  
 وفرق بينهما فهو طلاق على الصبي ويؤهل له كونه مستحيا عليه  
 كعنق قريب كذا في غنيتين المعراج المعلق بالشرط لا ينفق سببا

للحال والمضاف منعقد في الطلاق والعناق والندرة فاذا  
 قال انت حر عند الم ملك ببيع اليوم وملكه اذا قال اذا جاء عند  
 ولو قال الله على المصدق ببيعك عند الملك البعيل بخلافه اذا جاء  
 عند الا في مستثنين فقد سوتوا بينهما الا في ابطال خيار  
 الشرط فالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال  
 اذا جاء عند فقد اطلت خيارى وقال اطلت عند المجاء عند بطل خياره  
 كذا في خيار الشرط من النجاسة الثانية قال الفقيه ابو الليث  
 والاسكا في لو قال اجر بك غذا اذا جاء عند فقد احس بك  
 صحت مع ان الاجارة لا يصح تعليقها ونسخ اضافتها ومن  
 فروع اصل المسئلة ما في ايمان الجاهل مع لو علف لا يكلف  
 ثم قال لها اذا جاء عند فانت طالق حث بخلاف ان دخلت  
 وفي النجاسة نصح فسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعليق طلب  
 المدة المخلع حرام الا اذا علق طلاقها بالبائن بشرط فسخه وا  
 بوجوده فلم يقض بها فعليه ان تحاط في طلب الغد للمقارفة  
 القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيها لا يعلم من جهتها  
 الا في مسائل لو علقه بعدم وصول نفقتها شهرا فاعاده وكرر  
 فالقول لها في المال والطلاق على الصبي كما في الخلاصة  
 وفيما اذا اطلقها للسنه وادعى جاعها في الحيض وانكرت  
 وفيما اذا ادعى المولى فسخ بانها بعد المدة فيها وانكرت



وفيما اذا علق عتق بطلاقها ثم خبر بافاذعي امثها اذارت بعد المجلس  
 وبهي فيه كما في الكافي اذا علق بغيرها القلبي تعلق باخبارها  
 ولو كاذبة الا اذا ان سركم فانت طالع فغيرها فالت  
 سررت لم يقع كما في النخانية من الطلاق اذا علق بطلاقها لا يعلم  
 الاضتها كحيضها فالقول لها في حقها واذا علق عتق بالاعلم  
 الآمنة فالقول له على الاصح كقول للعبدان احلمت فانت  
 حر فقال احلمت وقع باخباره كما في المحبط وفرن بينهما في النجاسة  
 بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم  
 كزالت شرط ثلثا وانجزا واحدة فوجبه الشرط مرة طلق واحدة  
 ولو تعد وانجزا تعد والوقوف كما في النخانية ولو طلقها ثم عطفها  
 مع اخرى بالوقوف بالواو او ثم او الفاء طلقت الاولى ثنتين  
 والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضر واثبت لها لا يفسد  
 الا بالنية ولو جمع الاولى مع اخرى في الاضطرار بقدر  
 الاولى اذا دخل كلمة او في الابعاع على امرتين واعقبه بشرط  
 فان الثمين له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم اتى باو فان كان  
 ما بعد او كذا وقع بالاول والا كزالت شرط ثم اعقبه بجزء واحد  
 تعد الشرط لا انجزا ولو ذكر انجزا بين شرطين تعد الشرط  
 كل امرأة تزوجها حث بالمباعدة عندها خلافا للثاني وبه انسند  
 الفقيه ابو الليث بكسر ز انجزا الشرط كلما دخلت فكذا كلما

كلما تعدت عندك فكذا انقعد ساعة طلقت ثلثا كلما ضربت  
 نفس بها ببد طلقت ثنتين وان يكف واحدة فواحدة  
 كلما طلقك فطلقها وقع ثلثان كما وقع عليك طلاقا فطلقها طلقت  
 ثلثا في وسط الشرط بين طلاقين بحسب الثاني وتعلق الاول  
 وكرمناوي بين شرط وجزء ثم نادى اخرى تعلق طلاق الاول  
 وبني في الاخرى ولو بدأ بالثاني لوانسند ثم ذكر الشرط وانجزا  
 ثم نادى اخرى فاذا وجد الشرط طلقا كلمة كل في التعليق عند  
 عدم امكان الا عاظة بالافرا ومقتضى قوة الى ثلاثة لقولهم  
 لو قال لها ان لم اقل عندك لا حينك بكل قبسج في الدنيا فانت  
 كذابة ثلثة انواع من القسج اذا علق بوصف قائم بها كان على  
 وجوده في المستقبل كقول للحائض ان حضت وللبرص ان مرضت  
 الا اذا قال يصح ان صححت والضابط انما يندفد واثمة حكم الابدية  
 والا لان على التراجي الالبسة بنية الفور ومنه طلب بها عما  
 فاثبت فعال ان تدخل مع البنت فدخلت بعد سكون شهوة ومنه  
 طلقني فعال ان لم اطلقك علقه على زناه فشهدا على اقراره به  
 وقع وان على المعانية لا كما لو شهدا بوجوبه فعدل منهم ثلثان  
 قال لاربعة المدخولات كل امرأة لم اجامعها منكس الذبيلة فالأخريات  
 طوالق فجامع واحدة ثم طلع العجب طلقت التي جامعها ثلثا وعنه  
 ثنتين اضافة وعنه فان قدم انجزا واخر الشرط ووسط الوقت



تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر  
شرطا او لام جزا ثم عطف عليه بالواو ونحو ذلك من اواخر تعلق  
الاوليان بالاول والثالث بالثاني ولو كان المعلق بالثاني  
حسب الاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذا  
المسائل الضعيفين مع ايضا هما من الحاشية كل من علق على صفة  
لم يقع ودون وجود بالاول اذا قال انت طالع اس فاشيا  
تعلق للحال ولم اره الا ان ما اذا علق به وبينهما السطال قراءة  
غيره ما ينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل  
من الكل باطل و فرع عليه في الشهادة من مسائل شتى من القضايا  
انه لو اقر بقبض عشرة دراهم جيا او قال مضى الا انها زلت  
لم يفتح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال رطل  
مئة درهم و دينا لم يفتح انتهى وفي الايضاح قبل الايمان اذا  
قال غلاما حسان سالم وبريع الابربغا صرح الاستثناء لانه  
فضل على سبيل نفسه فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرها  
جمله ففتح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم وبريع حر لا برغا  
لانه افرد كلا منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء بجمله ما تكلم فلا يفتح  
انتهى  
في ايضاح الكرماني رجل  
احسن من الرقيق فقال عشرة من مما يليك الا واحد احسن  
علق احسن لان تقديره تسعة من مما يليك احسن اراو احسن

ففتقوا ولو قال مما يليك عشرة احسن الا واحد اعنى اربعة  
منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلتقا  
فانصرف الى مما لك اذا وجبت قيمة على انسان واقتلوا المقومون  
فانه يقضى بالوسط الا اذا كانت على قيمة منفردة فانه لا يقع حتى  
يؤدى الا على كما في كتابه الظهيرية احد الشريكين في العبد اذا علق  
نفسه بلاذن شريكه وكان موصرا فان شريكه ان يضمن  
حقه الا اذا علق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام رحمه الله فلا  
لما كذا في غنم الظهيرية دعوة الاستيلاء والتسند والنحر تنقصر  
والاولى اولى وببانه في اجماع مع سبق البعض كالمكاتب الا في ثلث  
الاولى اذا عجز لابرذ في الرق الثانية اذا جتمع بينه وبين من  
في البيع بقدر البطوان الى العن بخلاف المكاتب اذا جتمع الثلاثة  
اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل  
عن غيره وفاء فان القصاص واجب وذكره الزيلعي في اجماع  
والثانية في التراجع الوتاج والاولى في المتون الثومان  
كالولد الواحد فالثاني في تبع للاول في احكامه فاذا علق  
ما في بطنها فولدت مؤمين الاول لا قتل من ستة اشهر والثاني  
لتامها فانه لا يقع واحد منها الا في مسلمين الا في من جاز  
المبسوط لو ضرب بطن امرة فالقت جنين فخرج احدهما قتل  
موتها والاحد بعد موتها وبها ميتان ففي الاول عزة فقط الثانية



نفس التوفيق من الاول وماراته عفت الثاني لامن ملك وله  
من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخيه لانيه من الزنا لم يعتق  
ولو كان اخيه لامة من الزنا عتقت والفرق في غاية البيان  
من باب الاستسلا والتدبير وصية فاعتق المدبر من الثلث  
الآتي ثلاث لا يبيع الرجوع عنه ويبيع عنهما وتدبير المكر مسج  
لا وصية ولا يبطل الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرة  
الثاني الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تايمني في التدبير  
على النحر فيكون مطلقا في الاجارة فتقف الى نحو ما بنى سنة  
الآتي الشكاح فناقبت ففسد المسكلم بالا يعلم معناه يلزمه كلمة الطلاق  
والعتاق والشكاح والتدبير الآتي مسائل البيع والكف على البيع  
فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين كما في  
شكاح النخاية المستق لا يبيع اقراره بالترق قلت الآتي مسئلة  
لو كان المعتق مجهول النسب فافترق لرجل وصدة المعتق  
فانه اعتناقه كما اقرار التخيض الوالا لا يحتمل الا بطلان قلت الآتي مسئلة  
وهي المذكور فانه يبطل الولاد باقراره ويبطل الولاء الا قال كما في  
اقرار التخيض لو اختلف المولى مع عبده في وجوده فالتقول  
للمولى الآتي مسائل كل امه الى حصة الامه خبازة الا امه اشترتها  
من زيد الا امه تملكها البارحة الا امه تبيعها فبذره الاربعه اذا اشترت  
ذلك الوصف وادعاه فالتقول لها بخلاف ما اذا قال لا امه

بكر اولم اشترت بامن فلان اولم يطار بها البارحة والاخر اسانية  
فالتقول له وتامه في ايمان الكا في المدبر اذا اشترج من الثلث  
فانه لا سابعه عليه الا اذا كان السيد يبيعها وقت التدبر فانه يبيع  
في قيمته مدبر كما في النخاية من الحجر وفيما اذا قبل سببه كما في شرا  
المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عند فلا يقبل شهادته كما في البرية  
وفي المعتق في المرض وجباية جباية المكاتب كما في الكا في  
وفرعت عليه لا يجوز نكاحه ما دام يبيع وعند بها خرد يون في الكل  
المعروفة لانه خلعت النكحة الا المعروفة  
في انجر اكد في ايمان الظهيرة بين اللغو لا موافقة فيها الا في  
ثلاث الطلاق والعتاق والتدبير كذا في الحلاصة لا يجوز  
تعييم المستنكر الآتي اليهين حلف لا يحكم مولاه ولا اعلون ولا سفلون  
فانهم كلهم حنت كما في المبسوط فبطلت الوصية للمولى واحكامه بنه  
ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون اجمع للمواحد الا في  
مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنه وقف  
على اقراره المقيمين في بلد كذا فليبقى منهم منها الا واحد كما في العدة  
حلف لا يحكم اخذ فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل  
ثلاث ازغفة من يذ الحبت وليس له الا واحد كما في الواقعات  
حلف لا يحكم الفقراء او المساكين او الرجال من ثوب واحد  
بخلاف رجال حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثياب



لا يكلم عبده ففعل مثلاً حنت لا يكلم زواجاً فلان واصداً  
واخوة لا يحنث الآبالكل والاطعمة والنساء والنياب تمايحنث  
فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يحنث كالحلف بفعل بعض  
المخوف عليه الآ في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن الكفر  
في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانا ويا اعداهما كلام  
يقول القوم على حرام وكلام اهل بغداد على حرام فكلم واحدا  
الكل من الواقعات الصغيرة امره فيحنث بها في قوله ان تزوجت  
امرأة الآ في مسئلة لا يشترى امرأة لم يحنث بالصغيرة الايمان  
مبني على الفاظ لا على الاعمال فمن حلف لبغدة بنه اليوم بالحلف  
فاشترى مملوكا بالحلف لا يساويها فاعتقت الآ في مسائل حلف  
لا يشترى بعشرة حنت باع عشرة ولو حلف البائع لم يحنث  
به لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع المفردة ولو اشترى  
او باع بنسوة لم يحنث لان المشتري مستقص والبائع وان كان  
مستزيد لكن لا حنت بالغرض بلا سمي وتامر في اجماع من  
باب المساومة حلف لا يكلف حنت بالتعليق الآ في مسائل  
ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بحج الشجر في ذوات الاشجار  
او بالتعليق ويقول ان ادبت الى كذا فانت حر وان عجزت  
فانت رقيق او ان حنت حيفة او عشرة بن حيفة او بطلوع  
الشمس كما في كالحلف على عفة لا يحنث الآ بالاجاب والقبول

الا في سبع فانه يحنث بالاجاب وعهده الهبة والوصية  
والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والابغارة والقرض  
والكفالة ان تزوجت النساء واشترت العبيد او كلمة الناس  
او بني ادم او اكلت الطعام او طعام او شربت الشراب  
او شربا يحنث بواحد للجنس ولو قال ساء او عبيدا فبثلاثة  
للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للتحفة المعلق بياض  
والمصاف يقان قال لا جنسية انت طالق قبل ان تزوجك  
بشهر او طلق لا ينقض ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق  
قبل ذلك بشهر فترجها قبل الشهر لا تطلق وبعد تطلق النية  
انما تنحل في الملقوط وبني مسئلة ان اكلت ونوى طعاما دون  
طعام الا اذا قال ان خربت ونوى السفر المستغرق وفيها اذا  
لا يتزوج ونوى حشة او عسيرة المعرف لا بدخل تحت المسكر  
قال ان دخل دارى هذه واحد لا وكلم غلامى هذا او ابنتى هذا  
او ضاف الى غيره لا يدخل المالك لقبه بغير خلاف التسمية ولو لم  
يدخل التنكير الا في الاجابة كاليد والرأس ولو لم يصف للافعال  
الفعل يتم بفعله مرة وبمحل آخرى قال ان شتمته في المسجد  
او رميت اليه فشرط حشة كون الفاعل فيه وان حشده او خرقه  
او قتلته او رميته كون المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط  
يقدم المتوهم المعلق بشرط ينزل عندهما واما حدهما عند الاول



والمضاف بالعكس مغايرة الجمع بالجمع قسم وبالفرق لا وصف  
الشرط كالشرط الجبر للصدق وعسيرة الا ان يصدق بالباركة الحكمة  
والعلم والبشارة على الصدق في النظر فيه ويجعل شرطه لا للصدق  
صفة الملكية ترؤل بزوال ملكه وكونه مشير بالاول اسم لفرد  
سابق والاوسط فرد بين عدوين متساوين والاخر فرد لاحق  
او في الشيء مقسم وفي الاثبات كخص الوصف المعاد معتبر  
في الغائب لا في العين اضافة ما يمتد الى زمن لا تستعرقه كجاء  
غيره الوقت الموصوف معروف لا شرط

والتعريف اذا صار التفعي خفيا ثم عاد الى مذهبه بغير عند البعض  
لانتقاله الى المذهب الاول كذا في شقفة البرازية من اذى  
غيره بقول او فعل لعب تركا في التاثير فانية ولو بغير العين ولو  
قال لذى يا كافر ثم ان شق كذا في القينة ومناط التعريف كل محبة  
ليس فيها مدقة فقيها التعريف وظاهر انفسا بهم انه بغير على ما فيه  
الكفارة ولم اره مسلم دخل دار الحرب واركنك يا يوجب احدة  
والعقوبة ثم رجع اليها لم يوافق في القتل فوجب الذية فغالب  
عدا او خطا بغير على الورع البار وكثيرا كونه كذا في  
التاثير فانية قال له يا قاسم ثم اراد اثبات فسقه بالنية  
لم يقبل لانه لا بد من تحت الحكم كما في القينة التعريف لا يسقط بالنوبة  
كاحدة كذا في البيعة من له دعوى على رجل فلم يجبه فامسك ابله

بالعلمية كفاية فقيده بهم وحسبوا بهم ومنهم من عزموا بهم  
عن تركه كذا في البيعة رجل صنع امره انك واخرجهما وزوجها  
من غيره او صغيرة كجس الا ان يحدث نوبة او يموت لانه ساع  
في الارض بالفساد كذا في قضاء الولو الجبنة علق بعبده زناه  
فاذعن العبد وجو وشرط حلف المولى فان لكل علق واخذت فوا  
في كون العبد فاذا كما في قضاء الولو الجبنة وفي مناقب  
الكرور في حرمه اللواطة عقلية فلا وجود لها في الجبنة وقبل  
سمعية فلها وجود فيها وقبل كجس الله طائفة يكون نصفها  
الا على على صفة الذكور والنصف الاسفل على صفة الاناث  
والصحيح هو الاول انتهى وفي القينة ان الاب بغير اذا شتم  
ولده مع كونه لا يجده واستثنى الامام الثاني فمضى رحمه من لزوم  
التعريف ذوي الهبات فلا تميز عليهم واختلفوا في تفسيره  
فيقول صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا اذنب ندم ولم اره الا جازا  
رحمهم الله بتجمل الكافر كفر ولو سلم على الذي  
بتجمل كفر ولو قال المجوسي يا ستاذي تجمل كفر كذا في صلوة الطيرة  
في الصغرى الكفر شئ عظيم فلا اجل المؤمن كافر امتي وجدت  
رواية انه لا يكفر لا يفتح ردة السكران الا بترودة سبب النبي  
صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعقاعه كذا في البسرة اذية كل  
كافر تاب فتوبة مقبول في الدنيا والاخرة الاجمعة



الكافر سبب بني وسبب الشيخين او احدىهما او بالسم والواحدة  
 وبالترندة اذا احسن قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقبل ان لم يتوب  
 الا المردة من كان اسلامه نبعا والعسبي اذا اسلم والمكره على الاسلام  
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه  
 برجلين ثم رجعا كما في شهادته اليتمية حكم الردة وجوب القتل  
 ان لم يرجع وجب الاعمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضيها الا الحج  
 كالكافر الاصل الى اذا اسلم وبطل ما رواه لغيره من الحديث فلا يجوز  
 للسمع منه ان يرويه عنه بعد ردته كما في شهاداته ولو لو كجبة  
 وبسبب امرته مطلقا وبطلان وقعه مطلقا واما اذا مات  
 او قتل على ردته لم يدفن في مقابر اهل مله واما يلحق في حنيفة  
 كالكلب والمرند افع كافر من الاصل الى ان يدين محمد بن محمد مسلم  
 في جميع ما جاء به من الدين منه ورواه الكفر تكذيب محمد مسلم  
 في شئ مما جاء به من الدين منه ورواه ولا يكفر احد من اهل القبلة  
 الا بجوده ما ادخل فيه وما ذكره اصحابنا في الفتوى من الفاظ  
 التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض خلاف لكن لا يفتي بانه  
 خلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر وان فضل عليا عليها رضي الله  
 فبشع كذا في الخلاصة وفي مناف الكرد روى يكفر اذا انكر  
 خلافتها او ابغضها الميمنة النبي صلى الله عليه وسلم واذا اجبت  
 عليا اكثر منها لا يؤخذ به انتهى وفي التنزيل ثم اتا بصير مرتدا

بأنكار ما وجب الاقرار به او ذكر الله تعالى او كلاهما واحد  
 من الانبياء بالاستمراء انتهى يقبل المردة ولو كان اسلامه بافعل  
 كالقنوة بجواز وبشهود مناسك الحج مع القلبية انكار الردة  
 توبة فاذا استشهدوا على مسلم بالردة وهو مسكر لا يقبل من لا يكذب  
 الشهود العدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير  
 فان قلت قد قال قبل تقبل الشهادة وانكارها توبة فنبت الاحكام  
 التي للمردة ولوناب من جبط الاعمال وبطلان الوقت وبنيوة الزوجة  
 وقوله لا يقبل من لا اتا به في مرتبة يقبل توبته في الدنيا اما من يقبل  
 توبته فانه يقبل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم والشيخين  
 رضي الله عنهما كما قد مناه واختلفوا في مكففة معتقة قطع المسافة  
 البعيدة في زمن يسير للمولى ولا يكفر بقوله لا أقبل الا جودا  
 لا يشترط في صحة الايمان لمحمة عليه السلام معرفة اسم ابيه بل مكففة  
 معرفة اسمه وصف الله تعالى بحفرة روجه فقات كنت  
 طنت ان الله تعالى في السما كفرت فلا يكفر بقوله انا فرعون  
 وانا ابليس الا اذا قال اعتقادى كاعتقاد فرعون واختلفوا  
 في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قبل لها انت  
 فقلت انا كافرة كفرت استحل للمولى تزوجه كفرا عند الجمهور  
 يكفر بوضع رجله على المصحف مستحجا والا الاستمراء بالعلم والعلم  
 كفر ويكفر بأنكار اصل الوتر والاصحية وبترك العبادة بها



او مستخفا واما اذا اركها نكاحا او موقلا فلا وبه في المجنبى  
ويكفر باو ثا علم الغيب ويكفر بقولها عيسى الله تعالى الاسته  
بالاذان كفر لا بالمؤذن قال القاسم ان النكار ودار الحرب  
خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم  
خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان رويت الاسلام ان ثبت  
كبيرة عظيمة ولا يكفر بقول لا تعجب فتملك كان موسى عليه  
السلام اعجب بفسه فتملك ويستفسر فان فسره بما يكون كفرا  
كفر قبل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان  
قال امر في احت الى من الله تعالى ان اراد الشهوة وان اراد  
محبة الطاعة ككفر عبادة الصنم ككفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذلك  
لو سخر بقوله عليه السلام او كشف عنده عورته وكذا الوصوري  
يسجد له وكذا اتخاذا الصنم كذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن  
والمسجد وكذا بها مما يعظم ولو استعمل نجاسة لغرض الاستخفاف  
فذلك فلو تترت زنتا اليهودى والنصارى دخل كنسبتهم او  
لم يدخل ولو قال كنت استهزى بهم ولا اعتقد دينهم صدق  
ديانة ويكفر اذا شك في صدق النبى او سببه او منقذه او صفوه  
وفي قوله يسجد خلاف والاصح لا كتمية ان لا يكون التقديس  
ان لم يكن عداوة ولو ظن القاسم نبيا فهو كافر لا كتمية  
ويكفر بنسبة الانبياء الا الفواحش كفر على الزنا وسخوة

112  
في يوسف عليه السلام لانه استخفاف بهم وقبلوا قال لم يصحوا  
عانه النبوة وقبلها كفر لانه رد المقصود اذ لم يعين ان محمد  
ان الانبياء فليس مسلم لانه من الضروريات  
واللقبضة والابن والمفقود يجعل لكل لراو الابن  
الا اذا رده من في عيال السيد او رده احد الابوين مطلقا  
او الابن الى احد بها واحد الزوجين للآخر وصلى اليهم او من  
يعول او من اسعان به مالكة في رده اليه او رده السلطان  
او الشحنة او الخيرة فالمستثنى عشرة من اطلاق المنون لو اراد  
المنطق الانتفاع بها بعد التوضيح وكان غنيا لم يجعل له وان كان  
فقيرا فلكل الاباؤن القاضى كما في النجانية الصنمية والالتقا  
كالبايع والعبد كالحرة وان رد العبد الابق فاجعل لمولاه ان يستند  
رد الابق انه استند ليرة على مالكة انتعان الشمان عنه واستحق  
اجل والا فلا فيها الفتوى على جوارحها  
بالفلس النبى لا يصلح الا في موضع تجرى مجرى النقود للمقاوض  
العقد مع من لا تقبل شهادته لا يجوز شهادته القراء والوعاظ  
والدالين والشحابين واحتت بهم لشهوة في المحاكم وان شرط  
الترجى للعامل اكثر من روى ما لم يصح ويكون مال الدافع عند  
العامل مضايقة الكل منهما يرج مالهما في الشهادة اذ عمل الشككين  
دون الاتساع بعذر او بغيره فالترجى بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة



عمدا من غير عقد شريكه فعمله اصدى من كان له ثلث الاسباب ولا شئ  
 للاخرين شريك اليوم من انواع التجارة فهو يبنى وينكح  
 قال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشترى كني فيه فقال قد اشترى  
 فيه جاز ليس لاحدهما التفرغ غير اذن الاخر فان سافر فملك  
 لم يضمن فيما حمل له ولا مئونة والرجح بينهما كرهه التفرغ مع الدمى خلف  
 رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب  
 وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف المولى مع غرض العبد  
 فالقول لهم  
 الوقف لو وقف على المصالح ففى الامام  
 والمخلب والقبض وشراء الدين والخصية والمراوح كذا فى ابن بشار  
 كل بنى فى ارض غيره بامر فالبنا لما لكما ولو بنى لنفسه بلامر  
 فهو له وله رفعه الا ان يصير بالارض فاما البناء فى ارض الوقف  
 فان كان الباقي المتولى عليه فان كان بال الوقف فهو وقف  
 وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه  
 فهو له وان لم يكن ممتلكا فان باذن المتولى ليرجع فهو وقف  
 والا فان بنى للوقف فوق وقف وان لنفسه او اطلق رقبه لم يغير  
 وان انشأ فهو المبيع لما لم يغير نص الى خلاصه وفي بعض الكتب  
 للظن بملك باقل البنين للوقف منسوخا وعاد غير منسوخ بال  
 الوقف الثالث اذا جرت ماث فان الابارة لا تفسخ الا اذا كان  
 هو الموقوف عليه وكان جميع التبرع له فاشترى بموته كما حره

ابن وهبان مفسر بالعدة كتب ولكن اطلاق المتن بخلافه  
 الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا اشترى اليها المصلحة الوقف  
 كقبضه وشراءه بغير قبضه طين الاول اذن القاضى الثانى  
 ان لا يتيسر اجارة العين والوقف من اجرتها كذا حره ابن وهبان  
 وليس عن الفضة ورة الصرف على المستحقين كما فى القنية والاستدانة  
 الفرض او الشراء بالنسبة وبطل يجوز للمتولى ان يشترى متاعا  
 باكثر من قيمته وبيعه وصيرته على العادة ويكون الرجح على الوقف  
 اجواب نعم كما حره ابن وهبان لا يشترط صحة الوقف على شئ  
 وجود ذلك الشئ وقت فلو وقف فلو وقف على اولاد زيد  
 ولاد له له صح ونصف الفضة الى الفقراء الا ان يوجد له ولد  
 واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد وبها مكانا فبنا  
 قبل بنيه والصحيح اجواز انما كان فى فتح القدير اقاله القاطن عقدا  
 لا جارة جائزة الا فى منسولين الاولى اذا كان العاقد نفيل  
 الاحبة قبل كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الظاهر نفيل  
 الاجرة كما فى القنية وشئ عليه ابن وهبان استبدال الوقف  
 العام لا يجوز الا فى مسائل الاولى لو شترط الواقف الثانية  
 اذا غصب غاصب وجرى الماء عليه حتى صار كبحر الا يصلح للزراعة  
 قبضته المقيم القينة ويشترى بها ارضه لا الثالثة ان يحجر  
 الغاصب ولابنة وبى فى النجاسة الرابعة ان يرعب النسا فيه



بعد اكثر غلة واحسن ضعفا فيجوز على قول ابي حنيفة رحمه الله وعليه  
 الفتوى كما في فتاوى الهداية ابارة الوقف باقل من اجرة  
 المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارتهما الا بالاقل  
 وفيما اذا كان النقصان بسبب شرط الواقف يجب اتباعه  
 لقولهم شرط الواقف كفض الشارح في وجوب العمل به وفي المفهوم  
 والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مسائل الاولى بشرط ان  
 القاضي لا يغزل الناس فله عزل غير الابل الثانية بشرط ان لا يجر  
 وقفه اكثر من ستة والناس لا يرغب في استجاره ستة او كان  
 في الزيادة تنفع للفقراء فلقاضي المخالفة دون الناس  
 الثالثة لو شرط ان يفر على قبره فالتعيين باطل الرابعة بشرط  
 ان يصدق بفصل الغلة على من يسائل في مسجد كذا كل يوم  
 لم يرع شرطه ولم يقم المصدق على سائل غير ذلك المسجد  
 او خارج المسجد وعلى من يسأل مخالفة لو شرط للمستحقين  
 خبر اولهما معينا كل يوم فللمقيم ان يدفع القيمة من النقد في موضع  
 احدهم طلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة  
 من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما ببقاء  
 التسابعة بشرط الواقف عدم الاستبدال للقاضي الاستبدال  
 اذا كان اصلي لا يجوز للقاضي عزل الناس بشرطه بلا خيانة  
 ولو عزل لا يصير الثاني متوقفا كذا في فصول العمادي ويصح عزل

الثالث بلا خيانة ان كان مضمون القاضي اذا عزل القاضي  
 الناظر ثم عزل القاضي فقدم المخرج الا الثاني ان الاول غل  
 بلا سبب لا يعيده ولكن يأمره بان يثبت عند اهل اللوحة  
 فاذا ثبت اعاده ليس للقاضي عزل الناس بمجرد شكاية  
 المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الواقف اذا عزل  
 الناظر فان شرط العزل حال الوقف صح اتفاقا والا لا عند  
 محمد ويصح عند ابي يوسف ومشايج تبيع اخباره وقول الثاني  
 والصدرا اخباره وقول محمد رحمهم الله تعالى وعلى هذا الاختلاف  
 لومات الواقف فلا ولاية للناس بكونه وكيل عنه فيما  
 غل بلا شرط وبطل ولايته بموته وعند محمد رحمه الله ليس بوكيل  
 فلا يملك عزله وبطل ولايته بموته واختلف فيها اذا لم يشترط  
 له الولاية في حيوته وبعد ماته اما لو شرط ذلك لم يبطل  
 بموته اتفاقا هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى  
 على قول ابي يوسف كما في الولو لجنية وفي الفتاوية لو لم يكل  
 الواقف له فيما نصب القاضي له فيها وقضى بقوامته ولم يكل  
 الواقف احدهما انتهى ولم ار حكم عزل الواقف للمدرس  
 والامام الذي ولاهما ولا يكل الا كافي بالنظر لتعليقهم  
 لصحة عزل عند الثاني بكونه وكيل عنه وليس صاحب الوظيفة  
 وكيل عن الواقف ولا يكل منه عن العزل مطلقا لعدم الاشترط



في أصل الأبقاف ككونه جعلوا له القصب للامام والمؤذن  
 بلا شرط كما في البرزانية الباني اولى منسوب الامام والمؤذن  
 وولد الباني وعشيرته اولى من غيرهم مني منسجدا في محلة  
 فنازعه اهل المحلة في العمارة فالباني اولى مطلقا وان تنازعوا  
 في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اخبره  
 اهل المحلة اولى من الذي اختاره الباني فما اختاره اهل المحلة  
 اولى وان كانا سواء فنصب الباني اولى انتهى كثر في زماننا  
 اجارة ارض الوقف مقبلا ومراعاة ما سبب بدلك لزوم الاجر  
 وان لم تروا بهاء النيل ولا شكت في صحة الاجارة لانها لم يستاجر  
 للزراعة وبها منفعتان معصودتان لما في اجارة السداية  
 الارض تستاجر للزراعة وغيره قال في البناء اي لغير الزراعة  
 نحو البناء والفرس ونصب النقط ونحوها في المعراج ونسج  
 القدر من بيع القصب ولا يجوز اجارة المراعى اي الحلال ويجوز  
 في ذلك ان يستاجر الارض لميرب فيها نسطاط او ليجعلها  
 حظيرة لغنمه ثم يبيع المرعى وذكر الزيلعي اجملة ان يستاجر  
 لابقاف الدواب او منفعة اخرى انتهى واحكام ان المقبل  
 مكان القبولة وبهي النوم نصف الثمن قال الامام الرازي  
 في تفسير القرآن المقبل زمان القبولة او مكانها وبهي الفردوس  
 في الآية وبهي اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وحسن

مقبلا وفي القاموس روح الابل اردو بالي المراح بالفتح  
 اي الماوى والماوى في الصحاح اراح البردو بالي المراح بفتح  
 الميم حيث ماوى الماشية بالليل والمنح والمناوى مشله  
 ونسج بهذا المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم المكان والزمان  
 والمصدر منه افعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة اسم  
 المفعول واما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير الف  
 والمراح ايضا الموضع الذي يروح القوم منه او يروحون اليه  
 انتهى فرج معنى المقبل في الاجارة الى مكان القبولة وبدل  
 على مستعملها له قولهم لو استاجر بالسبب الفسطاط جاز لانه  
 للقبولة ورجع معنى المراح الى مكان ماوى الابل وبدل على مستعملها  
 له قولهم لو استاجر بالابقاف الدواب او ليجعلها حظيرة لغنمه  
 جاز تخليته البعيد باطلا فلو استاجر قرية وميو بالمصر لم نسج  
 تخليتها على الاصح كما في الخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع  
 وبهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمستولى ان  
 يذنب الى القرية مع المستاجر فيخلى بينه وبينها او يرسل وكيله  
 او رسوله اجبا المال الوقف اقر الموقوف عليه بان فلان  
 يستحق مائة كذا او انه يستحق الربع وونه وصدقه فلان نسج  
 لاحق المقرودون غيرهم من اولاده وذريته ولو كان مكتوبا  
 الوقف مخالف له حلالا على ان الواقف رجع عن ما شرط



وشه ط ما اقرته المفرد ذكره كخفاف في باب مستقبل  
 واطال في تقريره ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما  
 الانفرد الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه والاخر  
 للواقف الانفرد ولا لفلان كما في فناء وى فاضى فان مقتضاه  
 لو شرط لهما الاداء قال والاخراج ليس لاحدهما ذلك  
 ولو بعد موت الاخر فيبطل ذلك الشرط بموت احدهما وعلى هذا  
 لو شرط النظر لهما ففات احدهما اقام القاضى غيره وليس  
 للمحج الانفرد الا اذا اقامته القاضى كما في الاسعاف الثالث  
 وكبل الواقف عند ابى يوسف رحمه الله وكبل الفقهاء عند محمد  
 رحمه الله فيعزل بموت الواقف عند ابى يوسف ولا عند  
 ويبطل بموته خلافا لمحمد في الكل في الله ورهوا نيت المبطل في يد  
 المستاجر بكنيتها بغبن فاشترى نصف المثل او نحوه لا يعذر اهل  
 المحلة بالتسكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب على الحاكم ان يامر  
 بالاستجارة باجر المثل ويجب عليه تسليمه والتين الماشية  
 ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع الى القاضى لا غرامة  
 عليه وانما هي على المستاجر واذا اظفر بالساكن فلا حرج  
 النقصان منه فيصرفه في نفسه ففضا وديانة كذا في القينة  
 غل القاضى فاوعى القيم انه قد اجرى له كذا مشاهرة او مشقة  
 وصدة المعزول فيه لا يقبل الا ببينة نعم ان كان ما عينه اجر المثل



علما وروى يعطيه الثاني والا يحيط التزايده ويعطيه الباق  
 انتهى بفتح تعليل القسري في الوطائف اخذ من جواز  
 تعليل القضاء والامارة بجامع الولاية فلو مات المعلن  
 بطل التقرير فاذا مال القاضى ان مات فلان او سقرت  
 وظيف كذا فقد قررت فيهما صح وقد ذكره في انفع الوسائل  
 نفقهما وهو فقه حسن وفي فوايد صاحب المحيط للامام والمؤيد  
 وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في المعنى القسري وكذا  
 القاضى وبطل لا يسقط لانه كالتبصرة انتهى ذكره في الدرر  
 والفرد وحزم في البقية تلخيص القينة بانه يورث قال كشاف  
 رزق القاضى وفي البيوع للجلال الاسبوعي فرع ذكره  
 ذكره اصحابنا الفقهاء في الوطائف المتعلقة بالافات  
 اوقاف الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت  
 المال وترجع اليه فيجوز لمن كان الاستخفاف من عالم للعلوم  
 الشرعية وطالب العلم كذا وصوفي على طريقة الصوفية  
 اهل السنة ان ياكل مما وقعوه غير متعبد بآشبه طوره ويجوز  
 في هذه الحالة الاستئابة لعز و غيره وبتناول المعلوم وان  
 لم يباشه ولا استناب واشترى اثنين فاشترى في الوطيفة  
 الواحدة والواحد عشرة وطايف ومن لم يكن بغير  
 الاستخفاف من بيت المال لم يحل الاكل من هذا الوقف



ولو فرزه الناظر وباشرة الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول  
 عن حكمه الشئ في يكل احد وما يتوهمه كثير من الناس من يقول  
 في ملك الذي وقف فهو نوبتهم فاسد ولا يقبل في باطل الا  
 اما اوقاف ملكها واقفوا بافلها حكم احسن وهي قابله بالشبهة  
 الى ملك واذا عجز الوقف عن الصرف بالجميع المستحقين  
 فان كان اسلم من بيت المال روى فيه صفة الاحقية من بيت  
 المال فان كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق  
 من بيت المال وليس كذلك قدم الاولون على غيرهم من العلماء  
 وطلبة العلم قال الرسول صلى الله عليه وسلم وان كانوا كلهم  
 بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فان استوفوا  
 في الحاجة قدم الاكبر فالاكبر فيقدم المدرس ثم المتوذن ثم الامام  
 ثم القبة وان كان الوقف ليس بما حوزا من بيت المال ابيع  
 فيه شئ طوائف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم فله احد  
 بل يعينهم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية اهل الشعار  
 وغيرهم انتهى بلفظ وقد خبر بذلك كثير من الفقهاء في زماننا  
 فاستباحوا اموال معاليهم الوظائف بغير مباشرة او مع  
 مخالفة الشريعة وطوا محال ان ما نقله الاسيوطي عن قضاة  
 انما هو فيما بقي لبيت المال ولم يثبت له ناكل اما الا تراضي التي  
 باعها السلطان وحكم ببيعها بغيرها ثم وقفها المشي فانه

